



مجلة القلم للقرارات التحليلية



ردمك ISSN: 1858-7577

علمية دولية محكمة

تصدر عن مركز بحوث ودراسات حوض البحر الأحمر - السودان بالشراكة مع المكتبة الوطنية السودانية

في هذا العدد :

الدور السياسي للمرأة السودانية

د حليمة عبدالرحمن بكر صندل

تأثير الحراك السياسي في المشاركة السياسية للمرأة السودانية الرهان والتحديات (دراسة تحليلية)

د. رحاب جلال الدين خالد شيخ الدين

دور المرأة السودانية في الحياة السياسية (1956 - 2020م) (تحديات ومكاسب)

د. إسرائ إبراهيم بكري إبراهيم.د. مها عبد الرحمن عبد الرازق الطيب

الصحافة النسائية السودانية في نصف قرن (1955 - 1985م)

د. زينب عبد الرحمن ازرق

الدور السياسي للمرأة السودانية (350 - 1964م)

د. نجاة أبو القاسم محمد أبو القاسم

مجلة القلم العلمية للقرارات التحليلية - العدد الأول - جمادى الآخرة 1444هـ يناير 2023م

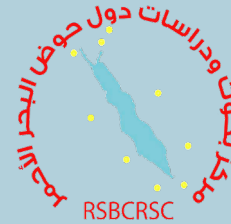
ردمك ISSN: 1858-7577



دار آريثريا للنشر والتوزيع
Araythria for Publishing and Distribution



كلية الآداب
Faculty of Arts



مجلة القلم العلمية للقرارات التحليلية - عدد (خاص) بمناسبة الذكرى (67) لاستقلال السودان العدد الأول - جمادى الآخرة 1444هـ - يناير 2023م

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة القلزم: Alqulzum Journal for Analytical Readings
الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2023
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع - السوق العربي
الخرطوم - السودان.
ردمك: -1858
الخرطوم- السودان

مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية

الهيئة العلمية والإستشارية

- د أحمد جمعة صديق - رئيس الهيئة - جامعة الزعيم الأزهرى - السودان
د. أماني عبد المعروف بشير عثمان - جامعة كسلا- السودان
د. حسان بشير حسان حامد - جامعة بحري - السودان
د. إشرافة بشير محمد الحسن محبوب - جامعة النيلين - السودان
د. نزار محمد عبده غانم - جامعة الأحفاد - السودان
د. حمزة حسن أورتشي - جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية - السودان
د. سلوى محمد عثمان - جامعة النيلين - السودان
د. مصعب أبوبكر أحمد إسماعيل - جامعة أم درمان الأهلية - السودان
د. تقوى محمد إبراهيم أحمد - جامعة النيلين - السودان
د. عفاف محمد الحسن عثمان - دار الوثائق القومية - السودان
د. خالد حسين محمد - مركز السودان للدراسات الاستراتيجية - السودان
د. إخلاص مكاوي محمد علي - مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر
الأحمر - السودان
د. يسرية موسى أحمد جمال الدين - جامعة كردفان - السودان
د. أماني الحاج محمد أحمد نصر - جامعة بخت الرضا - السودان
د. أحمد حامد محمد أحمد - جامعة الزعيم الأزهرى - السودان
د. عوض الكريم عبدالقادر الزاكي عبدالقادر - جامعة شندي- السودان
د. رحاب شمبول مصعب - جامعة النيلين

هيئة التحرير

- المشرف العام
أ. آمال عثمان محمد الحسين
مدير المكتبة الوطنية
رئيس هيئة التحرير
أ.د. حاتم الصديق محمد أحمد
رئيس التحرير
د. عوض أحمد حسين شبا
التدقيق اللغوي
أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر
الإشراف الإلكتروني
د. محمد المأمون
التصميم والإخراج الفني
أ. عادل محمد عبد القادر

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة

تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (الْقُلْزَم) للقراءات التحليلية مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان بالشراكة مع المكتبة الوطنية - السودان. تهتم المجلة بالبحوث والقراءات التحليلية والمواضيع ذات الصلة.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
 2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
 3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
 4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
 5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R).
 6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
 7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
 8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
 9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).
- نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

المحتويات

الدور السياسي للمرأة السودانية.....(14-7)

د حليلة عبدالرحمن بكر صندل

تأثير الحراك السياسي في المشاركة السياسية للمرأة السودانية الرهان والتحديات (دراسة تحليلية).....(28-15)

د. رحاب جلال الدين خالد شيخ الدين

دور المرأة السودانية في الحياة السياسية (1956 - 2020م) (تحديات ومكاسب).....(52-29)

د. إسراء إبراهيم بكري إبراهيم-د. مها عبد الرحمن عبد الرازق الطيب

الصحافة النسائية السودانية في نصف قرن (1955 - 1985م).....(74-53)

د. زينب عبد الرحمن ازرق

الدور السياسي للمرأة السودانية (1964 - 350م).....(92-75)

د. نجاه أبو القاسم محمد أبو القاسم

كلمة التحرير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين.

القارئ الكريم:

بعد السلام وكامل التقدير والاحترام يسعدنا أن نضع بين يديك العدد الأول من مجلة القلزم للقراءات التحليلية الذي يأتي في إطار الشراكة العلمية مع المكتبة الوطنية (السودان)، وكلية الآداب جامعة النيلين تخليداً لذكرى استقلال السودان واحتفالاً بالعيد (67) لهذا الاستقلال .

القارئ الكريم:

يأتي العدد الأول من المجلة بواسطة هيئتها العلمية والاستشارية وهيئة تحريرها ، الأمر الذي يضع الجميع أمام تحدي كبير يقوم على التطوير والتحديث والمواظبة.

القارئ الكريم:

يأتي هذا العدد وهو أكثر شمولاً وتنوعاً من حيث المواضيع وطريقة طرحها وتحليلها ومعالجتها. ونسأل الله تعالى أن يجد المهتمين والمختصين والباحثين في هذا العدد ما يفيدهم ويكون إضافة حقيقية للمكتبة السودانية والعربية.
مع خالص الشكر للجميع؛؛؛

هيئة التحرير

الدور السياسي للمرأة السودانية

أستاذ مشارك - قسم التاريخ
كلية الآداب- جامعة الفاشر

د حليلة عبدالرحمن بكر صندل

مستخلص:

لعبت المرأة السودانية دور كبير في تاريخ السودان منذ أقدم العصور مروراً بالممالك النوبية والمسيحية والاسلامية وفي تاريخ التركيبة والمهدية والتاريخ المعاصر والحاضر المعاش ، حيث أدت دورها كأخت او أم او زوجة في قيادة المناصب السياسية على المستوى العالمي والقومي والمحلي ، لكن هذا الدور يكبر ويتراجع في بعض الأحيان، حيث هدفت الورقة إلى إبراز دور المرأة في الجانب السياسي ،وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها تلك المشاركات التي قدمتها المرأة السودانية في الحقب المختلفة ، خصوصاً أن هناك نساء يجب ان يُؤرخ لهن بمداد من النور لأدوارهن الخالدة في التاريخ الوطني .
كلمات مفتاحية:المشاركة السياسية للمرأة ، الكنداكة ،الميرم ،إيا كوري ، الحاكورة.

The Political Role of Sudanese Woman

Dr.Haleema Abdolrhman Bukr Sundal

Abstract:

The Sudanese woman has played a major role in the history of Sudan since ancient times, passing through the Nubian, Christian and Islamic kingdoms, in the history of Turkish and Mahdism, contemporary history and the present day, where she played her role as a sister, mother or wife in leading political positions at the global, national and local levels, but sometimes, this role grow and decline in some cases. The paper aimed to highlight the role of women in the political aspect, and the study reached several findings, including those contributions made by Sudanese women in different eras, especially since there are women who should be chronicled with a supply of light for their immortal roles in national history.

Keywords: Women's political participation- Kandaka-Al-Miram- Iya Curie-Hakoura

مقدمة:

المشاركة السياسية للمواطنين تعني القيام بدور فعال في معالجة شؤون المجتمع وتسيير حياة الناس وتنظيمها، كما تعني ايضا وضع السياسات والخطط التي تراعى حقوق المواطنين في الحياة الحرة الآمنة الكريمة بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي الذي يساهم في تحقيق شعار دولة حرة ديمقراطية للجميع وتحقيق مطالب الجميع، كما تؤمن بعدالة المشاركة في اتخاذ القرار والقيام بالدور المطلوب بهااختيار ممثلي الامة المناط بهم أمر السلطة السياسية والتنفيذية وبناء الدولة اقتصادياً وسياسياً. والمشاركة السياسية للمرأة تعني تعزيز دور المرأة في إطار النظام السياسي لضمان مساهمتها في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية والتأثير فيها، ومشاركة المرأة في العمل السياسي ترجع إلى زمن بعيد في التاريخ، فهناك ملكات حكمن ممالك عظيمة في التاريخ القديم أمثال بلقيس ملكة سبأ وزنوبيا ملكة تدمر وفاطمة ملكة الرعاة، وفي بواكير صدر الاسلام شارك الصحابييات في العمل السياسي والدعوي والجهادي كنسبية بنت كعب المازنية التي شاركت في وضع عقد بيعة دستورية سياسية (بيعة العقبة)، كما شاركت السيدة عائشة بنت ابي بكر الصديق في واقعة الجمل، وهي واقعة سياسية، كما شاركت المرأة المسلمة في كثير من الغزوات الإسلامية، ومثلما بشر الله بعض الصحابة بالجنة هناك نساء بشرهن الله بالجنة، وفي الدولتين الأموية والعباسية والدولة العثمانية كان للمرأة دور كبير في ولاية العهد وإدارة الدولة، وتأكيداً على هذا الدور برزت قياداتهن وتواصلت الجهود عبر التاريخ لزيادة مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى كانت نشأة الحركات النسائية في العالم منذ القرن الثامن عشر، حيث كان لها أهدافها ومفاهيمها، ولكن هذه الحركات اشتركت جميعا في ارتباط نشأتها بالنضال من أجل نيل حقوق المرأة. الاقتصادية، واصدق دليل على ذلك المظاهرة النسائية الكبرى التي نظمتها النساء العاملات (الامريكيات) في مصانع النسيج ذلك في 8مارس 1975م للمطالبة بحقوقهن الاقتصادية بتحسين الاجور وتخفيض ساعات العمل. فتعرضن للبطش من قبل السلطات مما جعل ذلك اليوم معلما بارزا في مسيرة الحركة النسائية في العالم، واصبح يوما عالميا تحتفل به النساء في كل بقاع العالم كعيد للمرأة كل عام، مما اكد توحيد مفاهيم الحركات النسائية حول المطالبة بحقوق النساء كاملة في كل المجالات، وفي مقدمتها الحقوق السياسية. وعليه فأن وضع المرأة في كل زمان ومكان يتكون ويتاثر بالظروف والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلادها، ومشاركتها في العمل السياسي والعام محكومة بما تملية عليها نظم مجتمعاها السياسية والاقتصادية والفكرية، ولذلكأن قضايا المرأة جزء من قضايا بلادها وشعبها، وحل مشاكلها وتحسين اوضاعها للمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لن يتم الا في اطار حل قضايا مجتمعاها في مجالات الحرية والديمقراطية والسلام والتنمية .

مشاركة المرأة السودانية عبر العصور:

تعتبر المرأة السودانية من أوائل النساء اللاتي شاركن في العمل السياسي، حيث شاركت المرأة السودانية في التاريخ القديم في قيادة الأمم وإدارة الدول كملكة النوبة أماني ريناس أو اماجي ريناس(الكنداكة او الحاكمة)، التي حكمت مملكة كوش النوبية، فيما بين عامي(40 ق.م- 10م)، وُلدت الكنداكة اماني في العام 57 ق.م وهي زوجة الملك النوبي ترتيقاس والتي انتصرت على القيصر البيزنطي أغسطس وقتلته في أسوان ومثلت به وأسرت اتباعه، وقد فقدت عينها في هذا الحرب فعرفت بالملكة ذات العين الواحدة¹(ولما

كانت وراثة الحكم في الممالك النوبية عن طريق الأمومة فقد أدتسرب الهجرات العربية الى السودان بدوره إلى انتقال الممالك النوبية من المسيحية إلى الإسلام وقيام الإمارات العربية كإمارتي ربيعة وجهينة عن طريق هذا النظام الوراثي⁽²⁾. وإبان الغزو التركي شاركت المرأة السودانية في صد الغزاة والدفاع عن الوطن ، ومثال لتلك المرأة المجاهدة مهيبة بت الشيخ عبود شيخ بادية السوارب ، شاعرة الشايقية التي امتطت هجبتها لما رأت الغزاة مقبلين على ديارها ، وصاحت في قومها قائلة : (هيا بنا للدفاع عن استقلالنا وبلادنا) ثم كرت متقدمة الصفوف لمهاجمة العدو فأثارت بذلك حماس قومها الشايقية فانقضوا على الغزاة وابلو بلاءً حسناً الا أنهم انهزموا بسبب السلاح الناري أمام السلاح الأبيض رغم استبسالمهم ، فتعقبهم الغزاة فقتلوا وأسرؤا، وتذكر المصادر ان مهيبة قد اسرت مع جنود قبيلتها ولكن تقديراً لشجاعتها وثباتها اعادها اسماعيل باشا معزة ومكرمة ، والمناضلة مهيبة بت الشيخ عبود هي شقيقة جدة الرئيس السوداني الراحل الفريق ابراهيم عبود . وفي هذه المعركة أيضاً أسرت الأميرة صفية ابنة الملك صير أحد ملوك الشايقية ، فأكرمها اسماعيل باشا وردها إلى والدها الذي استسلم للغزاة لهذا السبب⁽³⁾ .

كما شاركت المرأة السودانية في إنجاح الثورة المهديية متمثلة في شخصية رابحة الكنانية التي لاقت قواد راشد بك أيمن مدير فشودة يتسلل بجيشه بالقرب من جبل قدير لمباغثة المهدي وأنصاره ، فأسرعت الخطى في الثلث الأخير من الليل حتى أبلغت المهدي في 28 ديسمبر 1881م ، فجمع جيشه وأعددهم لملاقاة راشد بك أيمن الذي انهزم شر هزيمة ولم ينج من جيشه الا القليل ، وقد لعبت رابحة دور المراسل لأنها كانت تحمل الرسائل والأبار لقواد المهدي المنتشرين في مناطق السودان المختلفة⁽⁴⁾ ، ولولا مجهودات هذه المرأة المناضلة التي ضحت بنفسها لهجم الغزاة على الأنصار في غفلتهم ، ولتغيرت وجهة تاريخ السودان ، لكن رغم دورها العظيم فقد غفل الكتاب عن ذكرها وصممت الأقلام عن كتابة سيرتها ولم يرد الا ذكر اسمها مجرداً ومضافاً الى قبيلتها كنانة . وقد شاركت المرأة السودانية في الحركة الوطنية قبل الاستقلال ، هذاوعندما انتظمت الحركات السرية السياسية كان للمرأة دور مقدر لقيادة النضال ضد الاستعمار ، وفي مقدمتهن المنى اخت المناضل عبدالقادر ود حبوبة وغيرها منزوجات المناضلين على عبداللطيف وعرفات محمد عبدالله وغيرهن ، وكانت هؤلاء النساء يحملن مسئولية توصيل الرسائل لأعضاء الجمعيات السرية، ويتصدین لحماية أزواجهن ورفاقهن من هجمات التفتيش التي كان ينظمها المستعمر ، وكان كل ذلك قبل انتشار التعليم والوعي السياسي، لكن رغم ذلك لم يسجل التاريخ هذا النضال الكبير . وبعد تكوين الاحزاب السياسية في الأربعينيات، ووضوح دور النقابات العمالية في مناهضة الاستعمار، احتلت المرأة مكانها في العمل السياسي والنقابي بانضمام الممرضات لنقابات العمال .ومع بداية نشأة الحركة السياسية التي صاحبت تصاعد النضال الوطني جاء تكوين اتحاد المدرسات الذي اضاف سنداَ جديداً للحركة الوطنية بقيادته للصراع من أجل مطالب النساء والمدرسات ،وقد شجع هذا التصاعد في مواقف المرأة ، طالبات جامعة الخرطوم رغم قلة عددهن ألا انهن شاركن في إتحاد طلاب جامعة الخرطوم الذي ربط نشاطه مع القوى الوطنية⁽⁵⁾ . وكرصيافتها في العالم ارتبطت نشأة الحركة المنظمة للمرأة السودانية في الأربعينات بالحركة الوطنية النقابية والسياسية، وهو ما اثبتته دراسات المهتمين بقضايا المرأة من كل المدارس الفكرية .

الدور السياسي للمرأة في دارفور عبر العصور:

وقد ابتدع سلاطين دارفور نظام الحواكير* ليساعدهم في كيفية ملك الأراضي والإستفادة من ريعها في ظل ملكية السلطان او الدولة لها، وكانت هذه الحواكير تَمَنَحُ غالباً للعلماء وقادة المجتمع والوافدين للسلطنة من ذوي الجاه ، كما تمنح للميامر* فكن يدفعن منها الزكاة ويساهمن من أموال هذه الحواكير في الإنفاق على الفقراء والمساكين وإغاثة الملهوفين وتشبيد الخلاوى والمساجد والمشاركة في إرسال المحمل (صرة الحرمين الشريفين) ، كما فعلت أيا باسي زمزم أخت السلطان محمد حسين وكثيرات من الميامر اللاتي كان لهن (6) باعاً واسعاً في هذا المجال ، وقد اشتهرت هذه الميرم ببناء المساجد وساهمت في تأسيس الخلاوي وتزويد المحمل الشريف حتى حصلت بهذا المعروف على منصب الشرتاوي في عهد أخيها السلطان محمد حسين وكذلك سته زهراء أو الميرم زهراء بت السلطان ابراهيم قرض صاحبة حاكورة كورما فقد كانت قافلتها التجارية تفوق كل القوافل حتى أن السلطان كان يمنع تحركها قبل القافلة الرئيسية لكبر حجمها ، كما اشتهرت الشيخة (عيدة) بت ابيريص التي بنت ورعت خلوة لتدريس النساء وذلك لتعزيز السلوك العام والتمسك بالعبادات والنوافل في المجتمع . ومما يلزم التعرف عليه إن الميامر اي بنات الأسر الحاكمة يُزوجن للقادة ورجال الدولة وذلك لتمكينهن من ادارة حواكرهن وابرار دورهن السياسي في المجتمع (7).

أيضاً الميرم تاجة بنت السلطان زكريا وشقيقة السلطان علي دينار التي كانت مثال للمرأة المستشارة لأخيها في كل شؤون الدولة حتى آخر لحظة في حياة السلطان ، وهي كانت قوية في رأيها يهابها الرجال ويستشيرونها في أمور الدولة حتى السلطان علي دينار كان يعتمد عليها في كثير من الآراء ، فهناك مثل في دارفور يقول ومن هنا نفيد ان المثل في دارفور الذي يقول : (المره كلاما ورا) ليس بانتقاص لدور المرأة ولا لضعفها بل تأكيداً أن آخر الحديث في الرأي الحاسم او الإستشارة التي تأتي من المرأة أيا باسي (8) أو الملكة الأم ولا يزال حتى الآن قيادات الإدارة الأهلية يمارسون هذا الدور مع زوجاتهم ، وهذه المعاني والمضامين قد جسدها المصطفي صلي الله عليه وسلم مع زوجاته ، وصلاح الحديبية دليل على ذلك لما قامت به السيدة ام سلمة رضي الله عنها.

مجلس الحبوبات (الجدات) :

هن طائفة عظيمة من نساء القصر من ذوي السلطة والجاه ولديهن رئاسة تسمى ملكة الحبوبات ومهمتهن انه بعد تنصيب السلطان بأسبوع يأتين في اليوم الثامن وفي يد كل واحدة منهن كرباج(عصى من الحديد) ، وفي اليد الآخر قبضة من السعف الأبيض وماء ، فيبللن السعف ويرشن به السلطان الجديد وهو سير وسطهن حتي يطفن به كل البيت ثم يتوجهن به الى دار النحاس(طبل السلطنة)*، وبعد اكمال الطقوس يجلس السلطان الجديد في كرسي العرش (9) ، كما أن هناك اربع مناصب للنساء هي مناصب الكوريات* واللاتي لعبن دوراً كبيراً في المجال السياسي. ومما ذكر يتضح دور المرأة الدارفورية في الجانب السياسي .

كما لعبت المرأة دوراً ايجابياً وخاصة الحكامات اللاتي يقمن بتحريض المجتمع الى أعمال الفضائل والتضامن والترابط ويثيرن حماس الرجال في الحرب بالشعر أو المدح والالغاني حتى في وقتنا الحالي ، بالإضافة إلى مشاركتهم في اعداد الجيوش والتصنيع الحربي ، وعندما أمر السلطان علي دينار بصناعة البندقية

التجتي* قام بتكليف المرأة بصناعة البارود بدق مكوناتها من كربونات اورماد النباتات السامة كالعُشْر وبعضها التي تجلب من جبل مرة والكبريت وعيدان الشطة الحارة إلى ان يصير باروداً وكانت تقوم بهذه المهمة (الشيخة حواء) في موضع بالقرب من رهد الفاشر ، وما زال آثار البارود ظاهراً في الموقع حتى الآن، أي ان المرأة كانت ولا زالت تدعم المحاربين مادياً ومعنوياً، ومغنيات السلطان علي دينار (سريرة) و(صافيات) كن يلهن حماس مجلس السلطان كما قمن بمهمة جرتق وحنة القائد الشهيد رمضان بُرا وجنوده الذين خاضوا معارك دارفور في حربها مع المستعمر الإنجليزي وانهزموا هزيمة نكراء في (معركة سيل) بالقرب من مدينة الفاشر ،فضلا عن دورهن ومشاركتهن في المظاهرات المدنية التي ناهضت الاستعمار خاصة حرق العلم الانجليزي في العام 1952 م⁽¹⁰⁾ .

مشاركة المرأة السياسية والتنفيذية حديثاً :

فقد حصلت المرأة السودانية مبكراً على حقوقها السياسية سابقة الكثير من دول العالم ، مع ذلك ظلت هذه الحقوق في كثير من الأحيان إسمية فقط حبيسة الاوراق ولم تطبق على أرض الواقع ، لذلك يمكن للمرأة ان تفرض وجودها بنفسها لتنزع حقوقها .وبسبب الصراع السياسي والنهوض الوطني ضد المستعمر عهدت السلطات البريطانية فيبداية فترة الاستعمار وضع عراقيل لتعليم البنات في المدارس النظامية ، ومع مرور الزمن وتطور الوضع التعليمي للمرأة وتخرجها عملت في عدد من الوظائف وفي الحراك السياسي وضع المستعمر عدد من القوانين كالقانون الذي يمنع النساء من الانضمام للنقابة الواحدة فتصدي الممرضات على هذا القانون وانضم لنقابة العمال في العام 1946م ، فكانت قفزة كبيرة في مجال العمل العام ، كما انضم إتحاد المدرسات لنقابة المعلمين في العام 1949م وقد أدى ذلك الى نتائج مذهلة اهمها توحيد مناهج التعليم بين الجنسين ومساواة مدارس البنين والبنات⁽¹¹⁾ . ومن النساء من ساهمت في رفع الوعي بتعليمهن وتبوأت مواقع قيادية في الدولة مصداقاً للقول (من علم امرأة علم أمة ومن علم رجل علم فرد) ، وقول الشاعر :الأم مدرسة اذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق وبرز من قيادات الحركة النسوية ملكة الدار عبدالله وهي أول روائية سودانية حيث كتبت كتابها الفراغ العريض ، وفاطمة محمد ابراهيم وهي من مواليد ام درمان أصدرت مجلة صوت المرأة عام 1955، كما عملت كرئيسة لتحرير هذه المجلة التي أسهم في تأسيسها عدد من أعضاء الاتحاد النسائي ثم صارت رئيسة الاتحاد في الفترة من 1956- 1957 ، واشتركت في تكوين هيئة نساء السودان ، ومن أشهر كتبها (طريقنا للتحرير) الذي صدر في العام 1996م وفي عام 1999م اختيرت رئيسة الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي ، وكانت أول مرة تنتخب فيه امرأة عربية افريقية ومسلمة من العالم الثالث ، وفي عام 1993م حصلت علي جائزة الامم المتحدة لحقوق الانسان ومنحت الدكتوراة الفخرية من جامعة كلفورنيا في العام 1996م لجهودها في قضايا النساء ومكافحة استغلال الأطفال⁽¹²⁾ . وسعاد الفاتح البدوي التي حصلت علي الدكتوراة من جامعة الخرطوم في العام 1974وقد عملت كمتشاراة لمنظمة اليونيسيف لتعليم الشباب بالسودان في العام 1970 ، وهي أول امرأة تقدم برنامج في التلفزيون السوداني (منوعات ثقافية) وقد شاركت في العمل السياسي كقيادية في الحركة الاسلامية السودانية وناشطة سياسية . ، وخالدة زاهر سرور وهي اول طبيبة سودان ولدت في ام درمان في العام 1926م ودرست الخلوة ثم مدرسة الاتحاد العليا ثم كلية كتشنر الطبية وشاركت في اتحاد الطلاب

في أواخر الأربعينات وساهمت في تكوين أول اتحاد السوداني في العام 1952م . والفنانة حواء طقطاقة التي اشتهرت بأغانيها الحماسية لمقاومة الاستعمار الانجليزي، أُعتقلت وعمرها ستة عشر سنة ، ودورها الوطني ظل واضحاً في الغناء للجيش والمناضلين والحركة الوطنية () ، وهي أول من تغنت للإستقلال كما تغنت للكثير من الزعماء كجمال عبد الناصر وياسر عرفات والقذافي وغيرهم ، وشاركت في زواج الملك فاروق ملك مصر . ومن النساء البارزات كذلك فاطمة عبد المحمود وهي أول امرأة سودانية تترشح لرئاسة الجمهورية ، وقد حصلت على جائزة أميز نساء العالم من الأمم المتحدة في العام 1976م ، وشغلت المناصب الوزارية لأكثر من مره ، وفي الانتخابات ترأست حزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي .¹³ وحواء احمد امين(عالية)عليها رحمة الله وهي شقيقة الاستاذ عبد الحميد أحمد امين من الفاشر والتي تقلدت مدير إدارة التدريب على مستوى وزارة التربية والتعليم الإتحادية ، وعملت كأول عميد بجامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية وعميد بجامعة جوبا بالسودان⁽¹⁴⁾ . ورغم إن المرأة السودانية هي من أوائل النساء اللاتي ساهمن في الحقل السياسي في العالم العربي ، الا ان الحركة النسوية شهدت تراجعاً في بعض الفترات مقارنة بمكتسبات الماضي كما استدركت ذلك الوضع وهي تعمل جاهدة لإصلاحه وهي على قدر كبير من النضج والمسئولية ، فنزعة الرجل الذكورية ما زالت تشكل عائقاً في المجتمع السوداني يحول دون تولى المرأة دورها السياسي والريادي في المجتمع بصورة مثلى، كما إن الرجل ينظر للمرأة بأن مكانها المنزل كما بالماضي البعيد وفي كثير من المجتمعات النائية عن المركز إلى اليوم، وقد يؤثر ذلك على ثقة المرأة بنفسها وليستفي المشاركة السياسية فحسب ، لذلك فإن رائدات العمل السوداني يواجهن تحديات كبيرة الى يومنا هذا رغم الاتفاقات الدولية وورش العمل التي أقيمت عن النوع أو الجندر خصوصاً في الولايات البعيدة .

الخاتمة :

إن الدور السياسي للمرأة السودانية كما ورد في ثنايا هذه الورقة دور كبير لا يمكن ان يستهان به ويغفل عنه الكتّاب والمؤرخين الوطنيين ، وهي قد تُنقل في المجال السياسي من كندافة الى وزيرة ومستشارة للشؤون السياسية كما وقفت تحيد عن حمى وطنها ، فاستطاعت ان تقوم بما لم يقم به الرجل منقوماً وكمثال لذلك مهيرة بت عبود ورابحة الكنانية والميرم تاجة أختالسلطان على دينار وما اكثر أمثالهن في التاريخ الوطني.

النتائج:

1. أن المرأة السودانية بمختلف مسمياتها وبيئاتها وقدراتها وظروفها قد عملت جاهدة لتشارك الرجل في قضايا وطنها لتحقيق أهدافها الحرة النبيلة من أجل مستقبل وطنها ، ورغم ما تعرضت لها من ظلم وقهر الا انها تمكنت من الوصول الى غاياتها المرموقة .
2. كل ماتناوله الكتّاب والمؤرخين عن تاريخ المرأة السودانية ما هي الا شذرات من ذلك التاريخ العريض والمجاهدات الكبيرة والنضال الثر الذي صار معظمه في طي النسيان والضياع .

التوصيات:

1. الأهتمام بتاريخ المرأة السودانية في كل مجالاتها .
2. المشاركة الفاعلة للمرأة في شتى المجالات الحياتية في حدود الشرع الرباني.

الهوامش:

- (1) سامية دفع الله ، تاريخ الحضارات السودانية منذ اقدم العصور وحتى قيام مملكة نبتة ، الخطوط 1999م ، ص 53 /ثقافة سودانية، <https://mobile.twitter.com>
- (2) نعوم شقير، تاريخ السودان ، تحقيق محمد ابراهيم ابو سليم ، دار الجيل ، لبنان ، بيروت ، ، 1981م، ص 73
- (3) نعوم شقير ، المرجع السابق ص198
- (4) 4 -المرجع نفسه ، ص324
- (5) بلقيس بدري، المرأة السودانية حاضرها وماضيها،معهد دراسات المرأة والنوع ، جامعة الأحفاد للبنات ، 2008م، ص 315
- * إيأً يعني ماما بلهجة أهل دارفور ،وكوري يعني الأميرة أو الميرم والعبارة تعني الملكة الأم .
- * الميرم يعني الأميرة او المرأة الحكمة وتعني بنات السلاطين او الملوك وتجمع على ميارم .
- (6) فاطمة ابراهيم محمد،المرأة الدارفورية ودورها في المنظومة الاجتماعية،ورقة مقدمة قي الملتقى الدعوي الثاني عشر بدارفور.
- (7) الأستاذة الميرم فوزية عباس ،العمر 85 سنة ، معلمة وهي حفيدة السلطان علي دينار ومن المهتمات بتاريخ السلطنة
- (8) المصدر نفسه
- (9) محمد بن عمر بن سليمان التونسي ، تشييد الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان ، تحقيق خليل محمود عساكر ومصطفى محمد مسعد ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، 1965م، ص 168
- * الكورابات جمع كوراي وهن الحموات او زوجات أخوان السلطان .
- (10)-التجتجي اسم سلاح او بندقية تصنع محلي في دارفورتيشبه الخرطوش.
- (11)الحاج محمد تندل ابراهيم جبالي، موظف معاش ، العمر 110عام
- (12) نعمات محمد علي كوكو،المرأة والإبداع في السودان/المرأة والعمل النقابي/، ندوة مركز الدراسات السودانية الدورية 2001م
- (13) نساء رائدات ،سمية محمدالتجاني ، عزة ، 1996م ص 33
- (14) فاطمة محمدابراهيم مصدر سابق ص5
- (15) بلقيس البدري، مرجع ص 316

المصادر والمراجع :

- (1) محمد بن عمر بن سليمان التونسي تشجيد الأذهان بسيرة يراد العرب والسودان تحقيق ومراجعة خليل محمود عساكر ومصطفى محمد مسعود \مصر\ القاهرة العينة المصرية العامة للكتاب \1965م
- (2) بلقيس بدري المرأة السودانية حاضره وماضيها ،جامعة الاحفاد للبنات ،معهد دراسات المرأة والنوع والتنمية 2008م
- (3) المرأة والإبداع في السودان /ندوة مركز الدراسات السودانية ، الدورة والقاهر 2001م
- (4) نعوم شقير/تاريخ السودان تحقيق محمد ابراهيم ابو سليم البنات \بيروت دار الجيل\1988
- (5) فاطمة ابراهيم محمد ،المرأة الدرافورية ودورها المنضومية الاجتماعية المتلقي الدعوي الثاني عشر لرابطة المرأة العامة
- (6) سامية دفع الله ،تاريخ الحضارات القديمة منذ أقدم العصور وحتى قيام مملكة نبتة ، السودان ، الخرطوم ، 1999م .

المصادر الشفاهية

- (1) فوزية عباس ،معلمة بالماش ، العمر 8 سنة ،حفيدة السلطان علي من جهة أمها وابيها. ومن رواة تاري سلطنة الفور الإسلامية .
- (2) محمد تندل ابراهيم جبالي ، موظف مؤسسة الأشغال بالمعاش ، العمر 110 سنة .

تأثير الحراك السياسي في المشاركة السياسية للمرأة السودانية الرهان والتحديات دراسة تحليلية

باحث - مركز بحوث ودراسات
دول حوض البحر

د. رحاب جلال الدين خالد شيخ الدين

مستخلص :

تهدف الورقة لدراسة واقع المشاركة السياسية للمرأة في الظرف الراهناً على اعتبار أن المشاركة السياسية تجسد أحد مبادئ الديمقراطية، وذلك بتحليل المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تقف أمام ترسيخ الديمقراطية التشاركية للمرأة في السودان. وتعالج مسألة العمل السياسي، التحديات التي تقف في وجه تحقيق المشاركة السياسية للمرأة، فبالرغم من دخول المرأة السودانية في العمل السياسي إلا أن الأمر أخذ أمراً شكلياً، على اعتبار أن الثقافة السائدة في مجتمعاتنا بشكل عام، ترى أن المرأة غير قادرة على تحمل عبء العمل السياسي أو التغيير في الواقع الاجتماعي والاقتصادي في ظل الأوضاع الراهنة. الكلمات المفتاحية: المرأة، المشاركة السياسية، الحراك الشعبي، التغيير السياسي، الثورة السودانية.

The impact of the popular on women's political participation, challenges and bees, an analytical Study

Dr.Rehab Jalal Al-Din Khaled Sheikh Al-Din

Abstract:

The paper aims to study the reality of women's political participation during the current period, and the impact of the popular on women's political participation because the political participation one of the principles of democracy, and by analyzing the cultural and social obstacles standing in front of the consolidation of participatory democracy for women In Sudan in particular, and the problem raised in these paper : the issue of challenges stand in the consolidation of women's political participation, although the practice of Sudanese women in the political action, but that like a formal character only, on the grounds that the prevailing society culture in general believes in a woman is able to bear the burden of political or change work in the social reality. The paper followed the analytical approach to reach the results. It is that the popular movement has affected political participation through what has been noticed of new variables, the most important of which is political awareness. And the most important recommendation are building women and activation women political participation.

Keywords: The women- Political participation- The impact of the popular- Political change- Sudanese Revolution

المقدمة

تمثل المشاركة السياسية للمرأة أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية، وقد تضافرت جهود دولية وأخرى محلية من خلال مواثيق عالمية ظلت تعمل على تدعيم وإرساء حقوق المرأة في المجتمعات المحلية. ولعل تلك القضايا يمكن أزالتها على أرض الواقع من خلال تفعيل قدرات المرأة للمشاركة السياسية التي تستطيع من خلالها الانخراط في العمل السياسي ومن ثم المطالبة بحقوقها ومناصرة قضايا المرأة. لقد كان للحراك الشعبي في السودان تأثير قوي في المشاركة السياسية للمرأة من خلال مطالبتها بالممارسة الديمقراطية والتغيير السياسي، نتيجة وجود وعي سياسي انطلقاً من هذا، مثلت التحولات السياسية التي يمر بها السودان، منذ اندلاع ثورة ديسمبر وما أفرزته من حراك شعبي واحتجاجات مطالبة بالتحول الديمقراطي، الأمر الذي أدى إلى ظهور فاعلين جدد في الساحة السياسية من أجسام الشباب والمرأة التي أظهرت حضوراً فعالاً في الساحة السياسية والحراك الشعبي، يأتي السؤال لمعرفة ما إن كان لهذا الحراك تأثير في هذه العملية أم لا وقد انبثق عنها الاشكال التالي: هل يمثل الحراك الشعبي متغيراً تفسيرياً لواقع المشاركة السياسية للمرأة. أم أن عطاء المرأة السودانية ينمو ويزداد في الفترات الحاسمة مثل الثورات ويتخذ أشكالاً مختلفة، فيصبح ولوجها في حقل المشاركة في الحياة السياسية حتماً وقد لا يمتد دورها خارج السياقات التاريخية والجغرافية التي تنتزل فيها الثورات، وهو ما يمثل أحد عناصر إشكالية هذه الدراسة.

من أهم المعوقات التي تضعف من قدرة المرأة على قيادة التغيير، من خلال المشاركة السياسية الفاعلة للوصول للحلول ومعرفة الآليات الكفيلة والضامنة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمكينها بصورة واقعية، وليس فقط مجرد تشريعات كما كان في السابق.

مظاهر المشاركة السياسية للمرأة السودانية:

الحركة النسوية:

الحركة النسوية منذ نشأتها في أوروبا مع منتصف القرن التاسع عشر كانت تطالب بحقوق اجتماعية مثل الرجال، ثم صعدت من نضالها لتطالب بإلغاء التمييز بين الرجال والنساء والمساواة بينهم في كافة الحقوق، ومع منتصف القرن العشرين بدأت الحركات النسوية تطالب بضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتوليها لمنصب قيادية تمكنها من صنع القرار السياسي الذي يصنف المرأة، وكذا العمل على طرح قوانين تحسن من وضعها الاجتماعي والاقتصادي⁽¹⁾.

واقع المشاركة السياسية للمرأة السودانية :

وبالرغم من أن الأحزاب السودانية تسود فيها الثقافة الذكورية، إلا أن الأحزاب قي تفاعلها مع التطورات السياسية والاجتماعية في البلاد مع ديناميكية الحركة النسوية حدثت فيها تطورات انصبت في صالح ومنفعة المرأة، وأهم التطورات التي حدثت في تلك الحزاب السياسية هو الاعتراف بحقوقها السياسية، وافساح المجال للنساء المبادرات القادرات على اثبات كفاءتهن السياسية، ومن ذلك التحولات الاهتمام بالمرأة في عملية التصويت كناخبة، إلا أن ذلك لا يصب في مصلحة المرأة في كثير من الأحيان خاصة وأن مشاركتهن تأتي في ظل أمية وثقافة أبوية تؤثر على خياراتهن السياسية⁽²⁾. فإن افساح المجال للمرأة للإسهام في الحياة العامة يستوجب أن ينسحب ذلك ميدانياً على نفاذها لمواقع المسؤولية واتخاذ القرار بصفة فعلية.

يرغم ذلك فقد أثبتت المرأة السودانية قدراتها وجدراتها في توليها المناصب والمسؤوليات وتفوقها العلمي، حيث نجد تزايد عدد البنات في الجامعات وفي الخدمة المدنية، وزيادة عدد الأسر التي تتحمل مسؤوليتها نساء، وفي القطاع غير الرسمي وفي المدن أيضاً تواجد المرأة في السلك القضائي منذ عهد بعيد وكذا في الجهاز التشريعي، كل ذلك يؤكد أهليتها وضرورة زيادة تمثيلها من أجل سد الفجوة وتحقيق المساواة⁽³⁾. كانت النساء في جميع أنحاء العالم في طليعة النشاط السياسي والتغيير الاجتماعي، حيث قادت الحركات النسائية السائدة الانتفاضات في كل من تونس واليمن والسودان ولبنان⁽⁴⁾. فشاركت المرأة السودانية في الحراك الشعبي فمثلت أحد أطيافه، كنواة اجتماعية زادت في تدفقه وديمومته، حيث شكل الحراك علامة فارقة في السلمية ومظاهر جديدة، كما جعلته السلمية يستمر ويرفع مطالبه، وأصبح مثلاً لوعي الشعب بواقعه ومستقبله للخروج من الأزمة السياسية، برغم محاولات بعض الجهات إفساد سلميته، من خلال افتعال العنف بين المواطنين والشرطة أو من خلال تشويه أهداف الحراك، والتقليل من دوره عبر مواقع التواصل الاجتماعي وهي طريقة فعالة لنشر ثقافة السلم بين المحتجين. اجتاحت المرأة التظاهرات بقوة غير متوقعة، واستطاعت هذه المشاركة القياسية للمرأة أن تغير وجه الحراك بشكل واضح، ليصبح حراكاً شعبياً وسلمياً إلى أبعد الحدود، لعبت فيه المرأة دوراً بارزاً.

فرضت المرأة السودانية نفسها بقوة في مقدمة المواقب الاحتجاجية وذلك بعد أن ارتبطت أخبارها بقوانين النظام العام، وما يترتب عليها من جلد وحبس بتهمة انتهاك القوانين المثيرة للجدل، وتصدرت صورة المرأة السودانية مشهد الحراك الشعبي في جميع أنحاء البلاد، حيث تشارك بقوة في التظاهرات الشعبية ضد النظام والتي اندلعت في ديسمبر. لعل أهم الدوافع القوية التي دفعت المرأة للمشاركة بقوة في هذا الحراك الشعبي منخرطة في التظاهرات السلمية تكمن في قناعتها الذاتية بدافع التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأوضاع في البلاد، بالإضافة إلى تنامي الحس الوطني وإزدياد الوعي لدى قطاعات المرأة والشباب. الشيء الذي انعكس على توجيهاتها السياسية، وهو الدخول إلى المعترك السياسي والتأثير فيه، مما يعني أنه قد تولد لديها ثقافة المشاركة والمساهمة في النظام السياسي بهدف التغيير. إذ تشكلت مع مرور الوقت حركة قوامها الألاف من النساء الشابات المتطوعات والمناصرات من الإثني لعين أدواراً مختلفة طورت بذلك وعياً نسوياً لا يزال قيد التشكيل يمكن من خلاله تثويراً حقيقياً لقضايا النساء. انطلاقاً من هذه الأسباب التي دفعت بالمرأة للخروج إلى الشارع والمشاركة في الحراك، يتضح بأنه كشف عن كفاءات، وطاقات نسوية يمكن الاستثمار فيها مستقبلاً. وعن نساء شابات ومثقفات ومتصلات بما يحدث في العالم، ويعكسن ما يحدث في بلادهن. بالرغم من القبضة الأمنية.

كشفت الثورة السودانية عن ملامح جوهرية في شخصية المرأة السودانية لم تكن معروفة للعالم، حيث أظهرت المرأة السودانية وعياً حقوقياً وإدراكاً سياسياً وثباتاً وبسالة. وأذهلت العالم بوقوفها مع الرجل في الصفوف الأمامية في كل الحراك الثوري الذي شهدته البلاد. وحتى بعد سقوط النظام تواصل حضور المرأة الثوري المناادي باستكمال أهداف الثورة، سيما ما كانت تقوم به من أدوار في ساحة الاعتصام، وما تلا فض الاعتصام من مواقف وومواقب ووقفات احتجاجية ومشاركة فعالة في العصيان المدني والاضراب السياسي الشامل، وتعرضت جراء ذلك للعنف الجسدي والتحرش اللفظي والاعتقال والتعذيب والاعتقال. والتعذيب

والاغتصاب⁽⁵⁾. وهو ما وضعه هذا الحراك، مما يعني أن هذه المشاركة النوعية للمرأة، وبمختلف مستوياتها التعليمية وأوضاعها الاجتماعية، عكست مدى وعيها بمتطلبات الوضع الراهن من خلال مساندتها للرجل، مشكلة بذلك لبنة قوية لسلمية الحراك، ومؤكدة على دورها الجوهرية داخل المجتمع وتعزيزها للحراك.

واقع التغيير في الفترة الانتقالية:

أتاح التغيير السياسي الذي أحدثته ثورة ديسمبر 2018م، واقعاً جديداً استلزم مراجعة مشاركتها ووضع رؤية استراتيجية تمكنها من مناخ الحريات الذي انتزعه الشعب السوداني بفئاته المختلفة والذي كانت المرأة أبرز ضحاياه. نادت منظمات المجتمع المدني وكل قوى الثورة الحية بإلغاء جميع القوانين التي تنطوي على التمييز ضد المرأة وضمان توافق القوانين مع المعايير الدولية واعتماد خطة عمل وطنية بشأن المساواة بين الجنسين، حيث بذلت جهود مقدرة في مراجعة التشريعات لتتواءم مع الاتفاقيات الدولية فكانت من أولويات برنامج الحكومة الانتقالية تعزيز حقوق النساء وبسط الحريات، فتمت مراجعة عدد من التشريعات والقوانين، مثل قانون الأحوال الشخصية لعام 1991م، وتعديلات في القانون الجنائي بإلغاء المواد المقيدة للحريات المتمثلة في إلغاء قانون النظام العام⁽⁶⁾.

اتخذت حكومة الفترة الانتقالية تدابير ملموسة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتحسين تمثيل المرأة في مناصب القيادة وحماية المرأة من جميع أشكال العنف حيث تم اتخاذ تدابير فاعلة للقضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء وتحسين نسبة تمثيلهن في المناصب القيادية وحمائتهن من كافة أشكال العنف⁽⁷⁾. كما أقرت الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية بنسبة مشاركة النساء في المجلس التشريعي لا تقل عن 40% من عضوية المجلس التشريعي الانتقالي.

كما وعد مجلس شركاء الفترة الانتقالي قبل تكوينه بأن يكون تمثيل المرأة فيه بعدد مقدر تقديراً لما لعبته من دوراً محورياً في الثورة. فجاء تمثيل المرأة متواضاً جداً (امرأة واحدة من بين 29 من الرجال) مما أحدث نوع من الصدمة في كل الأوساط السودانية، وهو ما بدأ مناقضاً لما كان يدور خلال الفترة التي سبقت تكوين المجلس، برغم ذلك فإن القوى المعنية بالترشيح لتولي المناصب لم تدفع بأي مرشحات، كما شهدت تلك الفترة تعيين امرأة لرئاسة القضاء وعدد من الوزيرات ومدراء للمؤسسات وولاة وولاية. إلا أن هذا الأمر يظل دون الطموح ولا يتناسب مع واقع الممارسة الفعلية والحالية⁽⁸⁾. ولا يتوافق مع ما أقرته الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية بأن يكون تمثيل النساء بنسبة 40% في المجلس التشريعي⁽⁹⁾. وبقدر حضور المرأة وتأثيرها في الأحداث السياسية، إلا أنها لم تنصف ويعكس ضعف تولى المرأة المناصب القيادية السياسية مابعد الثورة والتي عدت في كثير من الأدبيات أنها ثورة وعي ومفاهيم في المقام الأول. ويعد ذلك الاقصاء عرضاً من أعراض مشكلة مجتمعية أكبر، فلا تزال أوجه عدم المساواة قائمة، ولا تزال معايير النوع الاجتماعي الأبوية الهيكلية التي تشكل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ الالتزامات وتعميم الجهود على الصعيد العالمي، وبالنظر إلى هذا التناقض بين حماسة المرأة ومساهمتها في الحراك الشعبي وبين ضعف تمثيلها في المناصب القيادية يؤكد على ضرورة تغيير القيم لتعزيز الدور القيادي للنساء وزيادة تنظيمهن وتوحدن.

المعوقات الثقافية والإعلامية والقانونية للمشاركة السياسية للمرأة معوقات التمكين السياسي:

تواجه المرأة تحديات إقليمية متمثلة في قضايا السلام والتنمية ونشر الديمقراطية، أما على المستوى المحلي فتمثل عديد من العادات والموروثات الثقافية والقوانين والسياسات العامة وأمور أخرى اجتماعية

بعض التحديات المحلية التي تواجه المرأة. فكل هذه التحديات فرضت حتمية تمكين المرأة ودعم مشاركتها الاقتصادية ودعم مساواتها لنيل كافة حقوقها المالية والاقتصادية.

الثقافة السائدة :

وتتمثل الثقافة في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة لمجموعة من الناس والتي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم، فالثقافات المختلفة تتفاوت في تحديدها للأدوار الجندرية التي يقبلها المجتمع للمرأة والرجل كل حسب جنسه. كذلك التنشئة الاجتماعية يمكن أن تكون معوقاً، حيث تؤثر الموروثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية على تكوين النظرة للمجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية. كوتة النظرة العامة كما أشار ستام ورايف» في عام 1984م للمرأة كتابعة للرجل، ومكانتها الاجتماعية في جميع الثقافات تعتبر متدنية بالنسبة لمكانة الرجل مع تفاوت في مستوى هذه المكانة من ثقافة إلى أخرى، وإن السلوكيات المتعلقة بالقوة تعتبر من مظاهر الرجولة، وأي محاولات من المرأة لممارسة القوة تعد تمرداً على التوقعات الاجتماعية التي ترى إنه من غير اللائق القيام بمثل هذه السلوكيات، مما يضعها في موضع النقد والرفض من المجتمع، ويؤدي ذلك إلى الحد من محاولاتها للقيام بهذه السلوكيات.

بعض المشكلات التي تعيق إدماج المرأة في المجال السياسي، قد يكون مصدرها المرأة نفسها التي تستسلم للوضع المجتمعي القائم والنسق الثقافي السائد ولا تعمل على تغييره، وهذا الأمر خاص بالمرأة العربية المثقفة التي لازالت تقبل بالأوضاع التقليدية والإذعان لها، ولا تحاول أن تغير منها لا بالقلم ولا باللسان فلا هي مجتدة للدفاع عن حقوقها بالكتابة في الصحافة ولا هي بالانخراط في الهيئات الرسمية وغير الرسمية لتبليغ مطالبها للدولة والمجتمع.

النوع الاجتماعي:

يعد النوع الاجتماعي أحد المتغيرات المتعددة التي يمكن أن تحدد مكانة الفرد ومشاركته في الحياة العامة بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمعات العربية فالذكور يتمتعون بالقوة والسلطة والمكانة الاجتماعية كما أن الفرص المتاحة أمام الذكور في امتلاك المصادر النادرة خاصة المراكز السياسية والمراكز ذات المكانة الاجتماعية العالية أكثر من الفرص المتاحة للاناث، فالبناء الاجتماعي العربي بناء تقليدي يتميز بهيمنة السلطة الأبوية بمساعدة من المؤسسات الاجتماعية الأسرية والدينية والاقتصادية والتعليمية والسياسية التي تعزز الأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي⁽¹⁰⁾.

التنشئة الاجتماعية:

إن التحيز النوعي سببه التنشئة الاجتماعية إذ تحدد الأنماط التقليدية لبنية الذكورة والأنوثة فبتم تنشئة الأثني على الاعتماد على الغير والصبر والطاعة ويتم تنشئة الذكر على الاستقلالية والمسؤولية والتنافس والعدوانية⁽¹¹⁾. والواقع أن الأثني يجري تمييزها عن الذكر بصورة أساسية. فالذكر كسب للعائلة، وهي عبء عليها. والبنت تدفعها العائلة للشعور بأنها غير ضرورية، وغير مرغوب فيها، وتعلمها على قبول وشعها كأثني⁽¹²⁾. يمثل المستوى التعليمي المدخل الرئيسي للتغيير القيمي، نظراً للدور الذي يقوم به التعليم على التنشئة الاجتماعية وعليه يمكن القول أنه كلما ارتفع مستوى التعليم زادت نسبة المشاركة السياسية للمرأة، وتعليم المرأة يمكنها من الاستخدام الأمثل.

أما على المستوى الريفي وفي القرى الأكثر بعداً عن الحضر فإن نسبة الأمية المرتفعة والفجوة الكبيرة في التعليم بين الجنسين ونسبة الأمية للنساء التي بلغت ما بين 50% في الحضر إلى 58% في الريف، بالإضافة للسيطرة الذكورية عوامل نزعت عن المرأة قدراً كبيراً من استقلاليتها العادات والتقاليد والموروثات السالبة، تقف عقبة دون الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الأمية وعدم استفادة المرأة من التقنيات الحديثة ورغم أن مساهمة النساء في الانتاج في القطاع الزراعي تبلغ 87% بالمقارنة بـ 70% للرجال إلا أنها مساهمة غير مقدره اقتصادياً أو اجتماعياً ولم تسهم في تمكين المرأة الريفية في السودان⁽¹³⁾.

النظام الأبوي وإنعكاساته على المشاركة السياسية للمرأة:

تتضافر السلطة في المجتمعات ذات الطبيعة الأبوية ومنها المجتمعات العربية مع الهيمنة والقمع، في سبيل تكريس علاقات غير متكافئة، فتحول الحاكم والمحكوم، الأب من جهة والمرأة والأبناء من جهة أخرى، إلى علاقة سائد ومسود، وتابع ومتبوع من دون سبب منطقي أو تفسير عقلائي. ومثل هذه التبعية سلب لإرادة أحد طرفي العلاقة التي بدلاً من أن تبنى على التكافؤ والندية⁽¹⁴⁾. ولوسائل الاتصال الحديث دور يمكن من خلاله تغيير قيمها، وتستطيع بذلك تخطي القيود المفروضة عليها من قبل النظام الأبوي بمختلف أشكاله، وتبقى المرأة المتعلمة دائماً مكافحة للحصول على قدر من الحريات لتمارس حياتها دون أي قيود ذكورية، وهذا ما عملت عليه الحركة النسوية في الدول الغربية، التي ظلت تعمل على تفكيك القيود التي ترسم مجال المرأة، وتضع الاختلاق بينها وبين الرجل، وهي تكافح في حالات أخرى للحصول على نفس الحقوق مع الرجل، بل والأكثر من ذلك فهي تطالب بحقوق أكثر نظراً للخصوصيات التي تميز المرأة كنوع اجتماعي⁽¹⁵⁾. وهنا نجد أن النظرة الدونية لا تزال قائمة في مجتمعاتنا إلى المرأة وإلى أعمالها وشخصيتها المستقلة، فتولي المرأة المناصب والأعمال لا يمكن اعتباره مؤشراً إيجابياً على مكانة المرأة في المجتمع ولا يعني بالضرورة نيل المرأة لحقوقها، بل أن ما يؤشر إلى ذلك أمران هما الثقافة الاجتماعية والقوانين التي تحكم العلاقات بين أفراد المجتمع⁽¹⁶⁾. وهذا يدل على أن المرأة عندما تمارس حقها الديمقراطي من خلال الانتخابات فإنها تخضع لضغوطات من المجتمع والأسرة وتدخل الرجل، وهذا بسبب تمتع الرجل بالسلطة على المرأة، ولذلك لا يمكننا اعتبار أن التصويت مؤشراً إيجابياً وحيداً لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

حالة العزوف الشامل عن المشاركة السياسية بسبب ضعف المسار الديمقراطي وعدم احترام حقوق الإنسان والفقر والأمية. ولا شك في إن من أهم أسباب عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية بكل مستوياتها سواء الانتخاب أو عضوية الأحزاب، راجع إلى حالة الضعف التي تعيشها أغلب الأحزاب في الدول النامية، بالإضافة إلى سعي هذه الأحزاب إلى مصالح ضيقة لا تراعي المصلحة العامة كما يتميز نشاطها بالموسمية، مما جعل المواطن يشعر إن هذه الأحزاب لا تعبر عن تطلعاته ومن ملامح ضعف الأحزاب السياسية عدم قدرتها على استقطاب وتجنيد منخرطين جدد، وهذا من شأنه التأثير على السلوك السياسي للمواطن⁽¹⁷⁾. وإذا نظرنا إلى واقع تلك الدول ومنها الدول العربية، نجد أنها تعيش أزمة وعي سياسي، وأن المواطن يفتقر إلى معرفة حقوقه وواجباته السياسية، فالوعي السياسي يحتاج إلى قدر من التعليم والخبرة والحرية، فإن قلة التعرض للمنبهات السياسية والتجاوب معها يرتبط بعدة عوامل ومسببات مثل انتشار الأمية، وقلة الوعي السياسي، والأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية، والخوف من السلطة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الشرائح غير المبالية سياسياً⁽¹⁸⁾.

معظم الأحزاب والقوى السياسية في العالم العربي لا تقدر دور المرأة وإمكاناتها في العمل العام، ومن ثم تتبنى المفهوم المغلوط للمشاركة للمرأة. ويتضح موقف الأحزاب ليس فقط من خلال التمثيل في الهيئات العليا أو الترشيح للانتخابات بل وعلى المستوى القاعدي من حيث تكوين الكادر الحزبي النسائي سياسياً، حيث تكفي بتكوين لجان للمرأة الهدف المعلن منها هو تفعيل العضوية النسائية، إلا أن الواقع هو عزل العضوية النسائية وتحجيم وتهميش دورها داخل الأحزاب تأثراً بالثقافة المجتمعية أكثر من الأفكار التقدمية.

على الرغم مما حققته المرأة السودانية من إنجازات وما تحقق لها من مكاسب يجوز لها أن تحنفي بها، فإن الطريق مازال طويلاً لتحقيق كل الطموحات والآمال. وإن غياب المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في السودان ليس ناتجاً من تمييز في التشريعات والقوانين، بقدر ما هو ناتج من اتجاهات وأعراف وممارسات لم تعد تناسب روح العصر، وهي اتجاهات لا يتبناها الرجال فحسب بل تتبناها نسبة غير قليلة من النساء، ويحتم ذلك العمل الجاد لتغيير وتعديل هذه الاتجاهات والممارسات على كل المستويات المحلية والدولية وعلى المرأة أن تواصل تقدمها بالقوانين وحدها ليست كافية وإنما تحتاج ما يساندها من تطبيقها من اتجاهات إيجابية نحو تمكين المرأة وتعزيز تقدمها⁽¹⁹⁾.

عوامل اقتصادية:

أن ظروف الحاجة والفقر الاجتماعي، يؤديان إلى ضعف التعليم أي فقدان أحد ركائز وموارد العمل السياسي، قد يكون عائقاً ومانعاً للمشاركة السياسية للكثير من الجماعات، الفئات أو الطبقات الاجتماعية التي تعاني منه وتعيش وطأته، وما ينطبق على هذه الجماعات التي لا تجد تمثيلاً معادلاً لأغليبتها العديدة في الهيئات النيابية، ينطبق على النساء⁽²⁰⁾. كما أن الضغوط الاقتصادية ومانع عنها من تفكك في العلاقات وإرتفاع معدلات الطلاق وارتفاع نسبة النساء المعيلات للأسرة والهجرة الداخلية والخارجية.⁽²¹⁾

كما تلعب عوامل أخرى دوراً حاسماً في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة على غرار العوامل الاقتصادية ففي الغالب غياب الحوافز المادية قد يقيد مساهمة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية كون الاستقلال المالي مغيب ولا زالت ترتبط بسلطة إما أبوية أو عن طريق الزوج مما يقف عائقاً أمام تقدمها واستقلاليتها، ولذلك كلما كانت المرأة مستقلة مادياً كان لها حرية أكثر⁽²²⁾.

العنف ضد المرأة:

تعرف الأمم المتحدة العنف الممارس ضد المرأة بأنه «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة»⁽²³⁾. يؤدي العنف ضد المرأة إلى أثار اجتماعية واقتصادية وسياسية ضخمة، تنعكس أثارها على كل المجتمع، فقد تعاني النساء من العزلة وعدم القدرة على العمل والاحجام عن المشاركة في الحياة السياسية والعامة.

النساء والفتيات هن الأكثر عرضة للعنف بسبب كونهن نساء، الشيء الذي يشكل ظاهرة في كل أنحاء العالم. لذلك فإن استخدام مصطلح العنف القائم على أساس النوع من شأنه أن يرفع الوعي بالعنف

كممارسة ممنهجة وليس كسلوك فردي. وهو غالباً ما يقع بسبب نوعها الاجتماعي، إذ أن العديد من أنواعه يبرر بناء على عدم قيام المرأة بأدوارها أو عدم انسجام مظهرها وسلوكها بما حدده المجتمع لها كإمرأة. لذلك فإن العنف القائم على أساس النوع يقترب بالانتهاكات التي تحدث بحق النساء، وفي الإغلب يتم استخدامه مع مصطلحات مثل العنف ضد النساء أو العنف المسلط على النساء والعنف الجنسي⁽²⁴⁾.

أوضاع المرأة في مناطق النزاعات ومعسكرات النازحين:

تعتبر النزاعات والصراعات المسلحة من المعوقات الأساسية التي تهدد مسيرة المرأة في التنمية باعتبارها أكثر الشرائح تأثراً حيث أنها تواجه عمليات النزوح والتشرد والمرض والجهل والفقر وأعباء الأسرة المعيشية خاصة على المرأة الريفية إذ فقدت العائل والأبناء ودمار البنى التحتية وأنعدام الأمن والاستقرار والتدهور في الوضع الاقتصادي والإنساني والبيئي وتدني الخدمات الاجتماعية الصحية والوقائية والتعليمية هذا الواقع جعل المرأة في وضع أعاق تنميتها. زد على ذلك الحروب والنزاعات في دول الجوار وما أزرته من هجرة ولجوء أعداد كبيرة إلى السودان. التقرير تمتع المرأة الريفية بمهارات في الانتاج والتأقلم مع شتى الظروف إلا أن هجرتها العكسية للمدن أفقدتها بيئة التأقلم مما قادها لامتهان مهن عامشية أبعدها عن التنمية والتطور⁽²⁵⁾.

أن النظام الشمولي الذي جسم على البلاد ثلاثون عاماً، فضلا عن غياب المساحة اللازمة لعمل المجتمع المدني والأحزاب السياسية خارج منظومة السلطة وبالتالي لم تكن للمرأة فيه نصيب من المشاركة والتعبير عن وجودها، أو ممارسة أي نشاط سياسي أو ناهيك إن الحديث عن نسب المشاركة السياسية في ظل نظام شمولي لا يعكس بالضرورة مدى قدرة المرأة على الوصول، ذلك أن السلطة هي من تحدد وبشكل منفرد من يصل ومن لا يصل.

إن أعباء العمل المنزلي بجانب العمل خارج المنزل قد أنهك قوى المرأة وشغل كل تفكيرها، مما بمنعها من التفكير في اقتحام العمل السياسي، إلا في حالات استثنائية⁽²⁶⁾.

كل ما كتب عن هذا الموضوع يوضح ويؤكد على أهمية استقلال الحركات النسائية وقدرة النساء على تشكيل تحالفات واسعة داخل الأحزاب والمجموعات الائتلية والدينية والثقافية المختلفة. وأن غياب هذه التحالفات بين النساء الناشطات والتشريعات يعزى لعدة عوامل- في الأدبياتسياسية - منها المحسوبية السياسية مبادي النظام الأبوي التسلط الاجتماعي واحتلافية البرلمانيات⁽²⁷⁾. وتبقى عوائق المشاركة السياسية متعددة ومتنوعة ومرتبطة من جهة بالمجتمع نفسه ومن جهة أخرى بالهيئات داخل الدولة، وهو يظهر ضعف مشاركة المرأة وتمثيلها في الهيئات داخل الدولة كالحكومة، والبرلمان والنقابات والأحزاب. وهو ما يجب العمل على تجاوزه، ومع ذلك هنالك عوامل عديدة تقف أمام وجود مشاركة فعلية للمرأة كالتنشئة الاجتماعية والسياسية والتي اعتبرت المرأة دائماً غير قادرة على خوض غمار السياسة لا اتخاذ القرارات المهمة، بسبب أنها أقل عقلانية من الرجل. كما أن أغلب الأحزاب السياسية لا تثق كثيراً في تولي النساء لمراكز القيادة لديها ويبقى عدد رئيسات أو أمينات الأحزاب السياسية محدود جداً، كما أن تولي المناصب السيادية لازال محومماً مبدأ الوساطة ودرجة القرابة .

أبرز الآليات الضامنة لدفع المشاركة السياسية للمرأة أمام وجود تحديات ورهانات مستقبلية:

ولكي تتمكن المرأة من حقوقها السياسية، لا بد من تمكينها من الحقوق الاجتماعية ثم الاقتصادية حتى تنضج وتتهيأ للمشاركة السياسية وتوضح أمامها صورها المختلفة وآليات دعم هذه المشاركة عن طريق ما يسمى بقوى التغيير الاجتماعية كالتعليم واحترام دورها المتعاطف في الحياة ثم تعزيز مكانتها في الانتاج وتقبلها كعضو منتج ومشارك بل ومتعدد المشاركة. وليس فقط منتج للنوع البشري ومحافظةً على النسل ووظيفة التكاثر⁽²⁸⁾.

التمكين السياسي للمرأة ليس هو تعزيز المشاركة لأن التمكين السياسي للمرأة يعني أن تكون للمرأة قوة وإمكانية وقناعة شخصية لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير، أي لها طموح سياسي تطمح لبلوغه لإرضاء نفسها قبل كل شيء، وهذا التمكين لا يتأتى إلا من خلال تعزيز مشاركتها السياسية بصورة جدية وفعالة وفق نشاطات حزبية سياسية منظمة، أي أن مفهوم التمكين السياسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية الأخرى كلها والنقابات المهنية ومختلف جمعيات المجتمع المدني⁽²⁹⁾. وينطوي التمكين السياسي للمرأة على بعدين هامين وهما البعد الذاتي الذي يظهر من خلال الوعي الفردي للمرأة من حيث شعورها بالظروف المحيطة بها، وقدراتها على الحصول على معارف جديدة تخلق لها في جميع مجالات الحياة، والبعد الجماعي والذي يظهر من خلال خلق بيئة مواتية لدمج المرأة سياسياً بالشكل الذي يمنحها القدرة الكاملة على إحداث التغيير داخل المجتمع باعتبارها أحد عناصره الهامة في التحول السياسي وأحد محركات التنمية الشاملة⁽³⁰⁾. وكذلك لا بد من تقوية التشريعات والقوانين الخاصة بالتحرش والعنف ضد المرأة وتغليظ العقوبات الخاصة بذلك، وتحديد موارد خاصة في الموازنة من أجل هذا الغرض⁽³¹⁾.

تكمن زيادة فرص مشاركة المرأة بشكل هادف في استخدام أدوات التغيير مثل المناصرة والاستراتيجية التعاونية بين مؤيدي الادمج، وبناء القدرات وتوعية حراس البوابات الذكورية بقيمة مشاركة المرأة⁽³²⁾. ويمكن تقديم بعض التوجيهات والتوصيات من قبل المجتمع الدولي التي يمكنها أن تساهم بترقية المرأة في الحياة السياسية والتي تتمثل في:

ضمان تمكن المرأة من التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات على قدم المساواة مع الرجل، ودوماً قيود أو مضايقات.

ضمان معرفة المرأة بالعمليات السياسية وقدرتها على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالترشيح للانتخابات وبالاحزاب السياسية والمرشحين.

تمكين المرأة من إشغال المناصب العامة وتشجيعها على ذلك، كما ينبغي ضمان حق المرأة في الترشح لجميع الوظائف العمدة وفي إشغال المناصب على قدم المساواة مع الرجل.

حماية النساء من العنف والتحرش والتهديد أثناء الانتخابات، وضمان السلامة الشخصية للمرشحات من النساء ومن ينتخبن لوظائف عامة.

ضمان أن تتمكن المرأة من المشاركة في صياغة سياسة الحكومة، بما في ذلك ضمن الأطر الدستورية والقانونية.

إذا كان للحراك الشعبي تأثيراً كبيراً على توجهات المرأة خاصة في الجانب السياسي، من خلال مطالبته بالتغيير والإصلاح، في ظل أنظمة عانت في ظلها من التهميش واللامبالاة ما عانت، إلا أن الإصلاحات السياسية والدستورية التي جاء بها، تبقى هامشية مقارنة بالرجل، كما أفرز هذا الحراك متغيرات جديدة أثرت في التوجهات السياسية للمرأة كالوعي السياسي والثقافة وتنامي الحس الثوري. تجلت مظاهر ذلك في استمرارية الوضع وتزايد المشاركة الواسعة في دعم الحراك حتى مابعد 25/أكتوبر وما صاحبها من عنف موجه ضد المرأة على نحو خاص، وبرغم من أنسداد النظام وعدم تبلور ملامحة كل ذلك قد يدفع بالحركات النسوية مستقبلاً أن تأخذ دوراً جديداً في إطار إعادة هيكلة جديدة.

بناء على هذه التدايعات على مستوى الأليات الضامنة للمشاركة السياسية للمرأة في ظل الحراك الشعبي، والتي يكون أساسها وجود الممارسة الديمقراطية، التي تتجسد فيها مباديء التداول السلمي للسلطة، بواسطة الأحزاب السياسية، عن طريق انتخابات حرة نزيهة وشفافة، تلعب فيها المرأة دوراً أساسياً وفاعلاً وأساسياً ويظل هذا المطلب هو الرهان الأمثل الذي يحقق للمرأة ما تصبو إليه من عدالة اجتماعية ومشاركة سياسية فاعلة. إن وجود المرأة في العمل السياسي بصورة واعية، وقناعة ذاتية لا يتم إلا في وجود بيئة ديمقراطية تؤمن بالتنوع والتعدد والاختلاف.

إلا أنه مع وجود مثل هذه الضمانات والقواعد الدستورية الهامة، نجد أن المشاركة الفعلية للمرأة في العمل السياسي والعمل العام تعتمد على عدة عوامل وهي: رغبة المرأة في العمل السياسي، وجود خبرات وكفاءات نسائية مؤهلة لهذا العمل، وتنمية الاقتصاد ووجود مناخ تنظيمي داعم للتوجه السياسي لدى المرأة ومشاركتها السياسية⁽³³⁾. أما على مستوى المشاركة السياسية للمرأة في مستوياتها المختلفة، فإنها تكمن في مراكز صنع القرار والسلطة، لما لها من تأثير في حياتها، وإذ وجدت المرأة بشكل فاعل في هذه المواقع، عندها تستطيع أن تحقق المصالح المرتبطة بها وإظهار قضاياها والدفاع عنها، مما يؤدي إلى التسريع في إعطاءها دور حقيقي في عمليات التنمية في المجتمع، مع العلم أن وجود المرأة في هذه المواقع لا يخدم المرأة فحسب، وإنما سيكون له تأثير على جوانب كثيرة في المجتمع⁽³⁴⁾. وومن ثم يجب الاستثمار في جيل المستقبل من النساء المدافعات عن النوع الاجتماعي، فقد يمثل ذلك دافعاً لحدوث تغيير إيجابي، يمكن من الإدماج المجتمعي بصورة عامة، ربط الشاب بذوي الخبرة، إذ أن الشباب يمتلك أدوات جديدة، من خلال الحوار بين الأجيال. ويجب تسليط الضوء على القيمة المضافة للمرأة في ضوء تجاربها الخاصة في الصراعات والقيم المجتمعية⁽³⁵⁾.

الخاتمة:

إن المشاركة في الحياة السياسية هي رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، ومقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وما يمنحه لها من حريات اجتماعية لممارسة هذا الدور، الذي هو ليس بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي تمر بها، إذ تندرج المشاركة السياسية في إطار التعبير السياسي الشعبي وتسير الشأن السياسي من كل أطراف المجتمع وخاصة في المراحل الانتقالية التي تشهد تحولات سياسية جوهرية. وهو الوضع الذي شهده السودان في ثورة ديسمبر .

لقد شكلت الثورة منعطفاً واسعاً لاتساع نطاق المشاركة السياسية ودخول العديد من الفواعل ليتطور دور المرأة، بحيث يصبح تمكين المرأة ضمن سياق شرعية الدولة ومقدار الديمقراطية الموجودة، وهنا نستطيع أن نقول مرة أخرى أن توقعات المرأة في مرحلة ما بعد الثورة لم يتم الوفاء بها، ويبدو أن النساء اللاتي وضعن حياتهن على المحك مطالبات بتغيير النظام والحرية والعدالة للجميع، يواجهن الآن خطر استبعادهن من جديد من هيئات صنع القرار المنشأة حديثاً، على الرغم من أنهن يشكلن ما يقارب نصف السكان يظهر هذا الطرح أن حضور المرأة في ميادين الثورة كان بارزاً، حيث اقتسمت المرأة الثورة مع الرجال على قدم المساواة في مشيد غير متوقع في ظل واقع معقد.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- النتائج أن المرأة السودانية تتمتع بمهارات قيادية عالية ومميزة توجب تمكينها كي تتقلد المناصب القيادية الرفيعة الخاصة والعامة، وذلك لقدراتها على إدارة التغيير التنظيمي وقيادات المجتمع.
- بالرغم من نقص التشريعات - التي بدون شك أسهمت بدور كبير في عدم تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ما تزال المرأة في السودان بحاجة إلى مزيد من الهيكلة والتأطير في الحياة السياسية والمجتمعية.

إن الحراك الشعبي الذي شهدته أثر بشكل كبير في المشاركة السياسية للمرأة من خلال ما انتجه من متغيرات جديدة أهمها الوعي السياسي.

التوصيات :

- إجراء دراسات مسحية لمعرفة المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة
- تفعيل المشاركة السياسية للمرأة بشكل جاد وليس مجرد تمثيل من أجل النوع.
- بناء قدرات النساء والوصول إليهن في الريف والحضر من خلال التدريب والتعليم الهادف.

الهوامش:

1. ناش كيث، السوسيولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة، ت: حيدر حاج سعيد، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2013، ص 299-304.
2. بلقيس بدري سامية النقر، الكوثة وانعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية المعاصرة، ورقة علمية، الخرطوم، جامعة الأحفاد للبنات، يوليو 2013، ص 66.
3. نفس المرجع، ص 59.
4. في حوار حول المرأة في الوساطة في العالم العربي، تقرير « منظمة الحكماء » بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة ، ووزارة الخارجية ، وشؤون الكومنولث والتنمية، أكتوبر 2020م، ص 4.
5. ندى أمين، العنف ضد المرأة السودانية في السياسي ، موقع العربي الجديد، 16 أغسطس 2019. Alaraby.co.uk
6. مجموعة منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال المرأة، تقرير مشترك لآلية المراجعة الدورية الشاملة في دورته الثالثة حول حقوق المرأة في السودان، من مايو 2016- مارس 2021م.
7. مجموعة منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال المرأة، تقرير مشترك لآلية المراجعة الدورية الشاملة في دورته الثالثة حول حقوق المرأة في السودان، من مايو 2016- مارس 2021م.
8. مجموعة منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال المرأة، تقرير مشترك لآلية المراجعة الدورية الشاملة في دورته الثالثة حول حقوق المرأة في السودان، من مايو 2016- مارس 2021م.
9. الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية مايو 2019 تعديل المادة 24 الفقرة 2.
10. نهي محمد أمجد نافع، المرأة والمشاركة السياسية، الاسكندرية، المكتبة المصرية، 2004م، ص 122.
11. حسين محمد عثمان، معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وجهة نظر سيوسولوجية، الأردن، كلية الآداب، www.women.jo .
12. هشام شرابي، ونقد النظام الأبوي في المجتمع العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012م، ص 39.
13. تقرير السودان وبكين 15+2010 ، السودان، وزارة الضامن الاجتماعي.
14. هشام شرابي، ونقد النظام الأبوي في المجتمع العربي، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012م، ص 22.
15. ناش كيث، مرجع سابق، ص 300.
16. مكانة المرأة في المجتمع المعاصر ندوة نظمتها السفارة الإيرانية، الكويت، 2008.
17. جعفرورة مصعب، العوامل السياسية والثقافية وأثرها على المشاركة السياسية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5 العدد 2، يونيو 2019، ص 185.
18. جلال معوض، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، المجلد 6 العدد 60، فبراير 1984م، ص 70.
19. عاصم رشوان، أوضاع المرأة العمالية بين الانجازات والمعوقات والموجهات، عمان، المركز العربي حول العنف ضد المرأة، 2008، ص 41.

20. مصطفى كامل السيد ، نظام حصص المرأة في المجالس النيابية: دراسة نظرية، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2000م، ص3.
21. تقرير السودان وبكين، مرجع سابق، ص46.
22. الصابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد، 25، العدد 2، يونيو 2009، ص658.
23. هويدا عدلي وآخرون، المشاركة السياسية للمرأة، ط1، مكتب مصر، مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2017، ص 187.
24. نفس المرجع، ص 199.
25. التقرير الوطني بكن +20، السودان، وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، الإدارة العامة للمرأة والأسرة، مايو، 2014م/ ص46
26. فاطمة بودرهم، معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية، الجزائر، جامعة محمد بوضياف، ص 302.
27. ((الصابر بلول، مرجع سابق، 650.
28. ليف تونسيون، سامية النقر، الحصة النسوية في المجلس التشريعي السوداني، اختلاف الإيديولوجيات حول مساواة النوع الاجتماعي، الخرطوم، 2015م، ص6.
29. فاطمة بودرهم، مرجع سابق، ص 302.
30. الصابر بلول، مرجع سابق، ص650.
31. نيبال عز الدين جميل، التمكين السياسي للمرأة المصرية في ضوء تقلدها للمناصب الحكومية العليا 205-2022م، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد 5 يناير 2020م، 25.
32. هويدا عدلي وآخرون، مرجع سابق، ص 187.
33. في حوار حول المرأة في الوساطة في العالم العربي، تقرير « منظمة الحكماء» بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة ، ووزارة الخارجية ، وشؤون الكومنولث والتنمية، أكتوبر 2020م.
34. كارو لين فرج، دليل المرأة الأردنية في الحياة السياسية، عمان الأردن، 1996م، ص7.
35. موسى شتيوي، أمل الداغستاني، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الإستراتيجية 1994م، ص7.
36. في حوار حول المرأة في الوساطة في العالم العربي، تقرير « منظمة الحكماء» بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة ، ووزارة الخارجية ، وشؤون الكومنولث والتنمية، أكتوبر 2020م.

المصادر والمراجع:

- (1) بلقيس بدري سامية النقر، الكوثة وانعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية المعاصرة، جامعة الأحفاد للبنات، يوليو 2013.
- (2) جعفرورة مصعب، العوامل السياسية والثقافية وأثرها على المشاركة السياسية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5 العدد 2، يونيو 2019.
- (3) جلال معوض، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، المجلد 6 العدد 60، فبراير 1984م.
- (4) حسين البيج، المشاركة السياسية في الدول النامية، المستقبل العربي العدد، 223، 1997م.
- (5) حسين محمد عثمان، معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وجهة نظر سيوسولوجية، الأردن، كلية الأداب، موقع: www.women.jo.
- (6) الصابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، يونيو 2009.
- (7) عاصم رشوان أوضاع المرأة العمانية بين الانجازات والمعوقات والموجهات، المركز العربي حول العنف ضد المرأة، عمان، 2008، ص 41. دور الأحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة العمانية
- (8) فاطمة بودرهم، معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية 302
- (9) كارو لين فرج، دليل المرأة الأردنية في الحياة السياسية، عمان الأردن، 1996م
- (10) مصطفى كامل السيد ، نظام حصص المرأة في المجالس النيابية: دراسة نظرية، القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2000م.
- (11) مكانة المرأة في المجتمع المعاصر الكويت ندوة نظمتها السفارة الإيرانية 2008.
- (12) موسى شتيوي، أمل الداغستاني، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، مركز الدراسات الإستراتيجية الجامعة الأردنية، 1994م.
- (13) ناش كيث، السوسولوجيا السياسية المعاصرة: العولمة والسياسة والسلطة، ت: حيدر حاج سعيد، بيروت المنظمة العربية للترجمة، 2013.
- (14) ندى أمين، العنف ضد المرأة السودانية في السياسي ، موقع العربي الجديد، 16 أغسطس 2019.
- (15) نهى محمد أمجد نافع، المرأة والمشاركة السياسية، الاسكندرية، المكتبة المصرية، 2004م، ص 122.
- (16) هشام شرابي، ونقد النظام الأبوي في المجتمع العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012م.
- (17) هشام شرابي، ونقد النظام الأبوي في المجتمع العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012م.
- (18) هويدا عدلي وآخرون، المشاركة السياسية للمرأة، ط1، مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب مصر، 2017.
- (19) وثيقة بكن م (13، 15)، 1/ سبتمبر / 1995م.

دور المرأة السودانية في الحياة السياسية (1956 - 2020م) (تحديات ومكاسب)

أستاذ مساعد. قسم التاريخ
كلية التربية جامعة الزعيم الأزهرى
أستاذ مساعد. قسم علم النفس
كلية التربية جامعة الزعيم الأزهرى

د. إسرائ إبراهيم بكري إبراهيم

د. مها عبد الرحمن عبد الرازق الطيب

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أوضاع المرأة السودانية خاصة السياسية والكشف عن الدور الذي لعبته في الحياة السياسية في الفترة من (1956-2020) وتناولت عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية التي شكلت تحديات واجهت المرأة والتعرف على المكاسب التي حققتها ودور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والقوانين وآليات التمكين في دعم وتعزيز دور المرأة السياسي ومدى التقدم المحرز في ممارسة العمل السياسي عبر مؤشرات نسبة التمثيل للمرأة السودانية في المناصب الإدارية والوزارية والتمثيلية البرلمانية والدستوري والسيادي ومواقع اتخاذ القرار. استخدمت الباحثتان المنهج التاريخي والوصفي التحليلي. خلصت هذه الدراسة إلى أن التحديات التي واجهت المرأة السودانية ووقفت عائقاً دون أن تلعب دوراً أساسياً، وبرز ذلك في بعض المورثات والمفاهيم المجتمعية المسيطرة في ذلك الوقت وأن الأحزاب السياسية والحكومات التنفيذية لم تعمل على تنشيط الدور السياسي للمرأة بالصورة المطلوبة ونضال المرأة نتج عنه كسب عدة حقوق، كما أنها وجدت الدعم من المنظمات المجتمع المدني وآليات التمكين على المستوي المحلي والعالمى.

الكلمات المفتاحية: المرأة السودانية، الحياة السياسية، التحديات، المكاسب، الحقوق.

Role of Sudanese woman in political life (1956- 2020)

Challenges and gains

Dr. Isra Ibrahim Bakri Ibrahim

Dr. Maha Abdelrahman Abdelrazig Eltaib.

Abstract:

The study aimed to shed light on the Sudanese women's situations particularly the political, and disclose the role that was played in the political arena from the period (1956-2020). It handled the economic, social and cultural factors that shaped challenges faced women. Realizing the gains that women achieved and the role of political parties and organizations of civil society and laws and mechanisms

of empowerment in supporting and fostering women's political role and the extent of progress in exercising politics through the indicators of Sudanese women representation in administrative, ministerial, parliamentary and constitutional positions as well as locations of decision-making. The study adopted the historical descriptive analytic method. The study concluded that the challenges that faced the Sudanese woman and obstructed playing political role due to some legacies and concepts at that time and the political parties and consecutive governments did not work to activate woman's political role as needed. Woman's struggle resulted in gaining some rights as well as support, protection and monitoring that were provided by organizations of civil society and mechanisms of empowerment at local and international level.

Keywords: Sudanese woman, political life, challenges, gains, rights..

المقدمة:

تلعب المرأة دوراً حيوياً وفعالاً في دفع حركة تنمية المجتمعات وتطور البلدان وتقدمها وهي مؤشر لقياس ذلك على قدر ما تتمتع به المرأة من مكانة وحقوق وعدالة في المساواة يكون حظ الأمة من الازدهار والنماء والتعبير عن العلو في مضاف الإنسانية، المتتبع لحركة التاريخ في السودان يجد أن واقع المرأة السودانية يختلف عن غيرها من الدول في محيطها العربي والأفريقي؛ ومن هذا الواقع الجغرافي والثقافي نجد أن المرأة السودانية كان لها دورٌ فعّالٌ ومؤثراً في بناء الحضارة السودانية ولعبت أدواراً متقدمة في نشر التعليم والدين وتغيير الكثير من العادات والسلوكيات السالبة؛ الأنها دورها تراجع في العصر الحالي إلتداخل العديد من العوامل دينياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وللتعقيدات الكثيرة في الأوضاع السياسية والامنية وعدم الاستقرار والحروب والنزاعات مما انعكس بصورة واضحة في على وضع المرأة السودانية بالهجرة والنزوح وتفشي الأمية والتعرض للعنف والاستغلال؛ هذا الواقع كان له بالغ الأثر في تراجع مسيرة تطور المرأة السودانية وخاصة في مجال المشاركة في الحياة العامة ولعب دورها السياسي مما يستدعي بذل الجهود البحثية لدراسة طبيعة تلك التحديات التي تقف دون تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً والكشف عن طبيعة هذه المشكلة والتعرف على العوامل التي ساعدت على تعقيدها والسعي لاقتراح الحلول.

الأهمية:

- تأتي أهمية هذه الدراسة من أن المرأة مشارك رئيسي ومحوري في بناء الأمة السودانية خاصة في ظل الوضع السياسي الراهن والعراك السياسي الذي تشهده الساحة الآن.
- للمرأة دور فاعل في النظم السياسية والحياة الحزبية التي تواجه تحديات وصعوبات في ممارسة الديمقراطية مما يستدعي مثل هذه الجهود البحثية للإسهام في الحل المناسب.

الأهداف:

- تسعي هذه الدراسة لتحقيق عدد من الأهداف هي :
- التعرف على دور المرأة السودانية في الحياة السياسية عامة في الفترة من (1956-2020م) والتحقق من حدوث تطور في هذا الدور.
- الكشف عن الوضع الداخلي للمرأة للعوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية ذات العلاقة بممارسة المرأة لدورها كاملاً.
- التعرف على القوانين السودانية والنصوص الدستورية في الفترة من (1956-2020م) المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة والفجوة الموجودة في واقع التطبيق.
- الكشف عن دور الأحزاب السياسية وصلته بدور المرأة في العمل الحزبي والقيادي على وجه الخصوص.
- الكشف عن التحديات التي تحول دون ممارسة المرأة لدورها.
- التعرف على دور آليات التمكين والقيادات النسوية في تأهيل وتدريب وحماية حقوق المرأة وتفعيل دورها السياسي.
- ربما يسهم استقراء الوقائع وتحليل ووصف الأحداث وعرض البيانات والمعلومات المتعلقة بدور المرأة خلال هذه الفترة الممتدة من (1956-2020م) في توفير رؤية كلية وشاملة للعب المرأة لدورها السياسي.
- تقديم مقترحات وتوصيات تتعلق بتدابير شاملة لسد الفجوات القانونية والدستورية وإجراء التصحيح السياسي وسط الممارسات الحزبية وإيجاد مقاربات في العديد من المحاور والمبتغيات للمساعدة في تأسيس مناخ مناسب للمرأة مما يمكنها من لعب دورها السياسي.
- توفير أدبيات بحثية فيما يتعلق بإدماج النوع وتعزيز المساواة النوعية وتغيير القيم الذكورية وأهمية ذلك في تحقيق التنمية الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة.

مشكلة البحث:

يُشكل تمكين المرأة دوراً حيوياً من أجل بناء سودان جديد ديمقراطي ، ودامج للنوع ، وظلت المرأة السودانية حاضرة منذ أن نال السودان استقلاله (يناير 1956) ومرورا بالأحداث السياسية المختلفة والثورات والانتفاضات التي ناضلت من أجل بناء وطن ديمقراطي حر. ورغم الأدوار التي لعبتها المرأة في الحياة السودانية العامة والسياسي في تلك الفترات الطويلة إلا أن نيل المرأة السودانية لحقوقها ومشاركتها في الحياة العامة وتمكينها من لعب دورها في الحياة السياسية ووجه الكثير من العقبات والتحديات تتعلق بمبتغيات وعوامل عديدة متداخلة ومتشابكة وبالغة التعقيد منها ما هو متعلق بالعادات والتقاليد والعوامل الاجتماعية الأخرى ، وكذلك وعوامل ذاتية ترجع للمرأة نفسها وأخر سياسية اقتصادية كل ذلك وحدد شكل ملامح دور المرأة في الحياة السياسي مما يبلور السؤال الرئيسي لهذه الدراسة وهو: ما التحديات التي واجهت المرأة السودانية دورها في الحياة السياسية في السودان المعاصر؟ وتتفرع منه الأسئلة الت الية:

- ما الدور الذي لعبته المرأة السودانية في الحياة السياسية في الفترة من (1956-2020م) وهل هنالك تقدم محرز في لعب هذا الدور؟
- هل العوامل الاجتماعية ممثلة في السلوكيات والمفاهيم الموجودة في المجتمع الذكوري وسيادة الصورة النمطية للمرأة ولعوامل تتعلق بالمرأة نفسها اعاق لعب المرأة لدورها السياسي؟
- هل طبيعة لأنظمة الشمولية لنظام الحكم في السودان التي حكمت لفترات طويلة هي السبب؟
- هل سن القوانين التشريعات دون آليات متابعة ورقابة وتفعيل ساعد في تفعيل دورها؟
- ما المكاسب السياسية التي تم تحقيقها وهل يتناسب دخول المرأة السودانية للعمل السياسي مبكراً وتحقيق نجاحات في عدد كبير من المجالات مع ما وصلت إليه الآن في العمل السياسي؟
- هل هنالك دور بارز أدته الأحزاب السياسية في لعب المرأة لدورها في الحياة السياسية؟
- هل هنالك مكاسب تم احرازها من التغيير في الصورة والدور النمطي للمرأة السودانية والتحول في المفاهيم المجتمعية والثقافية السائدة مما يدفع بتفعيل دورها السياسي؟
- ما دور آليات التمكين وجهود المجتمع المدني في حماية حقوق المرأة وتمكينها من دورها السياسي؟
- ما التحديات والعقبات التي تواجه المرأة للعب دورها في الحياة السياسية كاملا وماهي المكاسب التي تم تحقيقها خلال الفترة موضع الدراسة؟

المنهجية:

المنهج:

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي لجمع المعلومات من الكتب والمصادر والصحف والوثائق التاريخية والمقالات والأوراق والرسائل العلمية المنشورة على الدوريات. ومواقع الإنترنت ومن ثمّ الاستفادة من ذلك في معالجة قضايا الدراسة .

حدود الدراسة:

الإطار الزمني:

تناولت الدراسة الفترة الزمنية من نيل السودان استقلاله والأحداث والجهود السنوية التي سبقت تحقيق الاستقلال في يناير 1956 والحقب التاريخية التي شملت (الديمقراطية الأولى (1956-1958) والحكم العسكري الأول إبراهيم عبود (1958-1956))، الديمقراطية الثانية (1964-1969) والحكم العسكري الثاني جعفر نميري (1985-1969) والديمقراطية الثالثة (1989-1985) والحكم العسكري الثالث (1989-2019) والفترة الانتقالية من (2019-2020).

الإطار المكاني :

جمهورية السودان الواقعة في شمال شرق أفريقيا وينقسم إداريا إلى ثماني عشرة ولاية والشعب السوداني يتكون من أكثر من (150) قبيلة ومجموعة عرقية لكل منها تراثها الثقافي والتاريخي الخاص بها ولكن من هذه المجموعات لغات متميزة وانتفاءات دينية وعادات وتقاليد ولها أراضيها الخاصة واقتصادها المحلي الخاص بها⁽¹⁾.

- الإطار الموضوعي: دور المرأة في الحياة السودانية السياسية وفي عملية صنع القرار وتقلد المناصب العليا التنفيذية والإدارية والوزارية في الفترة من (1956-2020م) .

الأدبيات والدراسات السابقة:

الدراسات المحلية:

دراسة عواطف فاروق عثمان (2015):

بعنوان توجهات المرأة السودانية نحو المشاركة السياسية هدفت إلى معرفة العوامل التي تؤثر على المشاركة مثل العوامل الديمغرافية والاجتماعية و الاقتصادية، اتبعت المنهج الوصفي التحليلي تكونت عينة الدراسة من (2365 امرأة من (15 ولاية تم اختيارها بطريقة الطبقة العنقودية حيث اظهرت النتائج ان نسبة المشاركة السياسية للنساء 76%اهتمام بالشؤون السياسية 57.2 % الانتماء الحزبي 39.9 % الانتماء القبلي 64.1 % اظهرت ارتباطا قويا بين الاهتمام بالشؤون السياسية وكل من المستوى التعليمي والحالة الاقتصادية بينما اظهرت ارتباطا ضعيفا بينها والمنطقة الجغرافية⁽²⁾.

دراسة إحسان الشيخ عمر دفع الله (2014):

بعنوان دور المرأة السودانية في المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة بولاية الخرطوم في الفترة من (2010-1956) استخدمت المنهج التاريخي الوصفي التحليلي أدوات الدراسة المصادر الكتب أوراق العمل الوثائق التاريخية ذات الصلة وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه وبرغم التطور النوعي والاجتماعي للمرأة منذ الاستقلال الذي كان نتاجا للتعليم والتميز الإيجابي الذي كفله لها القانون في انتخابات (2008)) إلا أنه لم يحدث تغييراً في اتخاذ القرار وإدماج النوع وتمثيل المرأة تمثيلا عادلا في كافة النشاطات المجتمعية والسياسية والثقافية أو الثقافة الذكورية. أهم التوصيات سن التشريعات العادلة التي تكفل للمرأة السودانية حق المشاركة السياسية والاجتماعية⁽³⁾.

دراسة وهيبة الشريف عبدالله (2019):

بعنوان المشاركة السياسية للمرأة السودانية في الفترة من (2017-2005) (بالتركيز على ولاية الجزيرة من خلال المجلس التشريعي هدفت إلى التعرف إلى مدى توافق المشاركة السياسية للمرأة في ولاية الجزيرة من خلال موقع اتخاذ القرار مع المبادئ المنصوص عليها في القوانين المعنية والتعرف على أثر نظام الحصة على فعالية المشاركة السياسية للمرأة من داخل المجلس التشريعي من حيث مناقشة القضايا الخاصة بالمرأة ومدى مساهمتها في حلها، استخدم المنهج التاريخي والوصفي (دراسة الحالة) استخدمت في جمع المعلومات المقابلة أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة أن دستور ولاية الجزيرة الانتقالي إلى لعام (2005)) قد كفل للمرأة صراحة المساواة مع الرجل في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية أسهم نظام الحصة في زيادة عدد النساء في المجلس التشريعي وزاد في الية المشاركة السياسية لأنها لم تسهم في وصول المرأة إلى رئاسة هذا المجلس وغيره من مواقع اتخاذ القرار والذي تقف العادات والتقاليد المجتمعية حاجزا منيعا أمام وصول المرأة إليه. وأوصت الدراسة بأن تعمل الدولة من خلال البرامج التدريبية على بناء قدرات المرأة على مستوى الأحزاب والجمعيات لتطوير قدرتها على ممارسة العمل القيادي⁽⁴⁾.

الدراسات العربية:

دراسة أشرف عوض وآخرين (2015):

بعنوان دور المرأة في الحياة السياسية دراسة مقارنة لمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية دراسة حالة الولايات المتحدة ودولة تونس في الفترة من 2001-2015 هدفت إلى القاء الضوء على أوضاع المرأة خاصة السياسي في عالمين مختلفين من الشرق والغرب محاولة البحث والتحليل والكشف عن أوضاع المرأة ومشاركتها في البيئتين المختلفتين استخدم المنهج السيسولوجياتوصلت الي ان الأطر القانونية التي تحكم مشاركة المرأة التونسية تتسم بالضعف اغلب الاليات المؤسسية غير المستقلة القرارات ان تواجد المرأة في مواقع صنع القرار دون المستوى تقل نسبة الانساء كلما ارتفعنا في السلم الاداري بينما في امريكا لم تفرض نظام الكوطة وتكون المرأة اقل في المناصب الحساسة ولم تنزع بطاقة الترشيح لرئاسة الحزبين الكبيرين الا مؤخرًا في (2016) احتلت منصب حاكم ولاية في (5) ولايات من (50) ولاية و علي راس مجلس النواب عام (2007-2011) العقبات تتعلق بالأحزاب السياسية، إلى جانب صعوبات مالية وإدارية والتدريب وتأهيل المرأة نفسها اجتماعياً في تونس بينما في أمريكا العقبات تمثلت في غياب الطموح السياسي للمرأة الأمريكية، اهم التوصيات ضرورة احترام الدساتير العربية لمبدأ المساواة والتصديق علي المعاهدات وتعديل التشريعات نشر ثقافة حقوق الانسان تبني برامج تعزيز دور المرأة السياسي⁽⁵⁾

دراسة نارمان فضيل النمري (2014م):

بعنوان الاليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية المرأة في ظل العولمة هدفت علي التعرف علي والتركيز علي الواقع وتحليل الاليات الدولية والشرعية الخاصة بحماية حقوق المرأة حددت الدراسة بالمعاهدات الدولية والنصوص الشرعية أدوات الدراسة نصوص المعاهدات والدساتير والتشريعات الوطنية الداخلية لدولة الأردن خلصت الدراسة الي أن الشريعة الاسلامية كانت السبابة في الاهتمام بحقوق المرأة ومنعت التمييز ضدها وأقرت التدابير الحماية هذه الحقوق ومعاقبة من ينتهكها عن طريق القضاء اهتم المجتمع الوطني والاقليمي والدولي بسن القوانين والاهتمام باليات التمكين علي كلا الصعيدين المباشر وغير المباشر ومن اهم التوصيات ضرورة اقامة جهاز دولي يكون حقوق المرأة فيه قائمة علي نتائج متخصصين في الشرع الاسلامي والدولي معا وتستند الي إطار قانوني شامل متكامل لحقوق الانسان والمرأة كما اوصت بالحاجة لمعايير حديثة وثابتة بالنسبة لحقوق الانسان او المرأة⁽⁶⁾

تعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات التي تم عرضها المشاركة السياسية للمرأة السودانية في فترات زمنية مختلفة للتاريخ السوداني المعاصر متناولة متغيرات مختلفة قانونية واجتماعية وثقافية اقتصادية مستخدمة المنهج التاريخي الوصفي في معظم الدراسات وشملت الدراسات المحلية ولايات سودانية مختلفة غير أنها حصرت الاهتمام في الولايات التي يمكن وصفها بأنها متقدمة في مجال التنمية وخاصة التعليم وتعتبر عواصم بالنسبة للسودان بشكل عام وفيها المرأة تتمتع بنسبة عالية من الوعي الاجتماعي. خلصت نتائج هذه الدراسات إلى أن المشاركة السياسية للمرأة رغم وجود القوانين والنصوص الدستورية التي منحت المرأة الحق في ممارسة العمل السياسي خاصة نظام الحصة (الكوطة) الا أن ذلك لم يمكن المرأة من الحصول على التمثيل العادل

والوصول لمراكز اتخاذ القرار واعتلاء المناصب العليا والذي اتفقت الدراسات في رجوعه لأسباب اجتماعية تتعلق بالعادات والتقاليد ولعوامل اقتصادية (دراسات وهيبة، واحسان، وعواطف) وهذا ما أكدته أيضا نتائج الدراسات العربية والأفريقية والغربية (دراسة أشرف عوض وآخرون) التي تناولت هذه القضية من منظور اجتماعي واجمعت هذه الدراسات المحلية والعالمية على تفعيل دور الدولة في تدريب وتأهيلها لتمكينها من لعب دورها السياسي. ولقد جاءت هذه الدراسة مختلفة عن هذه الدراسات في أنها حاولت الجمع بين كل المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتناولت داخل هذه المتغيرات بعض المفردات ذات العلاقة المباشرة بذلك الدور كما ركزت على الجهود التي بذلتها المرأة في مواجهة التحديات التي وجهت بها والمكاسب التي تمكنت من نيلها كما أن هذه الدراسة حاولت أن تغطي فترة طويلة في تاريخ السودان المعاصر (1956-2021).

ثانياً: الإطار النظري

تناول الإطار النظري الأدبيات المتعلقة بالإجابة عن أسئلة الدراسة والتي تمثلت في أربعة محاور حيث جاء المحور الأول متناولاً: الوضع الداخلي للمرأة الاجتماعي الذي شمل قضايا النوع الجنس والجنس والنمطي للمرأة وتعليم المرأة والمفاهيم المجتمعية والثقافية السائدة في المجتمع حول المرأة وعمل المرأة والوضعاقتصادي. اما المحور الثاني فتناول القوانين السودانية في الفترة (1956-2020م) والحقوق التي تم منحها والفجوة بين النصوص وواقع التطبيق اما المحور الثالث فقد شمل دور المرأة في الحراك السياسي والبناء الوطني في الفترة محل الدراسة والتحديات والمكاسب التي احرزتها في الحياة السياسية ودور الانظمة الحاكمة والأحزاب السياسية في تفعيل ذلك الدور اما المحور الرابع تناول دور آليات التمكين ومنظمات المجتمع المدني و الدولي في حماية حقوق المرأة السودانية ومتابعة تنفيذ المكاسب التي تم تحقيقها وفي الخامس تناولت الباحثان المحاور الاربعة بالمناقشة المتعلقة بالتحديات والمكاسب التي تم انجازها وتم تلخيصها وتقديم اقتراحات بالحلول و توصيات على ضوء ما تم التوصل إليه عبر التحليل للفترة الزمنية بهدف التعرف على التحديات والمكاسب المتعلقة بدور (المرأة السودانية في الحياة السياسية). (1956-2020)

المحور الأول :

الوضع الداخلي للمرأة السودانية والعوامل الاجتماعية وال اقتصادية :

1-1 التعليم :

الوضع التعليمي للمرأة السودانية :

يمثل التعليم نقطة مركزية لتشكيل وعي المرأة بحقوقها واكسبهاالثقة بنفسها وتحسين مركزها داخل الاسرة وتقوية موقفها الاقتصادي فهل تم توفير الفرص فيه للمرأة السودانية لكي تلعب المرأة دورها كامل في كل تفاصيل الحياة و حتي تتمكن من تغيير واقعها وتغيير أدوارها النمطية وتغيير نظرة المجتمع إليها. وبقراءة واقع تعليم المرأة السودانية نجد أنه مر بالعديد من التطورات فقد اقتصر في البداية على القراءة والكتابة منذ (1907) بجهود الشيخ بابكر بدري رائد تعليم المرأة في السودان واستمر التعليم الابتدائي لمدة (31) عام ثم انتقل إلى التعليم الع إلى كلية المعلمات امدرمان عام (1946م) حيث عملت الاستاذة نفيسة المليك في التعليم وهي اول امرأة ترأس اتحاد المعلمين عام (1950م) كما أن الاستاذة مدينة عبدالله قامت بتأسيس اول مدرسة ليلية لتعليم كبار السن كانت اول امرأة تحصل على معاش في الدولة .أول

طبيبات سودانيات هما الطبيبة خالدة زاهر وزوري سركيسان عام (1953) ⁽⁶⁾ رغم أن التعليم صار بوتيرة متسارعة الا أن احدث بيانات اليونسكو تظهر أن حصة الفتيات الملتحقات بالمدارس الابتدائية والثانوية في السودان أقل من حصة الذكور عندما تؤخذ مؤشرات اخري تصبح تأثيرات للنوع الاجتماعي والمرأة في الريف جلية يظهر الاتجاه المعاكس في مستويات قبل المدرسة بعد الثانوي حيث يفوق عدد الاناث الذكور أن النساء يشكلن الغالبية العظمي من الكبار الأميين علما بأن معدلات محو الأمية من الإناث اخذت منحى تصاعديا الا أن استمر عدد الاميين في الزيادة خلال الفترة من (2000-2015) ولقد تم اقتراح مؤشر التكافؤ بين الجنسين (GPI) من قبل الوكالات المشتركة وفريق الخبراء المعني بمؤشرات التنمية المستدامة كقياس عالمي لعدم المساواة في التعليم ويمكن استخدامه أيضا لرصد الأنصاف بين الجنسين ومراعاة مؤشرات التعليم ولا بد من فحص البيانات الوطنية المرتبطة بالمساواة بين الجنسين لأنها تخفي ثغرات بداخل مجموعات معينة داخل البلاد كما أنه لا تظل المواقف المجتمعية اتجاه التعليم عائق أمام وصول الاطفال أضف إلى ذلك ينظر إلى أدوار الفتيات على أنها تقتصر على كونهن مساعدات منزليات وزوجات وأمهات مستقبليات وتميل بعض المجموعات إلى نقص قيمة التعليم خاصة عند مقارنته بالحاجة للعمل في المزارع الأسرية مع القطعان وأن دور الفتيات في بعض المجتمعات يمنعهن من الوصول إلى التعليم أيضا المسافات الطويلة للوصول للمدارس والبيئات المدرسية غير الآمنة أن العديد من اولياء الأمور لا يرسلون بناتهم للمدرسة خوفا على سلامتهن في الطريق أو حتي داخل المدرسة برغم من رغبتهم القوية بتعليمهن أضف إلى ذلك افتقار البيئات المدرسية للأمان وخاصة للأطفال نقص عدد المعلمات الإناث يزيد من العراقيل أمام الوصول لتعليم ⁽⁷⁾ كما يستحل الفقر عمالة الاطفال إلى يزيد الوصول إلى التعليم والغاية من الأهداف (الرابع والخامس) للتنمية المستدامة والانصاف بحلول عام (2030) القضا على الفوارق بين الجنسين في التعليم وضمان المساواة في الوصول إلى مستويات التعليم و التدريب المهني للفئات الضعيفة اليونسكو ⁽⁸⁾ ورغم أن قانون التعليم العام لسنة (2001) ينص أن لكل طفل سوداني الحق في التعليم الأساسي كما أن الأهداف التنموية للألفية هي التعليم للجميع قد اقترح تدخلات رئيسية لضمان بيئة تعليمية مواتية وامنة بأنشطة لا صافية تراعي الفوارق بين الجنسين (2012) إلى أن الاحصاءات أبانت أن معدل الالتحاق الاجم إلى الاساسي منخفضا وأن السودان لديه أعلى نسبة اطفال خارج المدرسة في منطقة الشرق الاوسط وأن ثلث العدد من اجم إلى الاطفال لا يتلقون تعليم الاساسي وأن عدم المساواة بين الجنسين لاتزال قائمة خاصة في المناطق الريفية وبين المجتمعات البدوية ⁽⁹⁾ ومما سبق تلاحظ الباحثان أن تعليم البنات في السودان يواجه بالعديد من التحديات الاجتماعية المتعلقة بدور المرأة النمطي بالإضافة لعدم إمكانية الوصول للمدارس وعدم توفر البيئات الامنة ومسألة النزوح والهجرة القسرية نتيجة للحروب ورغم الجهود المجتمعية التي بذلها الرعيّل الأول لتعليم المرأة وحيث لعبت المدارس الاهلية دور فعال ومؤثر في نشر تعليم البنات خاصة في المناطق الريفية بالإضافة لجهود الجامعات حيث عملت على أنشأ مراكز تنمية المجتمع وجهود المنظمات الدولية في تدريب وتنمية المرأة الريفية الا أن تعليم الرحل والنازحين وتسرب الفتيات من المدارس ووجود فجوات تعليمية في المناطق الريفية وتدني المستوي المهاري والتقني لعناصر العملية التعليمية وعدم الوعي بأهمية تعليم البنات في العديد من المناطق الولاية النائية وتفضيلها لتواجد الفتيات في المساعدة في العمل والزواج

المبكر تتشابه كتحديات جسم تقف دون حصول الفتيات على التعليم وبالت إلى حرمان الفتاة السودانية من الوعي بحقوقها وممارسة أدوارها الاجتماعية الأخرى رغم وجود مؤشرات ايجابية تتمثل في ارتفاع نسب قبول للبنات إلى 76.1% وتفوق نسب عدد الطالبات في التعليم الجامعي على البنين إذ أن نسبة نجاح وتفوق الطالبات أعلى في الشهادة السودانية⁽¹⁰⁾.

2-1 البعد الجندي (النوع):

أوضحت عالمة الاجتماع اوكلي أن كلمة الجنس (genus) تشير إلى التقسيم البيولوجي بين الذكور والاناث والنوع (GENDER) يشير إلى التقسيمات الموازية غير المتكافئة اجتماعيا اي ذكورة وانوثة أن النوع الاجتماعي الجندر امر ثقافيا يختلف باختلاف الزمان والمكان معا وثبات الجنس يجب الاقرار به ولكن النوع الاجتماعي الجندري يتغير كما أن مصطلح الجندر يترجم إلى العربية بمصطلح النوع الاجتماعي بمعنى تحديد الهوية الذي يصبح فيه الذكر ولدًا والأنثى بنتًا ثم يصير الولد رجلاً والبنت امرأة تحدد فيها سلوكيات وادوار كل منهما تقرره عقائد وقيم وايدولوجيات واخلاقيات كل مجتمع والدور والصورة الامثل لكل منها وتشير إلى كل ما يؤدي إلى توزيع الموارد والفرص والسلطة على اساس جنس الانسان، الجندر وفق المفاهيم السابق عرضها يهدف منه لتحليل الفوارق بين الجنسين على اساس اجتماعي ثقافي اقتصادي سياسي قانوني والتعرف على اسباب الفجوة والفوارق واعداد برامج وسياسيات من اجل احداث التغيير للحصول على مجتمع افضل يتسم بالمساواة والعدالة دون أن تنتفي الاختلافات المبنية على الاسس البيولوجية ودون أن تكون الاخيرة سبباً في التفضيل والتمييز وهذا المفهوم يحدد بواسطته المجتمع السلوك والتصرف والدور المناسب ليستخدم لتوضيح التباين الاجتماعي وتوزيع القوة بين الرجل والمرأة مما يؤدي إلى تكريس الأدوار التقليدية النمطية في إطار ثقافي اجتماعي متحرك كما استخدم في الخمسينات لتحليل وتوضيح اثره على الاضطرابات النفسية وتوضيح الاسباب التي تؤدي إلى الاختلافات وفي الثمانيات والتسعينات بلور مفهوم النوع الاجتماعي ليصبح مدخل لهيئات الدولية والاقليمية والمحلية لتناول قضية المرأة وفقاً لمعاييرها واصبح عدالة النوع الاجتماعي (Gender equality) منهج للباحثين في التعرف على قضايا المرأة وفي مجال التنمية ثم اصبحت المجالات المختلفة ووضع الاستراتيجيات والقوانين والسياسات والخطط المعنية بالنوع الاجتماعي وفي القرن العشرين قدمته الحركة النسوية كأداة تحليلية تميز بين البعد البيولوجي والبعد الثقافي صار جامع لقضايا وهموم تنمية المرأة وعلي ضوء هذا المفهوم يرجع عدد من الباحثين أن السبب الرئيسي لتهميش وتخلف المرأة في افريقيا يعود إلى السلطة الاستعمارية التي اسندت السلطة للرجال (يمثلون الايدولوجية الرجولية) وهم زعماء القبائل والعشائر ليمثلوا القيادة السياسية المحلية فمن ناحية العمل المأجور تركوا النساء يصارعن الاقتصاد المعيشي ورئاسة مؤسسة الاسرة بكل مسؤولياتها خاصة بعد هجرة الرجال لموقع العمل المأجور الزراعة والتعدين ميزوا الرجال في فرص التدريب والتعليم واغرقوا الاسواق بالبضائع المستوردة لتدمير البضائع المحلية التي هي من صنع النساء وابتعدوا المرأة عن المنافسة واصبحت بلا موارد نقدية كما أن بعض المؤثرات وقفت امام تطور المرأة الأصولية الدينية المتطرفة واطماع وصراع النخب السياسية الرجالية حول السلطة في الحكومات المتعاقبة⁽¹¹⁾ ووضع المرأة السودانية في ضوء هذا المفهوم نجد أنه لا يمكن أحداث تغيير سياسي لمشاركتها في الحياة السودانية في ظل اللامساواة والتهميش والتمييز فالأوضاع الاجتماعية والمتغيرات

الثقافية والعادات والتقاليد والدور النمطي للمرأة والخطاب الديني الذي ظل يؤكد هيمنة الرجل وتبعية المرأة له كما أن المورثات الاجتماعية والثقافية كرسست لضرب وفرض الكثير من القيود على المرأة السودانية بدءاً من التنشئة الاجتماعية التي اعتبرت المرأة مخلوق ضعيف واقل عقلاً (المثل الشعبي السوداني: المرأة لو بقت فأس ما بتكسر راس) وفي الشعر الشعبي (ابو البنات مغبون العشرة اخير منهن درفون (وهو الصبي) وعن مخالفة رأي النساء في اخذ المشورة يقول المثل (شوران و خالفن) وينظر للبنات على ان ادوارهن تقتصر على موقفة الرجل فقط مما جعل المرأة لا تثق في نفسها وفي قراراتها وباعتبار السياسة هي القدرة على اتخاذ القرار والثقة بالنفس بالإضافة لا اعتراف المجتمع بتكافؤ الفرص نجد أن المرأة السودانية لن تتمكن من لعب دورها في الحياة السياسية كاملاً ما لم تحدث تحولات وتغيير في المفاهيم والثقافة والتقاليد وقضايا الاحوال الشخصية وعملية التنشئة الاجتماعية وفي المناهج والتعليم والحقوق والقوانين باعتبار أن السياسية هي المواطنة لذا تري الباحثتان أن المشاركة السياسية الحقيقية والكاملة نقطة الانطلاق الصحيحة تبدأ من الاهتمام بقضايا النوع الاجتماعي باستهداف المرأة في قطاعات المجتمع المختلفة خاصة في الريف المرأة العاملة في الحقل والمرعي وربة المنزل إلى نساء المدن في الحرف الهامشية من ستات الشاي والكسرة وبائعة فول السوداني (الحاجات) والفرشاشات في المدارس وصاحبات المشاغل والمهن الحرة إلى سيدات الاعمال والنساء في الوظائف الادارية العليا،المعلمات، الطبيبات،المهندسات والقاضيات وغيرهن يجب بث الوعي وسطهن بقضية النوع الاجتماعي التي يكمن حلها عند المرأة نفسها بشكل خاص ومن ثم المجتمع ولبناء وطني سليم على النساء أن يؤمن بأن البناء الاجتماعي والثقافة السائدة في المجتمع هما المحددان الأساسيان للسلوك الإنساني وأن المرأة صانعة التغيير قادرة على تنشئة أجيال تحمل مفاهيم مغايرة للصورة النمطية السائدة والنهوض بنفسها داخل الاسرة ومن ثم داخل المجتمعات الصغيرة والكبيرة بالعمل الدؤوب والجداد لبناء قدراتها والتمكن من التعليم والتأهيل في شتي مجالات الحياة انطلاقاً نحو لعب الدور السياسي في الحياة العامة مع الوضع في الاعتبار ان القوانين وممارسة الدولة كمنظم لشأن العمل لا يجد اهتمام ومتابعة للبعد الجندي خاصة تطبيق قوانين الأمان والسلامة للمرأة والممارسات الموجودة في الواقع مع انتهاكات وجرائم عنف ضد تشير وتؤكد ذلك ولتغلب على تلك التحديات الثقافية والاجتماعية لابد من تنظيمات نسائية قوية تمكن المرأة من المطالبة بحقوقها وتغيير اوضاعها بنفسها⁽¹²⁾.

3-1 الوضع الاقتصادي للمرأة السودانية:

يرجع الوضع الاقتصادي المتدني للمرأة السودانية في جوهره لطبيعة القيود الاجتماعية، الدينية، المورثات الثقافية، الدور النمطي للمرأة، التنشئة الأسرية السودانية، السلطة الأبوية المسيطرة، بالإضافة لعامل التعليم والتدريب لارتباطهما القوي بالحالة الاقتصادية و وقلة فرص العمل والتوظيف، كل هذه التحديات عملت على تقييد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي القوي العاملة بالصورة الكاملة والمؤثرة ولقد اختصر دورها في نطاق محدود في الاعمال اليدوية والاشغال المنزلية والعمل التجاري البسيط كدل آليات في البيوت او بائعات كسرة او للمنتجات المحلية في الأسواق او المؤسسات التربوية او لروائح و الخبائز وانحصر عملهن في الاسواق على نطاق ضيق لعدم امتلاك راس المال وامتد ذلك لفترات طويلة حتي مطلع الالفية الحية ولقد اشارت البيانات الصادرة عام (2009) إلى أن نسبة البطالة بين الاناث

اللواتي تتراوح اعمارهن بين (9.5 25-15 % و 26 % على التو إلى ورغم قانون المساواة في الاجور غير أن هنالك فجوة كبيرة بين القانون والتطبيق على ارض الواقع نجد أن نصيب النساء من الاجور في الوظائف غير الزراعية تتراوح بين 22% “ إلى 12 % ومع تعثر النمو الاقتصادي المعتمد على النفط بالإضافة إلى أن هنالك خطورة في أن الفوارق ستصبح أكثر قوة ووضوح نتيجة لزيادة وارتفاع معدل التضخم وزيادة نسبة البطالة وانخفاض معدل الانفاق الاجتماعي⁽¹³⁾ رغم أن قانون العمل منح المرأة حقوقها في العمل منذ عام (1966) وأن الدستور كفل لها المساواة الاجتماعية وال اقتصادية والسياسية بين الرجل والمرأة في المادة (156) ومنع التمييز على اساس النوع وحظر مهن معينة لعمل النساء فيها فإن قانون العمل (1997)) المادة (20) من الفصل الرابع منع عمل النساء ليلا من الساعة العاشرة ليلا إلى السادسة صباحا ويستثنى الاعمال الادارية والمهنية والفنية ومنح المرأة اجازة الوضع والعدة في المادتين (46) و(48). وساعات الرضاعة في العمل المادة (42)⁽¹⁴⁾ .

غير أنه نجد أن قانون العمل لم يوفر حماية لحقوق طفل المرأة العاملة في الحق في توفير اماكن رعاية لطفلها (دور الحضانه ورياض الاطفال) مما يعني صعوبة الجمع بين التزامها في العمل وواجبها نحو رعاية طفلها حتي تتمكن من المواءمة بين الحياة البيئية والحياة العملية كما أن تحديد ساعة واحدة لرضاعة يحتاج للمراجعة وعدم توفير استراحة لنساء في اماكن العمل مراعاة لطبيعتها ولعل عدم الامام النساء بقوانين العمل يجعلهن ضحايا للاستغلال من اصحاب العمل او المؤسسات في الكثير من الحالات ويتم الضغط عليهن وحرمانهن من الكثير من حق الترتي الوظيفي او اعتلاء مناصب اعلي في مواقع اتخاذ القرار⁽¹⁵⁾ وتلاحظ الباحثان أن عمل المرأة السودانية يتمركز في مجالات محددة وهي قطاعي التعليم والصحة وذلك يرتبط بمفاهيم مجتمعية ترجع لطبيعة نظرة المجتمع السوداني لعمل المرأة وأن قلة تدريب المرأة وعدم تمكنها تكنولوجيا قلل من فرص المنافسة على الوظائف المتاحة كما أن عدم وجود خطط من الدولة لتمويل المشاريع الصغيرة او منح الفرص في زيادة الضمانات والتسهيلات الائتمانية من أجل الحصول على القروض يؤدي لهشاشة وضع المرأة الاقتصادي خاصة نساء الريف وربات البيوت والنساء غير المتعلقات كما أن عدم تقييم عمل المرأة في القطاع الزراعي غير الرسمي والرعي وعدم تمليك المرأة الاراضي الزراعية وادوات الانتاج الحديثة وهجرة الرجال وغياب الأزواج وارتفاع معدلات الطلاق كل ذلك ادي إلى زيادة العبء الاسري على المرأة كما أن عدم الاستقرار الامني والسياسي تسبب في الهجرة والنزوح وارتفاع معدل البطالة وعمل على اضعاف المرأة اقتصادياً مما يؤثر سلبا على استقلال الية المرأة ويحجم دورها في اتخاذ القرار والاستبعاد من المشاركة في التنمية وعدم تأثيرها في سوق العمل ويحول دون استفادة المجتمع من قدراتها ومهاراتها ولايكون لها قوة ولاسلطة او تأثير في الشأن السياسي او المسؤولية الوطنية بالإضافة إلى عدم حصولها على مصدر خاص بها لإزالة الفقر والاستغلال والحرمان لتحسين نوعية حياتها .

المحور الثاني :

دور الحركات والتنظيمات والاتحادات النسائية في لعب المرأة السودانية لدورها السياسي :
يحاول هذا المحور الإجابة عن سؤال هل كان للمنظمات النسوية والحركات النسائية دور في حمل قضية المرأة والدفاع عن دورها السياسي، مع الوضع في الاعتبار أن مصطلح الحركة التحررية للمرأة يقوم

على نقد الاسباب الجذرية لموقع المرأة الدولي في المجتمع علاقات القوة النوعية كما أن مفهومالنسوية (FEMINISM) يعني سلسلة افعال فردية وجماعية تخاطب الثقافات القوانين والمؤسسات التي تقود إلى تهميش النساء ووضعهن الدولي مقارنة بالرجال بغرض تقديم بدائل لتحقيق المساواة النوعية وحقوق النساء كاملة علاقة بين الرجل والمرأة وهي مناداة لجعل العالم افضل للنسوية الحركة النسائية حركة اجتماعية سياسية مبنية على فرضية خضوع النساء لصور من القهر والتهميش والاستبعاد في المجتمع حركة تسعى من اجل تغيير اوضاع النساء في سبيل العدالة والمساواة⁽⁶⁾ والمتتبع لحركة التحرر في السودان يجد أن نشأة هذه الحركات في فترة الاربعينات هي نفس فترة نشأة الاحزاب السياسية اول منظمة نسوية سودانية عام(1914) (نادي الخريجات) الذي تم افتتاحه بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وضم في عضويته عدد من الخريجات المدارس الثانوية والوسطي ثم رابطة المرأة السودانية (حستو) عام (1946) برعاية الحركة السودانية لتحرر الوطني ورفع طلب من قبل مدرسات المدارس الأولية لسلطات الاحتلال بتكوين نقابة عام (1948) ولكن رفض وسمح لهن بتكوين اتحاد ثقافي عام (1949) الذي تم تحويله لنقابة كما تم تكوين جمعية خيرية من بعض زوجات الموظفين والتجار في الابيض عام (1950)) وأنشأ الاتحاد النسائي عام (1952) من ضمنه سودانيات قيادات في المجتمع السوداني (خالدة زاهر، وفاطمة احمد ابراهيم، حاجة كاشف، ثريا امباي، سعاد الفاتح) ولقد قاد الاتحاد النسائي في فترة السودنة (1953-1955) حملة قوية للمطالبة بالحقوق السياسية للنساء كانت تتيحها حصول الخريجات على حق التصويت دون الترشيح وبدا علاقة هذا الاتحاد بالاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي وانضم لعضويته عام (1954)الاتحاد العربي و إلى الاتحاد النسائي الافريقي ثم صدرت مجلة صوت المرأة عام (1955) التي كانت تعبر عن راي الاتحاد سيتم التعرف على دور الحركة النسائية عبر الفترة الزمنية محل الدراسة وذلك كالآتي:

فترة الديمقراطية الأولى (1956-1958):

كان لتأسيس الاتحاد النسائية قبل تحقيق السودان لاستقلالها نشاط وطني تمثل في المطالبة بحقوق المرأة وبكافة الوسائل ولقد قدم الاتحاد عريضة تحتوي على ((23 مطلب إلى مدير المعارف في سبتمبر عام (1952) احتوت هذه العريضة على مطالب وطنية تنصف المرأة مع الرجل في مجال الاجور وساعات العمل ومراعاة الظروف الاستثنائية للعمل في الريف واحتوت على مجانية التعليم وتوسيع فرص تعليم الإناث وكانت هنالك عدد من النشاطات اجتماعية وسياسية تتعلق بالمرأة وتعليم البنات وكانت تعقد اسابيع للمرأة حيث سلمت الاستاذة نفيسة المليك دعوة للسفير البريطاني بتاريخ (18/1/1956) نيابة عن الاتحاد النسائي عبر وزارة الشؤون الاجتماعية واشتركت كعضو مؤسس لجمعية الهلال الاحمر السوداني عام (1956)⁽¹⁸⁾.

فترة حكم ابراهيم عبود (1958-1964):

تركز نشاط الاتحاد النسائي في هذه الفترة على مناهضة الحكم العسكري واستمرت مجلة صوت المرأة في التعبير عن مواقف الاتحاد ولعبت دوراً في استمرار عمله⁴ كما تم انشاء مدارس الاتحاد النسائي وفكرة تكوين التنظيمات التعاونية النسائية او جمعيات ربات البيوت عام (1961))

فترة الديمقراطية الأولى (1964-1969):

– نتيجة للمشاركة الفاعلة والواسعة للمرأة في ثورة اكتوبر(1964) التي اطاحت بالحكم العسكري لجنرال ابراهيم عبود نالت المرأة عقب نجاح الثورة حق الترشيح والتصويت لجميع السودانيات

دون استثناء وفتحت الاحزاب عضويتها لهن وفي عام (1965) تم ترشيح اثنتين من السودانيات لانتخابات الجمعية التأسيسية هما : فاطمة احمد ابراهيم وثريا امباي ودخلت فاطمة احمد كأول امرأة سودانية في البرلمان. ثم تكونت لجنة الدفاع عن حقوق المرأة العاملة من الإتحاد النسائي ومجلس العاملين (اتحاد النقابات ،اتحاد الطلاب ،منظمات الشباب) تم ادخال المرأة الموظفة إلى الخدمة المعاشية عام (1968) ومنح النساء اجازة وضوح بأجر كامل لمدة شهر قبل الولادة وشهر بعد الولادة بعد مضي سنة من الخدمة .

وظهرت في هذه الفترة رابطة المرأة الجامعية كما أنه تم تأسيس مشغلات عاوي الأاشغال اليدوية رغم تأييد الاتحاد النسائي السوداني لحكم نميري العسكري الآن بعد معادة النظام لشيوعيين تم حل الاتحاد النسائي عام (1971) وتم فصل عضواته عن العمل واعتقال البعض انتقل الاتحاد للعمل السري كبقية النقابات والتنظيمات السياسية الاخرى وتركز نشاطه في مقاومة الحكم العسكري لنميري الذي قام بتشكيل اتحاد نساء السودان وضم الهيكل التنظيمي للاتحاد الاشتراكي امانة للمرأة وفي عام (1976). نشأت جمعية بابكر بدري لدراسات المرأة أول جمعية تهتم علمية تهتم بالدراسات النسوية كما تم تعيين أول امرأة سودانية الاستاذة نفيسة المليك تم تعيينها في لجنة الميثاق الوطني عام (1969)) وتم تعيينها رئيس لمجلس الرعاية الاجتماعية.

الديمقراطية الثانية(1989-1985):

بعد سقوط نظام نميري شهدت هذه الفترة قيام بعض الاحزاب بإنشاء امانات للمرأة كما عاد الاتحاد النسائي لعمله وتم تكون اتحاد النساء الديمقراطي بعدد من عضوات حزب البعث العربي الاشتراكي وعدد من المستقلات ونشطت الجمعيات النسوية العلمية خاصة جمعية بابكر بدري لدراسات المرأة وعقدت مؤتمر دولي لمحاربة الخفاض عام (1985) .

الحكم العسكري الثالث (1989-2019) :

تم حل جميع التنظيمات والاتحادات النسائية والنقابية والسياسية وعاد الكل لممارسة العمل السري قام النظام العسكري بتكوين الاتحاد العام للمرأة السودانية وعدد من المنظمات النسوية التي تم توظيفها لخدمة اجندة النظام الحاكم ونشأ عام 1992 التجمع النسائي بقيادة سارة نقدالله ونعمات مالك الذي قاد حملات وتظاهرات ضد زج الطلاب في حرب الجنوب معارض المشاركات في هذه الاحتجاجات إلى الضرب والجلد والمحاكمات وتم تنفيذ الجلد في الساحة العامة وبواسطة السيجات وفي عام(1994) تم تكوين الاتحاد الإسلامي العالمي بجهود للاتحاد العام للمرأة السودانية وتم إنشاء بعض اقسام الدراسات النسوية في جامعتي الخرطوم والاحفاد لقد قاومت النساء النظام عبر مواجهات فردية في القطاع المنظم وغير المنظم وكانت المقاومة بشكل مباشر لرجال الشرطة والأمن خاصة مايعرف بقانون (النظام العام) لولاية الخرطوم وأيضا ولاية القضارف واستخدم سلاح الاعتصاب خاصة في منطقة دارفور بعد حرب دارفور(1992) ظهرت حركات احتجاجية وتنظيمات مثل (للقهر النساء) واستمرت المحاكمات وممارسة العنف ضد النساء وتجددت الحروب في مناطق عديدة من السودان (النيل الازرق ،جبال النوبة ،دارفور) مما زاد من تردي اوضاع النساء و التدهور الصحي والتعليمي والاقتصادي وممارسة الحريات وتعرضت الناشطات والحقوقيات

والصحفيات والسياسيات للملاحظات والمحاکمات والعنف والاعتصاب داخل المعتقلات. وترى الباحثتان أن فترة الانقاذ كانت أكثر الفترات التي شهدت فيها المرأة السودانية تراجعاً لحقوق والحريات والحرية والحط من قيم المرأة والعنف والقمع بكل الطرق والصور من الأجهزة الامنية والشرطة والنيابة وظهرت العديد من الناشطات والسياسيات اللائي شكلن قيادات جديدة تمثل وجوه شبابية تنادي بالحرية والعدالة والسلام والقيم الديمقراطية وبناء سودان جديد مطالبة بحق المشاركة السياسية الكامل وايجاد حلول لقضايا المرأة مع التجديد في سبل المقاومة واستخدام اسلحة احتجاجية وتوعوية جديدة لخدمة قضايا تحرير المرأة من الصورة النمطية السائدة ومساعدة المرأة في الريف وربط المرأة باختها المرأة خاصة ضحايا الحروب والنزاعات وفي المناطق الهامشية والريف مع العمل على تشبيك الجهود المحلية بالجهود الاقليمية والدولية والعمل على رفع وعي المرأة بضرورة التنمية المستدامة والحق في ممارسة دورها في الحياة العامة والسعي نحن العمل الجاد والانخراط في البناء الوطني .

الديمقراطية الثالثة 2019:

كانت المرأة السودانية ايقونة ثورة ديسمبر برمزية الكنداكة ومثلن لوحة لصفود والتضحية من اجل التغيير والمحافظه على جذوة الثورة متقدمة والهام شبابها على المضي قدم في مسيرة النضال وتقدمت المسيرات دون خوف كانت مبادرة (لالقهر النساء) التي نظمت تظاهرة احتجاجية في 20 ابريل 2019 امام وزارة العدل لتعبير عن رفض المرأة السودانية لجميع القوانين ضد النساء وطالبن بالعدل والمساواة في الحقوق وطالبت برحيل النظام وسقوطه وفي فترة الاعتصام من ابريل وحتى مجزرة فض الاعتصام 3 يونيو 2019 كانت الشابات والنساء متواجدات في ساحة وخيام الاعتصام وفي الفع آليات والأنشطة السياسية والخدمية التي كانت تقدم في منطقة القيادة او في الاحياء والمدن وفي ولقد تعرضت المرأة لابشع أنواع العنف والاعتصاب والحرق والقتل في مجزرة القيادة وتوالت مشاركات المرأة الفاعلة رغم ذلك حتي نجاح الثوار في اسقاط البشير وبداية المرحلة الانتقالية حصلت النساء على أربعة مقاعد في التشكيل الوزاري من 25 % من مجموع الوزراء حققت المرأة السودانية انجازات تشريعية أخرى منها إلغاء قانون النظام العام والآداب والغاء مادة قانون الجوازات والهجرة كما أعطت الوثيقة الدستورية نسبة لاتقل عن 40 % في كل مؤسسة حكومية والمناصب العامة مثل تقليد المناصب الإدارية والتنفيذية والسيادية و المشاركة في اتخاذ القرار عدد المنظمات النسوية والتقدم في الأدوار المجتمعية المختلفة قراءة بعض الإحصاءات في ارتفاع او انخفاض نسب النساء في المواقع المهمة والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ومدى الخروقات التي حدثت في مجال المفاهيم والتحول المجتمعي نحو الخروج من الصورة النمطية للمرأة وتعزيز قيم المشاركة في إطار الأعراف والتقاليد المحلية والتقدم في سن القوانين ووضع التشريعات خاصة في قوانين الاحوال الشخصية وفي مجال الحريات وتوفير الحماية والرقابة باعتبار أن المواطنة هي المؤشر لقياس السياسة وحرية الممارسة لشأن السياسية هي أبجدية العدالة والمساواة وأن ممارسة حق الترشيح والانتخاب في كل المستويات وعلى كل الأصعدة بدأ من المحليات واللجان في الأحياء والتنظيمات الحزبية والمؤسسات الحكومية هوانعكاس لمفاهيم يجب أن تكون نابعة من القواعد والمجتمعات المحلية والبيئة والثقافة السائدة وسط افراده يجب أن تسعى المرأة في المقام الأول إلى إرسالها والعمل على الإيمان به ثم دعوة الآخرين لنشرها والعمل بها.

وتري الباحثتان أنقضية نيل المرأة لحقوقها ارتبط بجهود الرعييل الأول من النساء المتعلمات واللائي يمكن تصنيفهن بالمصطلحات الحديثة بأنهن كن ناشطات سياسيات واجتماعيات وحقوقيات وكثير ماتجتمع الصحافة والإعلام والسياسية وخدمة المجتمع والدفاع عن حقوق المرأة والمناذاة للتغيير الاجتماعي في امرأة واحد (مثل حاجة كاشف وفاطمة احمد إبراهيم وغيرهن من رائدات الحركة الوطنية) كانت الواحدة فيهن تشكل ذلك الكل البالغ التعقيد لتقف صامدة أمام تلك الخرسانة المسلحة من الظروف والعقبات لتصنع التغيير ولصلابة العودة ورضانة الخطي ورضانة العقل وقوة العزيمة كان النجاح هو الحليف والظهير لهن دائماً. والمتتبع لحقب التاريخ المختلفة عبر اختلاف الأنظمة والحكومات يجد أن المرأة السودانية كانت هي من يصنع الحدث وويقود التغيير وهذا ماسوف نستقرأ فيه تاريخ من الإنجازات ولعل البناء الوطني كان يستدعي مثلهن. (20)

في 17 يناير عام (1952) تم الدعوة لاجتماع لقيام تنظيم نسائي وتم قيامه في 31 يناير 1952م اهم مطالب هذا الاتحاد حق المرأة في الحرية، التعليم، العمل والاجر المتساوي، المعاش، الترقى، الحق في اختيار الزوج، وحققها في الانفصال، حقها في العمل العام، التنظيم وحققها القانوني والسياسي كامل وبدا الاتحاد النسائي في ظروف اجتماعية صعبة ومعقدة وأخذ الطابع الإصلاحى في بداية عمله ولكن تحول إلى حركة واسعة النطاق تطالب بالحقوق والمساواة للمرأة السودانية في شتى المجالات ولقد تقدم الاتحاد بمذكرة إلى قاضي القضاة في عام (1954م) يحتج فيه على زيادة حالات الانتحار من فتيات تم زواجهن باختيار أسرهن مما أدى لصدور المنشور الشرعي رقم (54) عام ((1960 وكان لمجلة صوت المرأة في يوليو 1955)) التي أنشأتها وترأست تحريرها فاطمة احمد ابراهيم دورها في توعية النساء وقيادة الحركة النسائية واهتمت المجلة بتوعية المجتمع بالقضايا النسائية ودور المرأة في حركات التحرر في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وعن أوضاع المرأة في شرق وشمال وجنوب وغرب الوطن والعادات والتقاليد والأوضاع الصحية وحياة الأمهات والأطفال حديثي الولادة وقضايا الطفل والمرأة وحقوق المرأة وكانت تبشر ب حياة بديلة مختلفة ولعب الاتحاد دورا بارزاً في مناهضة حكومة عبود وفي نيل حق الترشيح والتصويت بعض سقوط حكم الفريق إبراهيم عبود أي بعد قيام ثورة أكتوبر (1964) التي أسهم فيها الاتحاد بدور كبير في تغيير النظام العسكري حيث استشهدت بخيطة الحفيان وأصيبت الناشطة محاسن عبد العال القيادية البارزة في الاتحاد والناشطة إحسان عبدالغفار وتعرض عناصر الأمن للصحفية بلقيس حسين من أسرة تحرير مجلة صوت المرأة واعترافاً بهذا الدور للاتحاد النسائي تم تمثيله بعضوتين في جبهة الهيئات وهن خالدة زاهر رئيس الاتحاد في آخر دورة وفاطمة أحمد إبراهيم رئيس تحرير مجلة المرأة وترشحت فاطمة أحمد إبراهيم كشخصية مستقلة عن دائرة الخريجين واختيرت فاطمة أحمد إبراهيم كأول برلمانية عام (1965) وأول عضو برلمان في الشرق الأوسط وكانت نائبة من بين (365) ذكراً ولقد استطاعت تحقيق بعض المطالب والحقوق لتحسين اوضاع المرأة حيث نالت المرأة حرية المهنة والحق المتساوي في الأجر والمساواة في فرص التأهيل والتدريب والترقي والحق في عطلة الولادة مدفوعة الأجر وذلك في دستور عام (1968) وكافحت من أجل تحديد سن الزواج ومنع الزواج الإجباري وتعدد الزوجات وإلغاء قانون الطاعة وضعت فاطمة أحمد إبراهيم في الإقامة القسرية لأنها وزوجها رفضا التعاون مع نظام نميري العسكري عام (1969) لمدة عامين ونصف واصلت نضالها من اجل حقوق الإنسان

وترأس الاتحاد النسائي الديمقراطي (1991) ونالت جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وجائزة ابن رشد عام (2006)) وأيضا ارتبط الكفاح من أجل حقوق المرأة باسم حجة كاشف حسن عضو مجلس الاتحاد النسائي عام (1952) التي عملت مساعد ضابط إعلام في وزارة الاستعلامات عام (1957) وفصلت من وظيفتها عام ((1958) لأسباب سياسية لها العديد فيما يخص قضايا المرأة أصدرت جريدة القافلة الثقافية عام (1956) عملت مراسلة لجريدة الرأي العام عضو مؤسس لجمعية الهلال الأحمر (1956) وعضو مجلة التوثيق التربوية عملت في منظمة إلونسكو ثم في جامعة الدول وعملت إحسان محمد فخري وهياول امرأة تلتحق بكلية القانون جامعة الخرطوم (1956)) عملت كأول قاضية في السودان حتي وصلت قاضي استئناف عام ((1961). وعملت عفاف صفوت كأول مذيعة سودانية في التلفزيون عام (1962) السيدة إقسلوكودو في منصب حاكم ولاية عام (1991)) وفي مجال الإعلام وصلت نعمات بلال لرئاسة وكالة سونا للأنباء عام (1999)⁽²¹⁾.

المحور الثاني:

القوانين والتشريعات وآليات التمكين ومنظمات المجتمع المدني ودور المرأة السياسي: تعتبر القوانين والتشريعات هي أعلى مستوى لإرساء إجراءات موسسية وتعديل سياسات ولحدوث تحول ديمقراطي وفي مجال سن القوانين شهد القانون والدستور السوداني تعديلات حقيقية وكان هنالك إقرار بحق المرأة في المساواة المشكل لا يوجد في وجود القوانين أو التصديق على توصيات ومعاهدات دولية ولكن في أنماط السلوك والعقلية التقليدية السائدة والمسيطرة على البيئة الاجتماعية وتبقي الإجراءات المنصوص عليها دستوريا وقانونيا كالكوتة والتي تهدف إلى تمثيل المرأة في كل مرافق الدولة ليس هدف في حد ذاتها بقدر ماهي وسيلة من أجل إتاحة الفرصة لتولي المرأة مراكز القرار وتحسين صورتها النمطية عن طريق إبراز كيف أن المرأة قادرة على تولي مناصب قيادية وتحتاج النصوص إلى آليات لتطبيقها على أرض الواقع وتفعيل مبداء العدالة وليس فقط المناذاة بالمساواة .

المحور الثالث :

الأحزاب السياسية ودورها في تفعيل دور المرأة :

يدور السؤال المحوري في هذه القضية حول هل كانت هنالك مشاركة سياسية حقيقية ومؤثرة في صنع القرار السياسي ورسم الخطط والإستراتيجيات الوطنية هل كان يوجد دمج حقيقي لقضايا النساء في الشأن السياسي والتنمية المجتمعية أم أن مشاركة النساء كانت مجرد منح مقاعد لتمثيل كمي ولتسوية وترضية للمجتمع الدولي ويركز هذا المحور على الإجابة عن الأسئلة الآتية: ماهو الدور الذي لعبته المرأة سياسيا في الفترات السياسية المختلفة من (1956-2020) وهل أدت الأحزاب السياسية دوراً رئيساً في تحفيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وقيادة العمل الحزبي إذ أن الأحزاب هي التي تقوم بترشيح للانتخابات واختيار المنتخبين وهي التي تحدد السياسات اتجاه النوع وتضع البرامج واللوائح داخل انظمة الحزب المعين وتلاحظ الباحثان من خلال تتبع نشاط الأحزاب السياسية ومدى فعالية المرأة داخل أنظمتها يجد أن هذا الأمر فيه الكثير من التباين والأختلاف في المواقف وربما يرجع ذلك في كثير من الأمور لتوجه الحزب والأيدولوجية التي يؤمن بها خاصة الأحزاب العقدية وظلت المرأة السودانية كأختها العربية بعيدة عن المجال السياسي ولم يسمح لها بالمشاركة السياسية وتحديداً التصويت إلا في خمسينيات وستينيات القرن الماضي

وظل ينظر إليها على أنها كائن غير سياسيو لا يهتم بها إلا في فترة الاستحقاق الانتخابي من أجل الحصول على صوتها مع أقصاها من طرف الأحزاب وأيضا من طرف المنتخبين ولم تتمكن من الوصول إلى مناصب مهمة في المجالس الانتخابية ولا في المراكز القيادية إلا مؤخراً وهو ماستحاول عدد من الدول العربية تجاوزه اعتمادا على نظام (الكوتا) ويعرف نظام الكوتا (Quota) تعني النصيب أو الحصة النسبية والغرض منه التمييز الأيجابي بمعنى اعتماد مبدأ الأفضلية التي من خلالها تستطيع الإقلية الحصول على حقها باعتبار أنهم مهمشين في الحصول على صوتهم في التمثيل الوظيفي والتعليمي والمناصب العليا كما أن الكوتا تخصص لمجموعة من الفئات لضمان تمثيلها في مؤسسة ما وهي وسيلة لتوسيع فرص المشاركة استخدم في أمريكا عام 1961)) بهدف تعزيز عدم التمييز وبدا فعليا في مؤتمر بكين عام 1995)) طالبت فيه الحكومات بالعمل على زيادة مشاركة المرأة لتصل الحد الأدنى إلى 30% (26) وتري الباحثان أنه من خلال واقع الأحزاب السودانية لم تعمل على تطبيق الكوتا رغم أن البعض لديه إيمانا بهذه الحصة ولكن لاعتبارات مجتمعية وسيادة السلطة الأبوية والمفاهيم الذكورية وسط قيادات هذه الأحزاب والعقلية المسيطرة على البنيات الاجتماعية داخل قواعد تلك التنظيمات تجعل البعض منها يحجم عن ترشيح المرأة حتى المرأة نفسها داخل هذه الأحزاب تمنح صوتها لذكور منهم والمتتبع لحركة الأحزاب السياسية نجد أن هنالك بعض الأحزاب تولت فيها المرأة مراكز قيادية متقدمة وبالنسبة للأحزاب اليمينية نجد تمثيل المرأة ضمن هيكلها الحزبي القيادي حيث كانت سعاد الفتح البدوي ضمن الجيل الأول الذي أسس لقيام جبهة الميثاق وانضمت للاتجاه الإسلامي عام 1952) وأصبحت ضمن الهيكل التنفيذي للحركة الإسلامية عام 1982م) كما أنها عملت على تأسيس المنظمة العالمية للنساء المسلمات عام 1982) وكان لها جهود في إصدار قرار مساواة الرجل والمرأة في الأجور وكانت مرشحة الخريجين في الانتخابات النيابية العامة عام 1986) وفي عهد حزب المؤتمر الوطني تقلدت منصب مستشارة الرئيس لشؤون المرأة والطفل عام 2000م) كما أن السيدة حاجة كاشف قد عينت كوزير لمجلس الرعاية الاجتماعية عام 1980) في عهد حكومة نميري وفي ثورة ديسمبر 2019م أقرت بحق المرأة في التمثيل السياسي تم لأول مرة تولي مناصب سيادية ودستورية للمرأة السودانية حيث تقلدت السيدة عائشة موسى والسيدة رجاء نيكولا عبدالمسيح منصب عضوتين في مجلس السيادة في حكومة الفترة الانتقالية عقب ثورة ديسمبر 2019) أما في التمثيل الوزاري عملت الحكومة الانتقالية لعبدالله حمدوك وقتها على تحقيق أكبر تمثيل للمرأة حيث تولت السيدة أسماء محمد عبدالله وزارة الخارجية لأول مرة منذ الاستقلال تتولي امرأة وزارة الخارجية وأعقبها في 10 فبراير السيدة مريم الصادق المهدي كوزيرة في نفس الحقبة كما تم تعيين ولاء عصام البوشي وزيرة للشباب والرياضة كما تم تعيين البروفيسر فدوي عبدالرحمن مديرا لجامعة الخرطوم والدكتورة آمال محمد عز الدين واليا على الولاية الشمالية والسيدة آمنة أحمد محمد المكي واليا على ولاية نهر النيل. ولقد وصف حمدوك تمثيل النساء في مقاعد الولاية بأنه دون الطموح. وتتبع حركة تقدم أدوار المرأة التي لعبتها في الحياة العامة والسياسية خاصة يجد أن هنالك دورا رئيسي وأساسي لعبتها الجهود الشخصية للمرأة وأن التأهيل والتعليم الذي أكسبها الكفاءة لتقلد هذه المناصب أو لعب الأدوار المتقدمة أيضا لم يكن كحصيلة لتنظيمات حزبية أو حكومية وأن ممارسة حق الترشيح والانتخاب أيضا كان لصراع قادته المرأة نفسها بتأسيسها تنظيمات أو كيانات للدفاع عن حقها خاضت فيه معارك في

المقام الأول في مؤسسات الحكم ثم المجتمع وأنها استطاعت أن تحوز على الثقة العامة وتنخرط في العمل العام بجدارة وحنكة وكان لها دور في تغيير رأي ومفاهيم المجتمع السوداني بكل فئاته وأنها تفرغت لقضايا الشأن السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي العام وتمكنت من المشاركة في قضايا المجتمع المدني كما أن هنالك تقدم محرز على صعيد الوعي الثقافي للمرأة نحو المشاركة السياسية والاهتمام بالشأن السياسية خاصة في الولايات الوسطي (دراسة عواطف فاروق، البينوموم اوين). وتري الباحثتان أماتم منحه من قبل الاحزاب كان لتسوية سياسية وترضية للمجتمعات الدولية خاصة في ظل ثورة ديسمبر ولم تشارك المرأة مشاركة فاعلة ومؤثرة في صنع القرار والجدير بالذكر أن مفاوضات سلام جوبا لم تكن المرأة فيها ضمن الوجوه البارزة في لجان المفاوضات رغم أن المرأة هي التضحية الأولى لنزاعات القبلية، الحروب الاهلية، جرائم العنف والاعتصاب. وتري الباحثتان أن عدم تفعيل دور المرأة في التمثيل داخل العمل التنظيمي للأحزاب ربما يعود في المقام الأول لقصر الفترات الديمقراطية التي شهدها السودان التي لم تتجاوز عقد ونصف من الزمان من نيل السودان استقلاله حتي تاريخ إجراء هذه الدراسة. لذلك لم يتم إرساء الممارسة الديمقراطية كما أن هذه الأحزاب لم تمنح الفرص الكافية للبناء والتنظيم العمل بداخلها كل ذلك كان ناتج لعدم الاستقرار السياسي والأمني للسودان. وتمكنت من المشاركة في قضايا المجتمع المدني كما ان هنالك تقدم محرز علي صعيد الوعي الثقافي للمرأة نحو المشاركة السياسية والاهتمام بالشأن السياسية خاصة في الولايات الوسطي (دراسة عواطف فاروق، البينوموم اوين)

الخاتمة :

لقد قامت هذه الدراسة علي فرضيات ان لعب المرأة لدورها السياسي كاملا وبفعالية . يرجع في طبيعته لعدد من العوامل والمتغيرات التي شكلت تحديات واجهت المرأة وحالت في كثير من الاحيان دون فعالية الاثر وصنع الفرق في دورها كان ابرزها يعود للمورثات والمفاهيم المجتمعية والثقافية المسيطرة والسلطة الذكورية وهذه الثقافة تشبعت بها المرأة نفسها مما انعكس علي صورتها الذهنية لنفسها وقدراتها مما جعل المرأة نفسها مدافع عن هذا المفاهيم واداة لترسيخها من خلال تربية النشء او السكوت عن الكثير من الممارسات السالبة والعنيفة في حق الانثي داخل الاسرة او في مؤسسة الزواج وحالات الاحوال الشخصية المتعلقة بقضاياها لذا شكل تحديها لواقعها النفسي اكبر تحدي لها بالاضافة للواقع الاجتماعي من فقر وامية ونزوح وهجرة بسبب الحروب او لاسباب اقتصادية جعلتها في موقف تحمل العبء المعيشي لكثير من الاسر خاصة ان المجتمع السوداني في العصر الحديث شهد هجرة غير مسبوقه للخارج الي الداخل من قبل الرجال مما اداء لتراجع المرأة عن دورها في العمل العام مقارنة بدورها البارز والقوي في قيادة الحراك المجتمعي والمساهمة في مجال رفع وعي المرأة في حقها السياسي ونضالها والمكاسب السياسية التي حققتها التي مثلت انجاز تاريخي في مسيرة حياتها السياسي وفي حركة البناء الوطني والتنمية الديمقراطية والتغلب علي الصورة النمطية للمرأة لحد ما واسهم في نيل بعض الحقوق في مجالات عديدة ومختلفة و في مساعدة نفسها وتنمية قدراتها خاصة الثقافية، المعرفية، النفسية والاجتماعية كما ان رغم النصوص القانونية والدستورية والمصادقة من قبل الحكومات السودانية علي المعاهدات الدولية التي تنص علي المساواة والتمييز الايجابي للمرأة وحقها في الممارسة السياسية ولعب دورها كاملا في الحياة السياسية كل

ذلك لم يترجم علي ارض الواقع وذلك لوجود بون شاسع بين النصوص وواقع التطبيق ولعل ذلك يرجع لتلك التحديات التي تم ذكرها بالاضافة لوضع السودان البالغ التعقيد في ممارسة الديمقراطية وبناء الهوية والحس الوطني والتحرر من سيطرة المفاهيم الذكورية حتي من قبل النخب السياسية التي اوكل اليها الامر في العديد من فترات الحكم الديمقراطي كما ان آليات التمكين والمنظمات الاممية خاصة الامم المتحدة ممثلة في آليات المختصة في توفير الحماية للمرأة فشلت في تحقيق وتعزيز مشاركة المرأة بالاضافة الي ان نظام الكوتا لم يؤدي الي سياسيات تعزز مكانة المرأة اجتماعياً او اقتصادياً وخالصة الامر رغم المكاسب التي تم تحقيقها والتي تمثلت في المشاركة المبكرة للمرأة السودانية في الحياة السياسية ونضالها الطويل في شتي المجالات وتوليها للعديد من المناصب القيادية والوزارية مقارنة بالمرأة في محيطها الاقليمي منذ تاريخ مبكر وفي توليها لمناصب تنفيذية ووزارية وادارية ودستورية سيادية مؤخراً في ظل ثورة 19 ديسمبر (2019) الا ان تلك المناصب اخذت البعد الجندري فمعظم الوزارات التي تقلدتها كانت في المجال الاجتماعي والصحي باستثناء فترة الرئيس عبدالله حمدوك ربما لاسباب تتعلق بطبيعة دور المرأة في تلك المرحلة اوبشخصية الرئيس غير ان تمثيل المرأة في منصب والي في الولايات او في المجالس المحلية مازال يصارع تلك التحديات المجتمعية خاصة في المجتمعات الريفية والولايات ومن ضمن المكاسب المحققة في خلال تلك الفترة انه تم احراز تقدم في نوع التمثيل بتولي سيدتين لوزارة سيادية هي وزارة الخارجية ووزارة العدل الذي شكل نقطة مضيئة في تاريخ القضاء السوداني ومن المكاسب النوعية غير المسبوقة الدور الفاعل لناشطات السياسيات ولعديد من الكوادر النسائية في الحراك السياسي في ثورة اكتوبر (1964)) انتفاضة ابريل (1985) وبصورة واضحة في ثورة 19 ديسمبر (2019) ظلت موجودة في الشارع مع الثوار ولجان المقاومة والتصدي لقمع وممارسات جهاز الأمن ضد المرأة والاستمرار في المشاركة لمناهضة محاولات اخماد الثورة كان كل ذلك يجسد تنامي الوعي السياسي للمرأة السودانية مما يعني ان استمرارية هذا التيار القوي للحركة النسائية رغم عدم اخذه الطابع التنظيمي والتنسيقي التعاوني الا ان يمكن التنبؤ بمؤشرات جيدة في المستقبل بان المرأة السودانية سوف تحرز تقدماً في الادوار التي تقوم بها في تغيير المجتمع السوداني والدفع بقوة في اتجاه تحقيق الديمقراطية والمحافظة عليها وحصولها علي مزيد من الفرص والحقوق السياسي وارغام الاحزاب ومؤسسات الدولة والحكومات القادمة باهمية وفعالية دورها في تحقيق الاستقرار والسلام والعدالة والتنمية المستدامة لسودان مع الاخذ في الاعتبار ان ذلك لن يتحقق دون احداث تغييرات جذرية في المفاهيم المجتمعية السائدة والقضاء علي الفقر والامية وتقدم عجلة التنمية وقيام مراكز البحوث والدراسات والجامعات بدورها في تطوير المفاهيم ونشر ثقافة التعليم وحقوق المواطنة. وتري الباحثتان ان ماتم منحه من قبل الاحزاب كان لتسوية سياسية وترضية للمجتمعات الدولية خاصة في ظل ثورة ديسمبر ولم تشارك المرأة مشاركة فاعلة ومؤثرة في صنع القرار والجدير بذكر ان مفاوضات سلام جوبا لم تكن المرأة فيها ضمن الوجوه البارزة في لجان المفاوضات رغم ان المرأة هي الضحية الأولى لنزاعات القبليّة، الحروب الاهلية، جرائم العنف والاعتصاب. وتري الباحثتان ان عدم تفعيل دور المرأة في التمثيل داخل العمل التنظيمي للاحزاب ربما يعود في المقام الأول لقصر الفترات الديمقراطية التي شهدها السودان التي لم تتجاوز عقد ونصف من الزمان من نيل السودان استقلاله حتي تاريخ اجراء هذه الدراسة. لذلك لم يتم ارساء الممارسة الديمقراطية كما ان هذه

الاحزاب لم تمنح الفرص الكافية للبناء والتظيم العمل بداخلها كل ذلك كان ناتج لعدم الاستقرار السياسي والامني للسودان.

بالنسبة للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة السودانية: نجد ان مفهوم التنمية والقضاء على التميز ضد النوع والفقر والامية هي المفاتيح الرئيسة لتمكين المرأة من لعب دورها في الحياة السياسية والمشاركة في البناء الوطني والتنمية المستدامة والفرص المتساوية وبناء المجتمعات الديمقراطية اهداف يجب ان تتبناها كل التنظيمات النسوية والحركات التحررية لكي تحصل المرأة علي بيئة مجتمعية تصلح للممارسة دورها في مختلف المستويات والمجالات الحياتية وان دور المرأة في القضايا العامة ومشاركتها محورية ومهمة الا انه يجب ان تركز مزيد من الجهود مع التنسيق والتعاون بين جميع اشكال التنظيمات النسوية من اجل دفع ومساندة اختها المرأة في مناطق الحروب والنزاعات وفي الارياف ومن اجل محاربة الامية والفقر. كما ان قضايا التدريب والتأهيل واعداد الكوادر المؤهلة جوهرية ومهمة و مسؤولية المرأة الناشطة سياسياً واجتماعياً والمنظمات المجتمعية في ظل فشل النخب السياسية والحكومات الشمولية والاحزاب السياسية من معالجة هذه القضية فالتحول الديمقراطي وتغيير المفاهيم المجتمعية يأتي ثمره في ظل الوعي بطبيعة المجتمع السوداني وكسب الرجل السوداني كمعول لبناء المرأة والوطن و يجب علي المرأة السعي لكسب الجانب الديني والوعي والتصدي للخطاب المتطرف بمزيد من الدراسات والبحوث والاعلام المستنير. اما فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي للمرأة السودانية: لقد جاءت متمثلة في عدم استقلالية المرأة اقتصادياً وعدم توفير فرص العمل المتساوية والاجر المتساوي وشغل المناصب الوظيفية والإدارية العليا وعدم تقييم العمل الرعوي والزراعي الذي تقوم المرأة فيه بدور رئيسي من غير عائد اقتصادي محسوب واعمال الاشغال اليدوية والمنتجات المحلية والاعمال الهامشية بائعات الشاي والكسرة والفرشات في المدارس وأماكن البيع في الأسواق اللائي لا تتوفر حماية لهن ولا يوجد تنظيم يمثلهن ويدافع عن حقوقهن مما نتج عنه تدني المستوي الاقتصادي للمرأة وتفشي الفقر بين فئاتها المختلفة وانتشار الامية والأوضاع الاجتماعية المتردية للمرأة لتفضي يتخلف التنمية الاجتماعية. بالإضافة الي ان الخطاب الديني لم يلعب دوراً فاعل في دعم قضية المرأة وتعزيز دورها وكان عقبة من ضمن العقبات بتركيزه على تعميق الثقافة المجتمعية التي تدعي ان لها سند ديني في كثير ما يتعلق بقضايا المرأة في مجال الأحوال الشخصية وقضايا الاسرة والخروج للعمل العام

محور القوانين وآليات التمكين ودورها في تفعيل دور المرأة السياسي: نجد واقع المرأة الغير فاعل في الحياة السياسية لا يعود لعدم وجود القوانين او التشريعات وانما لواقع اجتماعي واقتصادي وثقافي يستدعي التعامل مع هذه المنظومة بمزيد من العلمية والعمل علي توظيف المناهج والتعليم وأساليب التنشئة الاسرية كما ان هنالك حاجة ضرورية لمزيد من التعديل وسن القوانين الجديدة ولمزيد من آليات التفي. وتوفير نوافذ الحماية والمقاضاة في مراكز ومناطق جغرافية قريبة من المرأة خاصة في معسكرات النزوح والمناطق الريفية وباستقراء الحقب التاريخية في الفترة من (1956-2020)

أما القوانين وآليات التمكين: أن مسألة الحقوق وتفعيل القوانين وتوفير اليات الحماية والمراقبة وتوفير حق المواطنة هما الارضية للممارسة المشاركة الفاعلة وسن التشريعات دون متابعة التنفيذ والرقابة يعني تزييف للوعي والتسويات الزائفة ولاحرار تقدم حقيقي يجب بناء العلاقات مع المنظمات الاقليمية

والدولية مما يعزز من المساندة وتقوية الموقف ضد السياسات الحكومية التي تعمل على عدم تمكين المرأة من دورها كما نجد ان واقع المرأة الغير فاعل في الحياة السياسية لا يعود لعدم وجود القوانين والتشريعات وانم الواقع اجتماعي واقتصادي وثقافي يستدعي التعامل مع هذه المنظومة بمزيد من العلمية والعمل على توظيف المناهج والتعليم وأساليب التنشئة الاسرية كما ان هنالك حاجة ضرورية لمزيد من التعديل وسن القوانين الجديدة ولمزيد من آليات التنفيذ وتوفير نواذ الحماية والمقاضاة في مراكز ومناطق جغرافية قريبة من المرأة خاصة في معسكرات النزوح والمناطق الريفية وباستقراء الحقب التاريخية في الفترة من (1956- 2020) وفي جانب الاحزاب السياسية ودورها في تفعيل دورها السياسي: نجد ان منح الأحزاب والأنظمة السياسية للمرأة مناصب سياسية كان في معظم الحالات لتسوية والترضية وكسب أصوات النساء واستغلالهن ولم يكن هنالك خط سياسي واضح اتجاها قضايا المرأة او برنامج حزبي واضح يتبناه الاحزاب وظلت المرأة السودانية تتولي ذات الحقائق الوزارية التي اخذت طابع الرعاية التقليدية الاجتماعية ضمن الاطر الثقافية والاجتماعية التي تحكم أدوار المرأة عدا في حكومة عبدالله حمدوك تم احراز قفزة، وعية طفيفة ويرجع ذلك في تقدير الباحثان لظروف تتعلق بطبيعة المرحلة الانتقالية ولترضية المجتمع الدولي ومؤسسته كما ان آليات التمكين السياسي لم تتصدي بشكل المطلوب كما ان تولي النساء للمناصب السياسية والسيادية لم يدعم قضايا الحقوق والحريات ولكنه حرك ساكن في الصورة النمطية للمرأة وسيطرة المفاهيم الذكورية لاجداث خروقات والتمكن من تحديها كما انه برهن على خطأ الكثير من المفاهيم السالبة واحداث بعض التغيير في عقول العامة ومنح الثقة والامل من اجل صنع التغيير واحراز مزيد من التقدم في كل المجالات بمافيها دورها في الحياة السياسية عوامل تتعلق بالمرأة نفسها في عدم قدرتها على التحكم في مصيرها وحياتها واحساسها بقيمتها وتحديد اهدافها وزيادة الوعي ومعرفة الحقوق وتنظيم نفسها وتوحيد جهودها لمعالجة ذلك والاحساس بالقوة الجماعية وتشكيل الوعي الجمعي للقضايا الذكورية السائدة و الدور النمطي للمرأة في الثقافة المجتمعية السائدة واساليب التنشئة الاجتماعية والادوار داخل الاسرة وتلك مهمة المرأة بوصفها المسؤول الأول عن ذلك. نجد منح الاحزاب والانظمة السياسية للمرأة مناصب سياسية كان في معظم الحالات لتسوية والترضية وكسب اصوات النساء واستغلالهن ولم يكن هنالك خط سياسي واضح اتجاها قضايا المرأة او برنامج حزبي واضح يتبناها الاحزاب وظلت المرأة السودانية تتولي ذات الحقائق الوزارية التي اخذت طابع الرعاية التقليدية الاجتماعية ضمن الاطر الثقافية والاجتماعية التي تحكم ادوار المرأة عدا في حكومة عبدالله حمدوك تم احراز قفزة نوعية طفيفة ويرجع ذلك في تقدير الباحثان لظروف تتعلق بطبيعة المرحلة الانتقالية ولترضية المؤسسات كما ان آليات التمكين السياسي لم تتصدي بشكل المطلوب وان الضغوط التي تقوم بها المنظمات الدولية للمرأة في كثير من المواقف تتكتفي برفع التقارير لجهات المعنية دون القيام باي خطوات اجرائية في واقع المرأة كما ان منظمات المجتمع المدني تراجع دورها كثير في دعم موقف المرأة السياسي فيما يتعلق بمطالب مؤتمر بكين (1995) بتخصيص مقاعد برلمانية (مشروع الكوتا) وتنفيذه على ارض الواقع في ظل تجارب الحكومات الديمقراطية التي تعاقبت على السلطة في السودان .

النتائج :

- ارتفاع نسبة الوعي بالتعليم والعمل المجتمعي للمرأة السودانية حقق للمرأة مكاسب في مجال القوانين والحقوق.. ارتبطت الحركة النسوية منذ بداياتها في الاربعينيات بالحركة الوطنية والسياسية وحقق الرواد منهن العديد من المكاسب.
- لانتساب المكاسب التي حققتها المرأة السودانية ودخولها للعمل السياسي مبكراً (منذ 1953) ومع ماوصلت اليه الان (2020).
- تم تغيير طفيف وغير جزري في الصورة النمطية للمرأة السودانية ودورها التقليدي.
- لعبت العوامل الذاتية خاصة البعد الاداري لصورة الذات وعدم الثقة في قدراتها والتبعية لسلطة الرجل اكبر تحدي
- مشاركة المرأة السودانية في الحياة السياسية يرتبط بتغييرات اجتماعية اقتصادية وسياسية اهمها استقرار نظام الحكم وبسط الامن .
- تم حصر النساء اللائي تقلدن مناصب سياسية في المصالح الحزبية الضيقة مع غياب الرؤية الحزبية لدور المرأة وتنظيمها داخليا او تدريبها وتأهيلها لممارسة دورها السياسي .
- مشاركة المرأة بفعالية في تولي مناصب خضع بالدرجة الأولى لطبيعة النظام الحاكم والاستقرار السياسي وغياب المؤسسية والقوانين.
- لم يكن هنالك اثر واضح لتولي المرأة السودانية والتقدم في قضايا النوع والقوانين .
- القوانين غير فعالة علي ارض الواقع كما ان آليات المراقبة والتنقيذ لا توفر الحماية المطلوبة.

التوصيات :

- تبني العمل السياسي من قبل منظمات المرأة والعمل علي خلق العمل التنظيمي بشكل مستقل عن الاحزاب.
- علي المنظمات النسائية العمل علي بناء التحول الديمقراطي واستقرار انظمة الحكم ودعم خطط التنمية والعمل علي تجاوز ومعالجة كل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .
- يجب علي المرأة السودانية السعي الجانبي الديني والتصدي للخطاب المتطرف مهذب من العمل الاعلامي المنظم والواعي مع ابراز الفهم الصحيح لدين ونشر تعليم المرأة ومحاربة الامية .
- دعم وتقوية مركز المرأة الاقتصادي وتحقيق الاستقلالية وزيادة الدخل عبر المشاريع الصغيرة واستقطاب المنظمات الدولية العاملة في تنمية المرأة .
- تشييط آليات الحماية والمراقبة وتفعيل دور الحقوقيات والناشطات في حقوق المرأة وعمل تنظيمات لمواجهة الانتهاكات والتشبيك مع الهيئات الاممية و القانونية الدولية للحصول علي المساعدات الفنية .
- حق المرأة في التعليم ،التدريب والتأهيل ارث من الحركات النسوية النساء الرائدات يجب تقنينه وهو مسؤولية المرأة المتعلمة والمؤهلة .

- الاهتمام بجانب النفسى للمرأة السودانية وبناء الصلابة النفسىة والقدرة اتخاذ القرار و التصدى لتحديات .
- تنظيم العمل السياسىى للمرأة والعمل على تبني خطط واستراتيجيات داخل برامج الاحزاب والتنظيمات السياسىة وتفعيل دور المرأة الحزبى

الاقتراح بالبحوث المستقبلىة:

- اجراء البحوث المتعلقة بدراسة : المتغيرات النفسىة والعوامل الذاتىة وعلاقتها بالممارسة السياسىة للمرأة السودانىة (نماذج لرائدات الحركة الوطنىة).
- العوامل الاقتصادىة وقانون العمل وعلاقته فى تقوىة مركز المرأة السياسىى
- المفاهيم الثقافىة والعادات والتقاليد السودانىة وعلاقتها بتطور مركز المرأة السياسىة فى المجتمع السودانى (دراسة مقارنة بين المرأة فى جبال النوبة والمرأة فى ولاية نهر النيل)
- البناء الوطنى ودور المرأة السودانىة فى حركات التحرر والتنمية الاجتماعىة
- قراءات فى الشعر الوطنى ورمزىة المرأة فىه واثره فى الاستقلال
- اسهامات رائدات الحراك السياسىى لمناهضة الحكم الشمولى فى السودان فى الفترة من 30يونىو1989-19ديسمبر 2019م.

الهوامش :

- (1) السودان (التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسه) منظمه الأمم المتحدة للطفولة ، ط أكتوبر 2014، ص7.
- (2) عواطف فاروق عثمان أحمد : توجهات المرأة السودانية نحو المشاركة السياسية (دراسة إحصائية تحليلية ،رسالة ماجستير جامعة الجزيرة كلية الاقتصاد والتنمية الريفية ابريل 2015، ص81-84.
- (3) احسان دفع الله الشيخ عمر : دور المشاركة السياسية للمرأة السودانية في الفترة من 1956-2010 جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .، ص40-43 .
- (4) وهيبه الشريف عبدالله :المشاركة السياسية للمرأة السودانية في الفترة من 2005-2017 المجلس التشريعي بولاية الجزيرة نموذجاً ،رسالة دكتوراه- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات العليا ،ص9.
- (5) دراسة أشرف عوض علي، حسناء تمام ،حسنا حسن عبد الجواد ،رابعه نور الدين وزير ،رابعه عبد الرحمن محمد بعنوان (المرأة في الحياه السياسية مقارنة بين الدول العربية والغربية) دراسة حالة الولايات المتحدة الامريكية وجمهورية تونس 2001-2015 ص27،
- (6) اليونسكو (معهد اليونسكو للأحصاء 2017) <https://ar.unesco.org>
- (7) اليونسكو (السودان) :مراجعته سياسات التعليم تمهيد الطريق الي 2030 ص9.
- (8) نفس المرجع ص12.
- (9) بلقيس بدري ،مي عز الدين ،تمكين المرأة:المعتي النظريات والتطبيقات الناشر جامعه الأحفاد للبنات ط 2013 ص17.
- (10) حاجة كاشف بدري : الحركة النسائية في السودان ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم لنشر 2002م ص77.
- (11) بلقيس بدري : المرأة السودانية حاضرها ومستقبلها ، ط1 ،الخرطوم مدراك لطباعة والنشر 2008 ص67.
- (12) بلقيس بدري ومي عزالدين :مرجع سابق ص33.
- (13) البينواوموم أوين ، دور المرأة في المجتمع (اختلال ميزان قسمة السلطة والثروة) النشر 2009.
- (14) محاسن عبد العال ،بلقيس بدري التمكين و نظام وضع السياسات ط2008 الناشر جامعه الأحفاد للبنات ص 313 .
- (15) بلقيس بدري وسامية النقر : الكوثة وانعكاستها علي المشاركة السياسية للمرأة السودانية ،جامعة الأحفاد للبنات ،مركز دراسات الجندر والتنوع والسلام والحقوق ،2013 ص 38-30.
- (16) حاجة كاشف بدري : ،مرجع سابق ص145.
- (17) عبدالحميد علي : نساء السودان معركة من اجل الحكم ،2020/5/25/alaraby.co.uk ص 78.
- (18) ابتسام ساتي ابراهيم :تمكين المرأة ،منظمة المرأة العربية الدراسات المسحية في المجال الاجتماعي ص66 .
- (19) برنامج الامم المتحدة الانمائي : السودان عدالة النوع الاجتماعي والقانون 2018.
- (20) Project on Middle East Democracy: 1730 Rhhode Island. Avenue Nw Suite 617 Washington DC2003 Pomed .Org موقع علي
- (21) بلقيس بدري ،سامية النقر ،مرجع سابق ص 200.

الصحافة النسائية السودانية في نصف قرن (1955-1985 م)

جامعة أفريقيا العالمية

د. زينب عبد الرحمن ازرق

مستخلص:

رصدت الورقة الصحافة النسائية خلال حقبة مختلفة، لاستعادة تركيب الأحداث ووقائع الماضي بطريقة علمية، أي في صورة حقائق علمية تاريخية لمؤسسة من المؤسسات الاجتماعية (الصحافة النسائية السودانية) كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما يكون عليه المستقبل، فالصحافة النسائية في السودان تعتبر من المؤسسات التي كان لها أدوار حيوية في النهضة بمجتمعها خاصة في ظل أوضاع كانت تقصر نشاطها خلف الجدران، إلا أن اجتهاد الرائدات الأوائل كان له طرح مثمر لقضاياهن، فأبرزت المشكلات التي كانت تعاني منها المرأة في مجال العمل والمشاركة السياسية ودمجها في الخطط التنموية، و تهدف الورقة إلى كشف العوامل المؤثرة على نشأة الصحافة النسائية السودانية وأسباب تطورها، و ترجع أهمية الدراسة إلى قيمتها التاريخية و أنها تستجلي دور الحركة الوطنية في صياغة صحافة المرأة، واستخدمت المنهج التاريخي في تحليل و تفسير الوقائع وتتطرق بالنقد والتمحيص للنتائج التي تم التوصل إليها، من خلال تتبع مسيرتها ومناقشتها وتفسيرها أهمها أن الصحافة النسائية كانت وليدة الحركة الوطنية كما أسهمت في دعمها، استطاعت النساء الصحفيات تجاوز العقبات التي صاحبت مسيرة عملهن، فنجحن في تقديم صحافة رسالية عملت على توعية المرأة بحقوقها وواجباتها. كلمات مفتاحية: الصحافة، الصحافة النسائية، صفحات المرأة في الجرائد اليومية، الشؤون النسوية في الصحافة، المشاركة السياسية للمرأة

Sudanese women's journalism in half a century (1955-1985-AD)

Dr.Zainab Abdul Rahman Azraq

The paper monitored the women's press during different eras, to restore the structure of events and facts of the past in a scientific way, that is, in the form of historical scientific facts of a social institution. (Sudanese women's journalism) as a basis for understanding contemporary problems, and predicting what the future will be, The women's press in Sudan is considered one of the institutions that had vital roles in the renaissance of its society, especially in light

of the conditions that were limiting its activity behind the walls, but the diligence of the first pioneers had a fruitful presentation of their issues, highlighting the problems that women were suffering from in the field of work and political participation and integrating them into development plans, and the paper aims to reveal the factors affecting the emergence of the Sudanese women's press and the reasons for its development, The importance of the study is due to its historical value and that it explores the role of the national movement in the formulation of women's journalism, and used the historical method in analyzing and interpreting the facts and addresses criticism and scrutiny of the results reached, by tracking its progress, discussing and interpreting, the most important of which is that the women's press was born of the national movement and also contributed to supporting it, women journalists were able to overcome the obstacles that accompanied their work process, so they succeeded in providing enlightened press that worked to educate women about their rights and duties.

Keywords: journalism- Women's journalism - Women's pages in daily newspapers:-Women affairs in journalism: - Women's political contribution

مقدمة:

لدراسة الوقائع والاحداث أهمية كبرى في فهم ماضي الأفكار والحقائق والظواهر، تحاول هذه الورقة تناول الصحافة النسائية السودانية من منظور تاريخي، يهدف الى تهيئة الفرص لاعادة تقييم المعلومات والبيانات بالاستناد الى مجموعة من الفروض ظهرت في الوقت الحاضر، كما يهدف الى اعادة احياء مسيرة صحافة المرأة في السودان، وتدوين وقائعها واحداثها وتفسيرها وعرض سلبياتها وايجابياتها، بالاشارة الى البيئة الاجتماعية التي احتضنتها وساعدت في نشأتها، والتيارات السياسية والاقتصادية التي دفعت بها الى خارطة المجتمع لتشكيل واحدة من مكونات التأثير فيه، بغية فهم طريقة حدوثها والاثار التي ترتبت عليها وما رقدت به وضع المرأة في حقبة زمنية محددة، معتمدة على مصادر وخبرات سابقة، للخروج بمدلولات تعين على تجاوز الأخطاء السابقة، والتي يمكن ان تحسن الواقع وتعمل على معالجة المشكلات المستقبلية. كما انها تعمل على توسيع مدارك القارئ ومدته بمعلومات تاريخية تساعده في التعرف على ما جرى من احداث ماضية ونقدها والتمحيص فيها.

مشكلة الدراسة:

الصحافة النسائية السودانية ومنذ نشأتها تعرضت الى العديد من العوامل التي صاحبت مسيرتها، كما انها ساهمت في احداث تطورات تعلقت بوضع النساء آنذاك، وان تحليل أسباب ريادتها واطهار عوامل انتكاستها، يمكن من دراسة الاحداث الراهنة والاتجاهات المستقبلية للصحافة النسائية، وفي ضوء ما

حدث في الماضي، يمكننا تقويم ديناميكية التغيير أو التقدم أو تحقيق المزيد، بالإضافة إلى المساعدة في فهم المشكلات الإعلامية المعاصرة التي تكتنف صناعة صحافة المرأة، والتنبؤ بالمشكلات التي قد تنجم مستقبلاً، فيحقق ذلك الاستفادة من الماضي، وربما يكون بمثابة اضاءة لمسارات مستقبل الصحافة النسائية.

فرضيات الدراسة:

- ان المجتمع السوداني اقوى من الدولة لذلك كان لمنظمات المجتمع المدني ان تتسلم زمام المبادرات
- تعليم المرأة وارتياحها لميادين المشاركة كان له أثره في الفعل الاجتماعي والسياسي.
- ان ثقافات السودان القديمة شهدت دوراً مؤثراً للمرأة في الحياة العامة، وأشارت إلى ذلك المعلومة التي تفيد بان الحضارة المروية عرفت دوراً كبيراً للملكات والمعروفات بالكنداكات
- تمثيل المرأة في النظم الاوتقراطية كان اكبر
- الصحافة السودانية كانت رسالية في توجهاتها اذ انها جاءت كاحدى ادوات الحركة الوطنية
- نشأت الصحافة بمجهودات اغلبها فردية وكذا نشأة صحافة المرأة
- النهضة الفكرية التي صاحبت جيل الستينيات من النساء كان لها دورها في خلق مناخات اجتماعية اكثر انفتاحاً فصارت المرأة اكثر حضوراً في الاعلام والكتابة.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى قيمتها التاريخية التي تكمن في التوثيق للصحافة النسائية السودانية، وتسجيل تطوراتها والسياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي نشأت خلالها، وهي التي بدورها تكون مصدراً للتاريخ وشاهداً على نشأة وتطور المجتمع بأسره، وتنبع أهمية الدراسة أيضاً باعتبارها حوار بين الماضي والحاضر، كما أنها تستجلي الدور الذي يربط بين الوضع السياسي آنذاك باعتباره الباعث الأهم لصناعة صحافة المرأة، وبين نشأتها.

أهداف الدراسة :

- ابراز أهمية توظيف الصحافة النسائية في معالجة قضايا المرأة السودانية في الماضي
- استجلاء الأدوار التي لعبتها الرائدات في نشأة وتطور الصحافة النسائية السودانية
- توضيح أهمية الصحافة كمصدر تاريخي
- تبين العوامل التي ادت الى نشأة الصحافة النسائية السودانية
- دراسة التيارات الراهنة للظواهر الإعلامية، واستقراء المستقبل في ضوء معرفة الماضي
- الإشارة إلى أهم المضامين التي تناولتها الصحافة النسائية وأثرها على المجتمع آنذاك.
- الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى انتكاسة الصحافة النسائية في السودان

منهج الدراسة :

تعتبر الدراسة من الدراسات التاريخية، لذلك فهي تعتمد على المنهج التاريخي الذي يعرف بأنه الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل⁽¹⁾

أدوات جمع المعلومات :

اعتمدت الدراسة على المصادر والمعلومات المتعلقة بالصحافة النسائية، والوثائق التاريخية المتمثلة في مذكرات منسوبة الى أصحابها، بالإضافة الى صفحات بعض الصحف النسائية الصادرة في فترة الدراسة ، وبعض الدراسات التي تناولت الصحافة النسائية السودانية .

مجتمع البحث:

يتمثل في الحدود الزمنية التي امتدت من الفترة التي صدرت فيها اول صحيفة نسائية سودانية عام 1946 وحتى فترة التسعينيات التي تعتبر بداية انتكاسة الصحافة النسائية في السودان الحدود المكانية: وتتركز في الخرطوم العاصمة

يتم تناول هذا الموضوع في ثلاثة أطر:

الأطار الأول: يدور حول وضعها كامرأة تعاني من المشكلات التي تعاني منها المرأة عموماً. لذلك لابد من الإشارة لوضع المرأة في المجتمع السوداني ، والى مدى القى بظلاله على مسيرة الصحافة النسائية . الأطار الثاني : يعالج المسألة في إطار كون الصحفية إعلامية ، تعيش الوضع الإعلامي في السودان بسلبياته وإيجابياته، في إطار وجودها كنوع اجتماعي فهل استطاعت إن تقوم بدورها حسب تصورات المجتمع ويشمل ذلك اعترافه بدورها حسب تقسيم الأدوار.

الأطار الثالث: مشاكل تختص بالصحافة النسائية كمهنة ومعوقات تواصل العطاء والاستمرارية.

مكانة المرأة في المجتمع السوداني في الماضي:

لمعرفة وضع المرأة في المجتمع السوداني لابد من رجعة للوراء قليلا للوقوف على ما ارتبط به من مؤثرات أدت الى تطوره و بالتالي الى نشأة صحافة خاصة بالنساء. فالدور الظاهر للمرأة في التكاثر و الخصوبة ربما ادى الى تعظيم دورها في المجتمعات القديمة، و فاضت طبائع المرأة و صفاتها لتصبغ حياة الجماعة و علاقاتها الاجتماعية و اتجاهاتها الفكرية و سلوكياتها. وقد ادى اكتشاف الزراعة و الري الى نشأة المدن التي كانت اكثر اصطبغا بالنظام الابوي من اصطبغ قرى العصر الحجري الحديث بالنظام الأمومي⁽²⁾ و المرأة في الحضارات النوبية المروية القديمة احتفظت بقدر كبير من الاحترام و التقدير فبعانخي الذي اغلظ على «مملوت» رفض كل الوساطات للعفو عنه الا تلك التي جاءت عبر زوجاته و اخواته النساء الملكيات⁽³⁾ و جورج ابن الملك زكريا النوبي المسيحي قال متوسطا لدى الخليفة المعتمد (في الفترة 833-842م) بان امرنا بايدي نساننا⁽⁴⁾ و محمد ابن عمر التونسي حينما زار دارفور في عهد السلطنة تحدث عن النساء قائلا لولاهن لما استقام لأهل دارفور شيء⁽⁵⁾.

أما في مملكة الفونج فتذكر زينب الفاتح البدوي في كتابها تطور حركة المرأة السودانية، ان المرأة السودانية في مملكة الفونج كانت تشارك في الحكم، و يمكن ان ترث الملك من ابوها، ففي ممالك النوبة والبجا كان ابن اخت الملك هو الذي يورث العرش)⁶. كما أشار كاتب اخر الى ان الخرافة كانت قد سادت و كان الدين مخلوط بالعديد من بقايا الموروثات الافريقية والديانات المحلية ابان ذلك العهد.

أما في العهد التركي فقد عاشت النساء ظروفًا عصيبة نتيجة لقسوة الحكام و فسادهم ، الى جانب فداحة الضرائب بالإضافة الى غارات الرقيق و ما يقع منهم خاصة على النساء، اما في مجال التعليم لم تفتح

مدرسة واحدة للبنات طيلة الحكم التركي، و قد نالت المرأة حظها من تعليم الخلاوي الخاصة بالنساء. فقد انشأ الشيخ بدوي ابو صفية في عام 1884 عدة خلاوي خاصة بالنساء لدراسة القرآن و الفقه و نجحت منهن كثيرات. و كانت بناته السبع يعرفن علوم القرآن و برعن فيها، خاصة بنته زينب التي قتلت غيلة و مصحفها في يدها⁽⁷⁾. هكذا كان منهم من هم حريصون على تعليم المرأة ، في زمان كانت المرأة الاروبية مطعون في انسانيتهما و مرفوض تعليمها. قال الشيخ فرح ود تكتوك حكيم التصوف في السودان:

وعلم ما ملكت يديك عقائدا كذا اصل الطريقة لا تذر
بنات و ابناء شبابا و عجائزا خديما حرات كذا عبدك الذكر

(الا ان التعليم الديني للمرأة انحصر خارج المدن الرئيسية و خارج عن الحكم التركي، غير ان المجتمع سادته آنذاك مناخات من التفسخ و الانحلال وان تباينت من منطقة الى أخرى، كما انتشرت دور الدعارة و المريسة (الانداية و المندرية) في القرى و المدن⁽⁸⁾.)

وابان حقبة المهديّة، أشار المهدي نفسه الى حالة الفساد التي اعترت البلاد وجعلها عامل من عوامل اندلاع ثورته قائلا: (الفساد و الانحلال كان قد عم البلاد حتى انه لقد زف في الابيض رجل لرجل، وحيث انه ما بقي للاسلام الا اسمه و من القرآن الا رسمه حصلت الغيرة، وغيرة المؤمن على حرم الله اكبر من غيرته لحرمة⁽⁹⁾. بناء على ذلك كان وضع النساء في المهديّة يقوم على تجنب الموبقات في الاختلاط بينهن وبين الرجال، كذلك في سلوكهن العام. كما اهتمت المهديّة بتوعية النساء بترك العادات و التقاليد التي تمثلت في تقديس الأولياء، و التبرك بزيارة القبور و تلمس السلامة في الحجب و التمايم و الاعتقاد بالسحر و خلافه. و قد كانت المرأة في المهديّة، تعي منذ طفولتها المبكرة وضعها جيدا، و تدرك الاختلافات بينها بين الرجل. هذا المعنى اورده الباحثة نوار الشيخ محجوب في دراستها عن المرأة في المهديّة قائلة:

During this phase a girl would begin slowly to understand her status in society was in various ways quite different from a boy⁽¹⁰⁾

وخاصة بعد اجراء عملية الختان يحكم عزل المرأة عن عالم الرجال، باعتبار ان هذه العملية تعني بانها قد ودعت عالم الاطفال لتخطو الى عالم النساء. و بحلول الاستعمار نجد ان تدهور الوضع الاقتصادي و الاجتماعي كان له الاثر الاكبر على وضع المرأة، حيث بدأ تعليم الرجال عام 1902 في حين افتتحت اول مدرسة للبنات عام 1911 ، و وضعت الشروط التي تعجز النساء عن الخروج الى العمل و المشاركة فيه و كانت المرأة العاملة تمنح سبعة ايام فقط كأجازة وضع و تمنح المعلمة خمسة عشر يوم⁽¹¹⁾.

بدايات تعليم البنات:

انشأت اول كلية معلمات بامدرمان عام 1920⁽¹²⁾ تبع ذلك افتتاح عدة مدارس بامدرمان، مما جعلها منارة الوعي النسائي و منبع الحركات النسائية. و بالرغم من ذلك ظلت العزلة بين الرجال و النساء تجد طريقها الى المجتمع، فأصبح للمرأة مجتمعها الخاص و مناسباتها الخاصة بها، حتى انها استطاعت تطوير لغة خاصة بها فكان للمرأة قاموسها اللغوي الخاص بها ، و يعتبر اغزر لفظا و اوسع تعبيرا⁽¹³⁾. و تصف الاستاذة نفيسة كامل في سفرها عن المرأة السودانية بين الماضي والحاضر وضع المرأة في حقبة الاستعمار فتقول: (لم تهتم حكومة الحكم الثنائي الانجليزي بالمصرى بتعليم البنات ، وظل المجتمع نفسه غير متحمس لتعليم البنات

والذي كان يعتبر عيباً كبيراً. وكانت النظرة الاجتماعية السائدة للبنات في ذلك الوقت انها ربة الخدر ، التي تلزم دارها ولا تغادرها الا لأمر ضروري، ولكن العناية الالهية قيضت رجلاً فذا سخر جهده وحياته لتعليم المرأة ، ذلكم هو المرحوم الشيخ بابكر بدرى ، رائد تعليم المرأة في السودان . كان هذا من امر تعليم المرأة، اما خروجها الى العمل فقد ظل عاراً يأخذه الناس على رب الاسرة⁽¹⁴⁾ غير ان المرأة في الريف كانت تشارك الرجل في الانشطة الاجتماعية كالزراعة والرعى اضافة الى دورها الاسرى .

اذا فقد ساهمت النهضة الفكرية التي صاحبت جيل الستينات في خلق مناخات اجتماعية أكثر رحابة للمرأة وأصبحت أكثر استقلالية واندمجت في مجالات تخصصية كثيرة على صعيد العلم والعمل، الواقع الذي عكسناه يعرض بعض ملامح المرأة عموماً عبر الحقب ، وتعتبر مكانة المرأة الصحفية جزءاً أصيلاً فيه إذ أنه الوعاء الذي تشكلت فيه مكوناتها الثقافية والابداعية فتبدت آثاره عليها غير أن المرأة الصحفية ربما تعتبر أكثر تمرداً على سياج الثقافة المقيدة للمرأة إذ أن اقتحام هذا المجال يعتبر إشارة إلى ايجابية أكثر وشجاعة وقدرة على التحمل تميز بها العمل الصحفي عموماً. الا إن المجتمع كان اقوى من إيمانها بنفسها، فظلت تخضع لممارسات كثيرة خوفاً من سيطر المجتمع فالعادات الضارة تمارس بها خوفاً منه، فالخوف كان قابلاً في اعماقها. وفي هذا الخضم كانت المرأة تجد نفسها أما معزولة أو مفقودة الهوية، تفرض عليها ثقافة أحادية عبر عدة وسائل فلا يحدث لها أي تغيير جوهري في نمط حياتها أو مستواها المعرفي والحضاري، وكثير من خاطب المرأة حينها كان يحصرها في قالب جسدي أو اعتبرها كائن جوهرية الضعف الذي يلزم طبيعته ويجب أن تخضع خضوعاً تاماً للرجل وتحصر في وظيفة بيولوجية فقط. كذلك الفقر والحروب الالهية وغيرها من أسباب المعاناة ، هذه الأوضاع كانت تتبدى في ملامحها، ثم تأتي المركزية وقضايا التهميش وتتأثر المرأة أكثر من غيرها ، وتبدأ الهجرات من الريف الى المدن ، وتتغير الخارطة السكانية ولكن ليس لمصلحة النساء. هذه المشاكل وغيرها تقعد بها عن الابداع وتشل قدرتها . ولكن ورغم هذه الصورة القاتمة ، كانت هناك مجلات نسوية وأقلام نسائية هنا وهناك وجدت لنفسها مكاناً بين صفحات الصحف وأعمدتها فشقت طريقها وأثبتت وجودها إلا إنها كانت دون الطموح.

المرأة والمشاركة السياسية :

يعتبر مؤتمر الخريجين من أهم خطوات الوعي القومي السوداني الحديث ، وتواصل نشاطاته فجر مواقف وطنية مشهودة ، ومع بؤادر هذا الوعي نشطت حركة سياسية مهدت لتشكيل أوعية لها دراية بوضع المرأة.

ففي ثورة 21 أكتوبر التي تعتبر طفره لتجديد الحياة السياسية في السودان استطاعت حكومة أكتوبر القومية أن تقر ضمن قراراتها التجديدية الاعتراف بكامل حقوق المرأة السياسية. وقد اتخذت تلك القرارات الثورية بالاجماع. الا أننا نلاحظ أنه وعبر الحكومات الوطنية نلمس أن النظم الأوتوقراطية تمت فيها مخاطبة القوى الحديثة بشكل موسع أبان فترة مايو، وتمت ترقية النساء للمناصب الوزارية، ولكن تلك الظاهرة كانت فوقية بحيث انها لم تؤثر على قاعدة النساء بشكل حقيقي. فدور المرأة السياسي ووعيتها يحتاج إلى آليات قادرة على تفعيله، فرغم الاعتراف المتزايد بإيجابية المشاركة السياسية للنساء لتحقيق الديمقراطية

والاعتراف بهن كفصيل أساسي في العمليات السياسية، ورغم الزيادات التي طرأت في نسب تعليم المرأة وخروجها إلى العمل، إلا أن عزوفها عن العمل السياسي يبدو واضحاً وجلياً، وربما يرجع ذلك إلى عدم ادراكها بأهمية دورها السياسي، وتقليل قدرها في هذا المجال واعتباره أمراً يخص الرجال، كما أن الآليات التي تستوعب عمل المرأة السياسي هي آليات فوقية، ولم تتم على المستويات القاعدية فانحصرت في قرارات وسياسات لا تتيح المشاركة لكل النساء، كما أن البلاد تخلو من المؤسسات المعنية بالمعلومات والتوثيق للمرأة بالقدر الكافي. أيضاً كانت المرأة تعاني من التهميش فيمنابر الاحزاب اذ ظلت المناصب القيادية فيها حصراً على الرجال، وظلت مشاركتها رهينة بدورها وأهمية هذا الدور في نظر قيادة الحزب.

تعليم النساء وعلاقته بالسياسة:

يمثل تعليم المرأة بداية انطلاقها، والمعلوم ان اول المدارس التي أنشئت كانت مدارس الارساليات التبشيرية، وان عدد كبير من خريجات هذه المدارس اصبحن فيما بعد قيادات للحركة النسوية، وقمن بانشاء الصحافة النسائية في السودان فيما بعد. وبتخريج عدد كبير من النساء تلقين نفس تعليم الرجال، نادت المرأة حقوق المساواة في الأجور والتدرج الوظيفي والحقوق المعاشية والتمثيل النقابي. وقد شكلت النساء المتعلقات النواة الأولى للمناداة بتحرير المرأة من الجهل والتخلف. ومع تصاعد التيار اليساري في السودان، بدأ ارتباط الحركة النسوية بالفكر اليساري. فانشئت العديد من الكيانات التي تتبنى هذا الفكر، أشهرها الاتحاد النسائي السوداني وقد لاقى هذا التيار معارضة شديدة من تيارات أخرى تنادي بتأسيس خطاب فقهي اسلامي يتناول قضايا المرأة السودانية

ثم بدأ توالى ظهور كيانات تمثل التيارات المدنية، اذ تغير وضع المرأة بعد الاستقلال فاستطاعت ان تكون الجمعيات الطوعية معبرة عن مشاركتها المجتمعية ومؤكدة على اهمية دورها، فانخرطت النساء في منظمات المجتمع المدني مثل جمعية نهضة المرأة السودانية، وتبنت هذه المنظمات قضية تحرير المرأة من اعباء الجهل والامية وسيطرة التقاليد البالية. وتستند على قضايا مثل مكافحة العادات الضارة وبرامج الصحة الإنجابية وغيرها من القضايا التي كانت تشغل الرأي العام آنذاك. وتعتبر جمعية الفتيات الثقافية التي اسستها الأستاذة فاطمة طالب إسماعيل، والتي كانت تهدف الى بث الوعي القومي وسط النساء والمناداة بضرورة التعليم واحدة من الكيانات التي تمثل هذا التيار. الا ان الجمعية لم تستمر اكثر من اربع سنوات لقلة خبرة القائمات على امرها وصغر سنهن، كما بدأت الانقسامات الحزبية آنذاك ترمي بظلالها على سير العمل في الجمعية، بالاضافة الى التقاليد الاجتماعية التي كانت تحد من خروج المرأة.

أثر السياسة على الصحافة النسائية:

ورغم ارتباط ظهور الصحافة النسائية بالحركة السياسية عموماً، الا انها لم تحدث اثراً فاعلاً في وضع المرأة آنذاك، وعانت المرأة الصحفية أكثر من غيرها، فلم يكن المجتمع يعترف بعمل المرأة ناهيك عن عملها في الصحافة وهي مهنة تتطلب وضع خاص، فطبيعة العمل فيها لم تكن تناسب مجتمعاً يناهض خروج المرأة من منزلها، ورغم انه حدثت تجاوزت سمحت بإشراك المرأة في مهن مختلفة الا ان مهنة المرأة الصحفية لم تحظ بالاعتراف الكامل، الى جانب ان الصحافة نفسها مهنة تحتاج إلى الدراية والممارسة، نجد ان الفرص مع ضالتها لا تتوافر للصحفية فيشمها الاقصاء مثلها مثل غيرها في مواقع أخرى. كما أن الصحافة

كمهنة وفي كثير من الحقب لم تكن تتنفس في بيئة صالحة ، فكثيراً ما تقوم بدورها في النقد والتقويم تبعاً لقبضة الحكومة المركزية إن هي أرختها أو حكمتها. وتعجز بذلك عن دورها في توسيع أفاق وبناء التعاطف مع قضايا النساء، أو جذب المناصرة لقضية النهوض بأوضاعهن، وظلت عاجزة عن لعب دورها الأكبر في التعبير عن قطاعات النسيج النسائي في السودان والتقريب بين الهامش والمركز، إذ كان يجب عليها أن تخدم مجتمعات متنوعة ذات معايير ثقافية مختلفة. وانعكس هذا الوضع عليها كصحفية فعانت من مشكلات ذات خصوصية تعلقت بها، فكانت أسيرة تقاليد تخضع لتقسيم أدوار قنعت بها، كما أنها لم تكن قارئة جيدة، فالقراءة عادة تتم بالممارسة والرغبة، ثم جاء العوز والفقر ليسدل الستار على ما تبقى فتعجز الكثيرات عن اقتناء المجلات النسائية، وتنصرف القارئات منهن إلى صحافة منخفضة السعر ذات الاهتمام بأخبار الجريمة وما تتضمنه من صنوف الإثارة.

هذه المعاناة ظلت عبر الحكومات الوطنية لم يصاحبه اعتراف بدورها الاصيل بل ظلت هي نفسها عاجزة عن جعل كيانها قوة ضاغطة مؤثرة في شكل رأي عام إيجابي ينحاز إلى مصالحها .

مسيرة الصحافة السودانية:

نشأت الصحافة السودانية في ظل وضع استعماري يخشى الصحافة الوطنية، إذ يقول الحاكم البريطاني في السودان، حينئذ السير جون مفي: (ان الصحافة في البلدان الخاضعة للحماية قد جلبت اضراراً لا حدود لها، وانه يتحتم علينا ان نتخذ حيلها سياسه تقيدية صارمه قبل ان يفلت الفرس من باب الاسطبل و انيحتوي احد تقارير المخابرات البريطانيه في الخرطوم على اتجاه سياسي واضح و مفصوح معادي لحرية الصحافة حينما يقول لانه من واجب الحكومه، ان تعاقب اية صحيفة تتعدى حدودها (بعلقة ساخنة) ⁽¹⁶⁾ وقد أصبح من المسلمات المنهجية أن أوضاع وسائل الإعلام تشكل وفقاً للحريات التي يوفرها النظام السياسي لمواطنيه لذلك ترتبط دراسة تاريخ الصحافة بدرجة تطوره الفكري ومساره الإيدولوجي، فالنظام السياسي للدولة هو الذي يحدد أوضاعها التنظيمية والتشريعية والمالية .

وقد نشأت الحركة الوطنية في أحضان الصحف السودانية قبل نشأة وقيام الأحزاب السياسية، مما جعل الصحافة منبراً لقيادات الرأي وللجمهور أيضاً، متأثرة بالوقائع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع لذلك لا يمكن النظر إليها بمعزل عن تلك الوقائع.

فقد كانت أول مؤسسة تعكس الرأي العام السوداني وتسهم في تشكيله .

صحيفة السودان :

تعتبر صحيفة السودان التي صدرت في 28 سبتمبر 1928م اول صحيفة تصدر في السودان ، وقد اسسها اجانب، وجاء إصدارها في اطار خطة للاحتلال البريطاني، الرامية إلى تحديث أجهزة الدولة كضرورة لازمة لتوطيد الحكم. وقد كانت الصحيفة معبرة عن سياسات المستعمر . واستقدمت مطبعة حديثة آنذاك، كما أنشأ ملاكها مكتب سودان بوكش و تلتها صحيفة Sudan Herd وملحقها بالعربية (رائد السودان) والتي فتحت الباب للسودانيين لأول مره للكتابة فيها في الصفحات الأدبية . وقد لعبت دوراً مهماً إذ شجعت على قيام أول شركة للاعلان في السودان خلال الحرب العالمية الأولى - فقد نشأت في الخرطوم شركة السودان للاعلان والنشر، ومارست العمل في شتى ميادين الاعلان .

صحيفة حضارة السودان:

بإصدار صحيفة حضارة السودان في فبراير عام 1919م ، يكون السودان قد استطاع ان يجد اللسان الوطني الذي يعبر عنه بإعتبارها أول صحيفة وطنية ، الملكية وطنية التحرير والقراء ، وقام بتأسيسها السيد عبدالرحمن المهدي وانضم إليه السيدان علي الميرغني والشريف حسين الهندي، ورأس تحريرها الأستاذ حسين شريف، استجابة لنداء الأستاذ حسين شريف أول صحفي سوداني رئيس تحرير جريدة رائد السودان الأسبوعية ، والذي أطلق مقولته (شعب بلا جريدة قلب بلا لسان) فجاءت جريدة الحضارة نتيجة لمقالاته التي ظل يطرح فيها قضايا الوطن لتقوية بوادر النهضة الوطنية وقد وفرت منبراً للمجتمع المدني في ذلك الحين ، رغم أن التطورات الاحقة في مسيرتها اتسمت بتبنيها لسياسات الحكم الأجنبي الذي وفر لها الدعم . وقد استشعر الأستعمار الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الصحافة في تحريض وتحفيز حركة الوطنية وتزكية الشعور الوطني ، فصدر الانجليز قانون الصحافة الأول 1930م والذي وضع قيود رقابية صارمة على الصحافة السياسية .

الصحافة في الفترة ما بين 1935 – 1945م:

بدأ ظهور الصحافة الادبية فشهدت هذه الفترة إصدار مجلة النهضة لصاحبها محمد عباس ابوالريشعام 1931م والتي فتحت باباً واسعاً للمثقفين السودانيين المتعطشين للكتابة أُنذاك لنشر إنتاجهم الأدبي ، وكان لها دور بارز في معالجة القضايا الاجتماعية و مجلة الفجر لصاحبها عرفات محمد عبدالله و التي صدرت عام 1934م التي لعبت دورا مهما في مجال الثقافة ثم تلتها صحف عديدة على سبيل المثال امرأة السودان لصاحبها سليمان كشه والتي صدرت في مطلع أكتوبر 1933م واستمرت حتى عام 1935م وصحيفة النيل التي صدرت أغسطس 1935م اصدرها المؤرخ الأستاذ محمد عبدالرحيم وتولى سكرتارية تحريرها الشاعر الكبير التجاني يوسف بشير وقد صدرت عام 1915م وهناك مجلة الكلية وكانت بداية النشاط الصحفي لطلاب كلية غردون، وهناك جريدة المؤتمر التي صدرت عام 1939م وتعاقب على إدارتها نخبة من قادة مؤتمر الخريجين ، و جريدة صوت السودان التي صدرت في مايو 1940م ناطقة بلسان الختمية. و السودان الجديد الأسبوعية والتي أصدرها الأستاذ أحمد يوسف هاشم عام 1944م ويعتبر صدور صحيفة الرأي العام عام 1945م معلماً مهماً في تاريخ الصحافة ومجلة الفجر. وقد اسسها الأستاذ إسماعيل العتباتي ، كما كان للصحافة الإقليمية دورها في تلك المسيرة بصدور صحيفة الجزيرة عام 1942م وصحيفة vigilant عام 1935م، إلا أن أهمها على المستوى الإقليمي كانت صحيفة كردفان التي صدرت عام 1945م واسسها الأستاذ الفاتح النور ، وقد كان لها القدح المعلى في ابراز القضايا الإقليمية وعلى راسها الحكم الإقليمي. وتعتبر هذه الفترة مهمة جداً في تطور الصحافة السودانية إذ شهدت العديد من التطورات السياسية والتي انعكست بدورها على واقع الصحافة السودانية ، ويشير الأستاذ محجوب محمد صالح الى هذه التطورات بقوله: (التغيير الذي طرأ على السياسة البريطانية تجاه مصر والسودان نتيجة لتوتر الموقف السياسي وحرص بريطانيا على أن تؤمن ظهورها في اي حرب قادم مما حدا بها لتغيير سياستها في السودان . فعمدت الى الانفتاح السياسي و السعي لعقد مصالحة مع المتعلمين الذين ظلت تحاربهم منذ ثوره 1924م، وقد أدى ذلك الى توفير قدر كبير من الحريات الصحفية في السودان، ورفع الرقابهاالمباشره للصحف منذ بداية ظهورها ، محاولة

توفير قدر أكبر من المعلومات للصحف تمت بتعيين ضابط صحافة يكون صلة الوصل بين الصحف والحكومة وقد صدر القرار في 1935/2/10م وعدل في 1937م بمنح ذلك الضابط المزيد من السلطات وهذه هي المره الأولى التي تنظم فيها العلاقة بين الحكومة والصحافة في السودان)

الصحافة في الفترة ما بين 1945م-1956م:

في هذه الحقبة وبعد الحرب العالمية الثانية تحرر السودان من ضغوط الحرب وتحررت الصحافة من الرقابة العسكرية التي سادت أيام الحرب ، شهدت انفجاراً في النشر الصحفي لم يسبق له مثيل، فصدرت عشرات الصحف من يومية وأسبوعية وشهرية ولكنها كانت قصيرة الأجل سرعان ما تختفي .

هنالك أسباب أدت إلى حدوث هذه التطورات أهمها :

1. ظهور الصحفي المهنية ، وظهور الصحافة الخيرية المستقلة .
 2. ازدياد توزيع الصحف مع المد الثوري الذي صاحب حركة التحرير .
 3. ازدياد عدد الصحف اليومية الحزبية وغير الحزبية والتوسع في التعبير السياسي.
 4. اكتساب الصحافة مكاناً مهماً باعتبارها المنبر المعبر عن الآمال الوطنية ، وشدت مطالبتها بالتححرر من الاستعمار .
 5. ظهور الصحافة المتخصصة، مثل صحافة العمال والمرأة والصحافة الإقليمية .
 6. انخراط الصحفيون في التنظيمات المهنية فمثلاً في (اتحاد الصحافة السودانية) .
- وشهد هذا العام حدثاً مهماً وهو مولد أول صحيفة مستقلة وهي صحيفة الرأي العام لأن الصحف اليومية التي سبقتها كانت النيل وتعبر عن طائفة الانصار، وصوت السودان و تعبر عن طائفه الختمية و يعتبرها الاستاذ محجوب محمد صالح بداية المهنية في الصحافة وبداية ظهور الصحافة الخيرية الملتزمة بمعايير الصياغة المهنية لذلك مولد صحيفة كردفان معبرة عن الأقاليم ومؤسسها الأستاذ الفاتح النور . فنقلت الصحافة من العاصمة إلى الأقاليم، كما ظهرت صحيفة الأمة كأول صحيفة حزبية تصدر في السودان بل سبقت ظهور الحزب نفسه تلتها صحيفة الحزب المنافس (الأشقاء) .
- كما هذه الفترة شهدت أيضاً ظهور صحف متعددة واختفائها أيضاً. فظهرت صحيفة الأيام كصحيفة مستقلة في أكتوبر 1953م التي أهتمت بتوفير كادر مهني مقتدر واهتمت بتدريبهم بترقية مستوى إخراج الصحف وكانت أول من أدخل الجمع الآلي للحروف، وأول من أدخل الماكينات الدوارة (الروتاري) وأول من أدخل طباعة الأوفسيت ، كذلك أدخلت حجم (التابلويد) إلى الصحافة وقد تبعها عدة صحف كذلك غيرت مواعيد صدورها لتصبح صباحية فحذت حذوها صحف أخرى.

الصحف الاسبوعية:

لعبت ادوارا مهمة فيالمجتمع، فبعضها غلب عليه القابع السياسي وبعضها كانت أدبية مثل صحيفة الاديب لصاحبها السيد أحمد مختار، والشباب لصاحبها عثمان أحمد عمر (عفان) والصرافة للاستاذ عبدالله رجب وعانت هذه الصحف من الغرامات والمصادارات وتعرض أصحابها للسجون مما أدى إلى توقفها عن الصدور .

كما شاركت الأحزاب السياسية في اصدار صحف أدبية مثل صحيفة الحادي المرتبطة بحزب الامة وصحيفة النداء المرتبطة بالحزب الوطني الاتحادي كما اصدر السيد مكي عباس صحيفة الرائد التي كانت

تدعو لجمهورية سودانية كذلك صحيفة هنا امدرمان التي كانت تصدر عن الإذاعة السودانية ومجلة الحياة عن دار الايام ومجلة الصباح الجديد لصاحبها حسين عثمان منصور الا ان قلة الامكانات أقعدت بالصحفيين عن مجارة الصحافة الوافدة.

أما في مجال الصحافة المتخصصة كانت صحيفة العمال التي تولى رئاسة تحريرها الاستاذ فضل بشر ثم الطليعة التي أصدرها اتحاد نقابات عمال السودان كما أنشأت مصلحة المعارف (وزارة التربية فيما بعد). وفي الفترة التي أعقبت ثورة أكتوبر 1964م استطاعت الصحافة السودانية ان تقوم بواجبها الوطني على نحو مسئول حيث تصدرت القضايا الساخنة في تلك الفترة ومنها قضية حل الحزب الشيوعي وحل الجمعية التأسيسية وقضية الدستور ومشكلة الجنوب وغيرها من القضايا واستمرت الصحافة السودانية تجتهد في اداء رسالتها حتى قيام الانقلاب العسكري في مايو 1969م حيث تم تأمين الصحف والشركات والبنوك الاجنبية جميعها ولم تبقى الحكومة إلا صحيفتي الايام والصحافة وكانت تتبعان للاتحاد الاشتراكي و تدافعان عن مواقف الحكومة جكب الى جمب مع وكالة السودان للأنباء . وباندلاع انتفاضة 6 أبريل 1985مناحزت صحيفتا الأياموالصحافة إلى الجماهير، كذلك وكالة السودان للأنباء وتحولت جريدة القوات المسلحة إلى أسبوعية واقتصرت على الجوانب العسكرية واستمرت طوال مدة الحكومة الانتقالية لتظهر الصحف الحزبية المستقلة و المجلات المتخصصة كمجلة الصبيان وهي أول مجلة للأطفالوكانت قد حققت انتشارا واسعا ومجلة النور للكبار كما صدرت الصحف باللغة الانجليزية وكانت البداية بصحيفة Sudan herald وصدرت صحيفة باللغة الاغريقية للجالية اليونانية وصحيفة سودان ستار التي أصدرها الانجليز أبان فترة الحرب، كما اصدرت دار الأيام جريدة مورننج نيوز الانجليزية عام 1954 كما عرف السودان الصحافة الساخرة في صحيفتي التلغراف لصاحبها صالح عرابي وصحيفة الناس لصاحبها محمد مكي .

اذا فقد شهدت هذه الفترة تطورا ملحوظا في صناعة الصحافة في السودان من تحسين نسبي في الطباعة وظهور شركات الاعلان وقيام اتحاد الصحفيين وهي تطورات واكبت الحركة التي حققت الاستقلال لتشهد الصحافة أول نكبة بعد الاستقلال باستيلاء الجيش على الحكم واغلاق كل الصحف الحزبية والسماح لعدد محدود من الصحف المستقلة مما دعا كثير من الصحفيين الى هجر مهنة الصحافة . وفي فترة التعدديهاالثالثه تمتعت الصحافة بحرية كاملة ولم يتم إيقاف أي صحيفة ظهرت صحيفة السياسة و الرايه و الوان و غيرها من الصحف الا ان الصحف واجهت عدة معيقات، كصعوبة الحصول على الورق و ارتفاع تكلفة صنائه الصحافة و تدهور وسائل الاتصال و انقطاع التيار الكهربائي و تعطيل ماكينات الطباعة و نقص قطع الغيار و ازمة الورق و الاحبار و غيرها. وبعثى الإنقاذ إلى السلطة قامت بتعطيل عشرات الصحف الا التي كانت تتدثر بدثارايدولوجية وحكم الإنقاذ. وظلت تصدر القوانين التي تزيد في قمع حرية التعبير وتحد من إصدار الصحف كما تدخلت القوانين الرادعة في مجال الطباعة أيضاً ، و استخدمت الحكومه أساليب توجيه تهم التجسس و التخريب و الخيانه و تطبيق العقوبات الجنائية في قضايا النشر ، واستخدام سلاح الإعلانات للحد من حرية الصحافة، كما ترك لجهاز الامن والمخابرات افساح المجال للحريات او قمعها حسب رؤية السلطة .

الصحافة النسائية السودانية:

ظهور الصحافة النسوية في العالم مرتبط بتطور المرأة وتقدمها الاجتماعي والثقافي ، لذا نجدها قد ظهرت وازدهرت في المجتمعات الغربية أولاً ، إذ أن أول مجلة نسائية ظهرت في الولايات المتحدة منذ عام

(1831م) وأن المرأة دخلت عالم الصحافة في الولايات المتحدة منذ عام (1850م). وبحلول القرن العشرين انتشرت الصحافة النسائية في الدول الأوروبية وتطورت أنواعها لتلبي حاجة المرأة ومطالبها من مجتمع لآخر.

الصحافة النسوية في العالم العربي:

كانت أول دولة عربية عرفت الصحافة النسوية هي مصر . مع ظهور مجلة المقتطف التي صدرت عام1882م من خلال الركن النسائي ، الذي اطلقت عليه باب تدبير المنزل وكان يعالج شئون البيت وتدبير الطعام والملبس والشراب والزينة . وفي عام 1892 أنشأت فتاة لبنانية اسمها هند نوفل اول مجلة نسائية تحت اسم «الفتاة» ، حيث كانت تصدر شهرية وتهتم بشئون المرأة وتقدم لها ما يساعدها في حياتها. كما كانت تعرض المرأة على الكتابة والتعبير عن نفسها ، وأن ذلك لا يحط من قدرها ولا يخدش أدبها كما كان شائعاً في ذلك الوقت. ولكنها لم تستمر طويلاً إذ توفيت مالكتها في عام (1894م)⁽¹⁷⁾ وبالمتابعة لظهور الصحافة النسوية في الدول العربية نجد أن لبنان جاء في المرتبة الثانية بصدر «فتاة لبنان» في عام (1904م)، ثم سوريا (1910م) «بالعروس» ، تبعتها العراق عام (1923م) «ليلي» ، فنونس (1936م) ثم السودان جاء في المرتبة السادسة (1946م) «بنت الوادي» يليه الأردن (1950م) فصدرت مجلة فتاة الغد ، وكانت الكويت الدولة الخليجية الاولى(1965م). فبعد تونس ظهرت الصحافة النسائية في ليبيا (1964م) ثم الجزائر والمغرب عام (1970م) وأخيراً موريتانيا في عام (1983م)⁽¹⁸⁾

باكورة الصحافة النسوية السودانية(مجلة بنت الوادي):

صدرت « بنت الوادي » كأول مجلة نسائية اجتماعية أدبية أصدرتها تكوي سركسيان الأرمنية الأصل في (1946م)⁽¹⁹⁾ وكان للتنظيمات النسوية الثقافية واشتداد الحركة الوطنية دور مقدر في صدورها. فمثلت مدرسة جديدة في حياة المرأة السودانية ، ووجدت تفاعلاً وترحيباً كبيرين وسط المتعلمات ، ونجحت نجاحاً كبيراً في كشف الجوانب العامة لقضية المرأة في ذلك الوقت ، فعمدت على إرشاد ربات البيوت والأمهات للعناية ببيوتهن وأطفالهن . وهدفت لرفع مستوى المطبخ والاهتمام بالنظافة والنظام للمنزل. ورغم أنها كانت تحرر بأفلام رجالية ما عدا بعض المقالات والأخبار كانت تكتبها نساء، إلا أن فكرة المجلة قد دفعت الكثير من الأقلام النسائية لاقتحام مجال الصحافة اليومية، فكتبت الكثيرات بأسماء مستعارة مدافعات عن قضية المرأة ومناديات بأهمية تعليمها وخروجها للعمل، ومطالبات بفتح المزيد من الفرص والمجالات لها، وإقناع المجتمع بأهمية ذلك بل وجوبه لينهض ويواكب الأمم. كما اهتمت بالتغذية والادب النسائي والقصص والشعر. الا ان تجربة « بنت الوادي » لم تستمر طويلاً، إذ توقفت بعد عامين فقط، بسبب الصعوبات المادية. لأن صاحبها كانت تصدرها على نفقتها الخاصة ولم تجد دعماً من أية جهة ، مع قلة عدد النساء المتعلمات وانعكاسه على التوزيع مما أدى إلى الخسارة المادية . كما أنها أول تجربة في هذا المجال. بينما يرى آخرون ان من أسباب توقفها أيضا يرجع الى انها لم تقم بفتح آفاق جديدة للمرأة تمس جوهر قضاياها في تلك المرحلة . ولم تترك اثرا في خدمة قضاياها مما جعل تجاوب النساء معها ضعيفا .

مجلة صوت المرأة:

لم تظهر صحيفة نسوية أخرى إلا مع مطلع الاستقلال حيث صدرت مجلة « صوت المرأة » من تنظيم الاتحاد النسائي السوداني عام (1955م)²⁰ فكانت ان ارتبطت صحافة المرأة السودانية بتطور وضعها في المجتمع ، وقد القت الثقافة السائدة والتقاليد الموروثة بظلالها على مسيرة ولوج المرأة أبواب الصحافة ، ذلك إن الصحف النسائية ارتبطت بنهضة المرأة المتعلمة وبحركتها النسائية فيما بعد .

تقول محاسن عبدالعال (ان مناقشة الفكرة في إصدار مجلة نسائية لتحقيق هذا الهدف ، تم في اجتماعات رابطة النساء الشيوعيات ، ذلك التنظيم السري الذي كان يعمل إبان الاستعمار .وبعد مداوات مثمرة تم الاتفاق على عرض الفكرة للجنة الاتحاد النسائي المركزية على أن تتحمل مسئولية رئاسة تحرير المجلة الأستاذة فاطمة احمد إبراهيم التي كانت عضواً في لجنة الاتحاد النسائي المركزية وبعد الاتفاق على اسم المجلة «صوت المرأة» تقدمت الأستاذة فاطمة احمد إبراهيم للجنة المركزية للاتحاد النسائي بالفكرة للمساهمة في دفع الرسوم التي يتطلبها إصدار المجلة ، فوجدت الفكرة قبولاً حسناً من رائدات الحركة النسائية في لجنة الاتحاد النسائي المركزية واللائي تقدمن بتبرعاتهن لإصدار المجلة، وصدر العدد الأول من مجلة صوت المرأة في يناير 1955 واسندت رئاسة التحرير للأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم ، وضمت أسرة التحرير محاسن عبد ال عال و وقد كنت عضوة باللجنة المركزية للاتحاد النسائي والسيدة نعيمة بابكر الريح وقد كانت أيضاً عضوة بلجنة الاتحاد النسائي المركزية والأستاذة ميمونة مبرغني حمزة والسيدة فتحية محمد الفضل والسيدة دولت محمد حسن والسيدة فوزية حسن اليمنى كأول امرأة تقود عمل الكاريكاتير في المجلة. وبعد سنوات قليلة انضمت الأستاذة آمال عباس لأسرة التحرير. بالإضافة الى اخريات منهن عائشة موسى ، فاطمة النعيم ، محمودة إبراهيم ياجى ، بتول زروق ، وضمت إدارة المجلة كل من خديجة محمد احمد سعاد مناع ، سهير عبدالقادر ، ليلي عباس، سلوى عبدالقادر ، وهيبه النعيم . بعد ثورة أكتوبر (1964م) وفي فترة الحكم الديمقراطي (1965 - 1969م) عاشت « صوت المرأة » قمة نجاحاتها. إذ ازدادت نسبة توزيعها بصورة كبيرة ، ودخلت البيوت والمدارس والمكاتب. وكان لها شرف أن تكون رئيسة تحريرها أول امرأة تدخل البرلمان ، وبأغلبية ساحقة عن دوائر الخريجين . ولكن ذلك لم يدم طويلاً إذ توقفت إثر انقلاب مايو (1969م)⁽²¹⁾

بعد أن حل الاتحاد النسائي الذي كانت تصدر عنه ، وإن حاولت الصدور سراً (2). لم تقتصر المجلة على تناول القضايا التي تخص المرأة السودانية فقط بل تناولت أيضا قضايا المرأة خارج الحدود . ومن أبرز القضايا التي عالجتها المجلة نشاط الهيئات النسوية . ومن أبوابها نحو النور ،امراضنا النفسية ،مع المرأة العاملة ،ادب فن شعر، رسائل المرأة في الأقاليم الخ كما كانت لسان الاتحاد النسائالسوداني.ولها وجهة اشتراكية واضحة وتصدر شهرية .

صحيفة « المنار » :

ترأست تحريرها ثريا أمبابي ثم سعاد الفاتح. مع أسرة تحرير تتكون من الأستاذات « حكيمات حسن سيد أحمد ، منيرة عبد المطلب ، صفية النور ، وهي مجلة شهرية ثقافية اجتماعية ، صدر العدد الأول فيها في ديسمبر 1955. توقفت عن الصدور بعد عام واحد، إلا أنها عادت عام 1946 وتوقفت مرة أخرى . - كانت تلتزم بالكتابة عن الجوانب الإسلامية في تناولها للموضوعات والقضايا المتعلقة بالمرأة .هاجمت بشدة الاتجاهات اليسارية واستخدمت كثيراً الأسلوب الساخر (الكاريكاتير) لهذا الغرض .وكانت تهتم بشئون المرأة . وقد جاء صدورها لضرورة اقتضتها الحركة الإسلامية في السودان، خاصة بعد ظهور صحافة نسوية تحمل أفكاراً وتوجهات يسارية تقدمية تدعو إلى أهمية عمل المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية- « كصوت المرأة » ، ووجود تيارات فكرية حول قضايا المرأة داخل الحركة النسائية ، وبروز

أهمية الصحافة النسائية كأداة مهمة للتغيير ونشر الثقافات المختلفة. وكانت معبرة عن التوجه الإسلامي ، ومن أبوابها اخبار المرأة ، التأليف والنشر ، مع الطبيب، تأملات وخواطر، صفحة للرياضة، والشئون المنزلية، الاداب والفنون، وكانت تصدر مرة في الشهر .

مجلة القافلة:

صدرت عام 1956 وهي ثقافية شهرية الا انها توقفت عام 195، صاحبة الامتياز حاجة كاشف بدري . كانت تصدر في حجم أقل من القطع المتوسط وعدد صفحاتها 62 صفحة ، ورغم ما ذكرته صاحبة الامتياز عن مجلتها بأنها غير نسويه بل ثقافية جامعة . نجدها أقرب إلى النسائيه لأن معظم مواضيعها خصصت لمعالجة قضايا المرأة والمطالبة بحقوقها السياسية والاجتماعية . وقد كان يحرق معها عدد من المثقفين والمثقفات، ولكنها أيضاً لم تستمر طويلاً إذ توقفت بعد عام واحد فقط مما جعل أثرها ضعيفاً. حاولت المجلة الالتزام بخط وسطي نوعاً ما في سياساتها التحريرية ، بين مجلة صوت المرأة ومجلة المنار. ومناهم أبوابها أضواء سياسية، لمحات من تاريخنا، بين الناس، شعر المرأة، نافذة على العالم، قافلة الحب، بريد المجلة، وتقول صاحبة امتيازها حاجة كاشف ان المجلة ثقافية عامة اهتمت بقضايا المرأة الثقافية والسياسية ..

مجلة حواء الجديدة:

صدرت مجلة « حواء الجديدة » في مارس عام (1969م) من دار « الأيام » للطباعة والنشر . . كانت مجلة نسويه ثقافية اجتماعية أسبوعية ، اهتمت أكثر بدور المرأة التقليدي . وترأست تحريرها الأستاذة أسماء عبيد الملقبة «ببنت الشمال» تعاونها في الإدارة عصمت عبد الجواد المصرية الجنسية . ومن الأقسام التي ساهمت في تحريرها الأستاذات آمال سراج ، عفاف صفوت ، جليلة عبد الله، سعاد أبو عاقلة وزينب الفاتح . وصدرت هذه المجلة لمدة عام واحد حيث توقفت في مارس (1970م) بعد صدور قرار تأميم الصحافة. تشابه مجلة حواء المصرية الى حد كبير صدر عنها أربعين عددا . وقد شاركت في تحريرها جليلة عبد الله، آمال مينا ، محاسن سعد ، عفاف صفوت، زينب الفاتح ، سعاد أبو عاقلة، آمال سراج . وقد صدر منها أكثر من 40 عدداً .

مجلة المرأة الجديدة:

- تم إصدارها بالاتفاق بين اتحاد نساء السودان ودار الأيام في الستينيات ولم تستمر طويلاً.
- مجلة الأسرة السعيدة:
- صدرت في أبريل 1974م - ربع سنوية وتصدر من لجنة النشر والبحوث بجمعية تنظيم الأسرة السودانية. تولت رئاسة تحريرها سيدة عبادي حتى مارس 1978م . ثم محمد عثمان علي عثمان. استمرت في الصدور حتى منتصف التسعينيات ولكن ليس بصورة منتظمة. ومن أهم كتابها علي عبد القادر ، محجوب طه عثمان ، محمد عثمان علي عثمان ، عاطف صغيرون ، سميرة مدني، د. زينب الفاتح البدوي، د. معتصم أبوبكر.

مجلة «المرأة الجديدة» :

بعد انقلاب مايو 1969م كنظام عسكري تحول إلى نظام شمولي بتكوين مؤسساته السياسية والتنفيذية والتشريعية والشعبية تأسس اتحاد نساء السودان في يونيو 1971م بعد حل الإتحاد النسائي السوداني _ فبدأت مرحلة أخرى من مراحل الصحافة النسائية إذ أن الصحف النسائية في ظل مثل هذا

النظام والناطقة باسم التنظيم لها لونيته الخاصة. وبالرغم من استقلالية التنظيم النسائي في حدود قانونه ولوائحه التنظيمية، إلا أنه فكراً ملتزم بالتوجه السياسي للنظام ، ومن ثم ملزماً بالعمل على نشر فكره ، «فصدرت مجلة المرأة الجديدة ناطقة باسم اتحاد نساء السودان الذي كونته حكومة مايو بديلاً عن الاتحاد النسائي، بالتعاون مع دار « الأيام » للطباعة والنشر ، والتي أصبحت مملوكة للدولة بعد التأميم ، وترأست تحريرها الأستاذة نفيسة كامل ولكنها توقفت عن الصدور .وترى الأستاذة نفيسة محمد الأمين ان توقفها يرجع الى عوامل اهمها يعود في المقام الأول إلى الانشغال في بناء مؤسسات النظام بصورة شاملة في العاصمة والمديريات ثم الأقاليم فيما بعد وكذلك للهزات السياسية التي تعرض لها النظام من القوى المعارضة له كما أن الظروف التي تأسس فيها الاتحاد بعد حل الاتحاد النسائي السوداني كانت معقدة وبالغة الحساسية.

مجلة نساء السودان:

أصدرها اتحاد نساء السودان وهي شهرية تعني بشئون المرأة السودانية عامة صدر العدد الأول منها في مارس 1983م وثمان النسخة 30 قرشاً. رئيس مجلس إدارتها ورئيسة التحرير نفيسة أحمد الأمين، المدير الإداري سعاد إبراهيم عيسى، سكرتارية التحرير سنية مصطفى المحامية، و ستنا شيبون، نجيب نور الدين، إحسان إبراهيم، السر دوليبي. صمم العدد الأول حسن الحميدي وتعاقب آخرون على التصميم والإخراج والتنفيذ من ذوي الخبرة والتخصص، ثم أصبح للمجلة مستشاران هما د. إسماعيل الحاج وحسن أحمد التوم، وقد صدرت المجلة عن الأمانة العامة لاتحاد نساء السودان ، كمجلة شهرية اجتماعية ثقافية تهتم بشئون المرأة وقضاياها مع إبراز انجازات الحكومة بشأنها. وقد توقفت هذه المجلة عن الصدور نهائياً بعد انتفاضة مارس أبريل (1985م) بانتهاء الحكم العسكري الثاني. وتقول عنها رئيسة تحريرها آنذاك نفيسة احمد الأمين (...مجلة نساء السودان صدرت بعد دراسة جدوى متأنية ، وأن مرحلة الإعداد لها تمت بطريقة علمية لضمان استمراريتها خاصة من جانب إعداد مواد الأبواب الثابتة، وقد جاء كله في إطار توجه اتحاد نساء السودان نحو التوثيق وأهميته، وذلك بعد أن كوّن الاتحاد مكتباً في لجنته التنفيذية للتوثيق والنشر برئاسة الأستاذة سعاد إبراهيم عيسى، وهي أكاديمية ناشطة تعمل دائماً بأسلوب علمي بعيداً عن الارتجال ... ومن جانب آخر فإن عدداً كبيراً من مؤسسات اتحاد نساء السودان كنّ من مؤسسات الحركة النسائية في السودان، ومن مؤسسات الاتحاد النسائي السوداني، نقطة التحول الأساسية في حركة المرأة بالسودان. هذه كلها عوامل ساعدت في صدورالمجلة بصورة سليمة واستطاعت أن تستكتب عدداً مرموقاً من الكتاب والأدباء والصحفيين⁽²²⁾

مجلة أسرتي:

في منتصف التسعينيات، دخل الإتحاد العام للمرأة السودانية في شراكة ذكية مع دار الإنقاذ للطباعة والنشر لإصدار مجلة (عزة)، مناصفة بين الشريكين ولم تدم تلك الشراكة طويلاً فقد انتهت بتوقف مطبوعات الدار آنذاك وبعدها تحمل الإتحاد مسئولية إصدار المجلة منفرداً .. وقد رأى الإتحاد تغيير سم الإصدار إلى (مجلة أسرتي) التي تأسست في يونيو 1996 كإصدار اجتماعية تعبر عن المجتمع والأسرة في السودان، ورأست تحريرها آنذاك الأستاذة عفاف بخاري حيث توقفت عن الصدور بعد عام ونصف العام. لتعاود الصدور مرة أخرى في يوليو 1999م بشكل جديد وأسندت رئاسة تحريرها للأستاذة نبيلة عبد المطلب ، وبعد عام

رجعت رئاسة تحريرها ثانية للأستاذة عفاف بخاري، ثم أعقبتها على رئاسة التحرير الأستاذة فايزة شوكت منذ العام 2002م وحتى تاريخ توقفها .

صفحات المرأة بالصحف:

لجأت الصحافة العامة لتخصيص صفحات خاصة بالمرأة ، تتناول موضوعات خاصة بها كأمراة، فلم تقتصر صحافة المرأة على إصدار المجلات والنشرات فحسب، وتأتي صحيفة الصراحة كأول صحيفة سودانية تناولت قضية المرأة بفاعلية وجدية. وفي ورقته «تناول صحافة المرأة السودانية لقضاياها » والتي قدمها من خلال لجنة توثيق الصحافة السودانية بالمجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية ، محللا لصفحتي المرأة بصحفتي الصحافة والأيام من 1975 الى 1980 ، طرح بعض مامتيزت به صفحات المرأة في هذه الصحف نذكر منها :

- اهتمت صحيفة الصحافة بقضايا المرأة من خلال الصفحة الخاصة بها من ناحية الموقع أكثر من الأيام حيث أفردت معظم صفحات المرأة بالجهة اليسرى من الصحيفة.
- استمرت صفحة المرأة بصحيفة الأيام ولمدة خمس سنوات وبمعنوان واحد وهو (المرأة الجديدة) وبإشراف الأستاذة فائزة شوكت، مما يشير إلى أن الصفحة استقرت تحريراً وإخراجاً وخبرة .
- ولكن قد اختلف الوضع في صحيفة الصحافة، إذ تعاقب على تحرير الصفحة بداخلها أربع صحفيات وهن: رقية السيد الطيب ، آمال مينا، زينب أزرق، نور تاور، كما تعددت أسماء تلك الصفحة (عام المرأة، المرأة، التحالف.... والمرأة النصف الآخر)، ولاشك أن عدم الاستقرار هذا قد أثر كثيراً على دور الصفحة في توصيل المادة الصحفية للقارئة بصورة مبرمجة أو أهداف واضحة.
- لم تكن تلك الصفحات تصدر بصورة منتظمة إلا أن صحيفة الأيام كانت أفضل من الصحافة، في استمراريتها .
- عدم وجود سياسات تحريرية أو إخراجية واضحة تجاه قضايا المرأة في الصفحتين.
- ركزت الصفحتان على الأدوار التقليدية للمرأة، وإبراز كل ما يتعلق بالأنوثة من مكياج وأزياء وغيرها متجاهلة دورها في التنمية والاقتصاد.
- استخدمت الصفحتان في الصحيفتين الصور الكبيرة، خاصة في الموضة واللبس، والمعروف أن للصورة قيمة عظمى داخل صفحات المرأة، والمجلات النسوية، وصفحات الرياضة. تتغير النواحي الإخراجية في الصحيفتين بصورة مستمرة، دون الاعتماد على مدرسة إخراجية محددة أو ما كيت ثابت.
- المساحة الكلية المفردة لقضايا المرأة من صفحتي المرأة بالصحيفتين هي (52078) سم مربع وهي بالتالي تساوي (71.73%) من المساحة الكلية لعدد صفحات المرأة وهي (72600) سم مربع أي متوسط ثلاثة أرباع الصفحة الكاملة.
- ركزت الصفحتان على النواحي السياسية لقضايا المرأة، بينما أهملت جوانب هامة أخرى لها. كما أهملت الصفحتان كثيراً من الأحداث العلمية والمحلية المتعلقة بقضايا المرأة والتي وقعت متزامنة مع إصدار الصفحات.

المؤسسات وصحافة المرأة:

أصدرت عدد من المؤسسات التعليمية مجلات خاصة بالمرأة وقضاياها .

مجلة كلية المعلمات:

أصدرتها كلية المعلمات بمبني عام 1956. كانت تصدر سنوياً وتوقفت بعد أربع سنوات من صدورها. أسرة تحريرها تتكون من ثريا سلامة ، دار السلام كبر ، أحمد محمد صالح. غلافها سميك بلونين، القطع أقل من المتوسط، عدد صفحاتها 60. يرى د إسماعيل ان المجلة كانت ضعيفة الاخراج اهتمت بالجوانب التربوية الخاصة بالمرأة. وهي أقرب للنشرة التربوية الثقافية ، تهتم بطالبات الكلية وخريجاتها على وجه الخصوص ، ثم بالمرأة المتعلمة عامة .

مجلة النصف الواعد:

مجلة النصف الواعد « التي تصدرها جامعة الأحفاد منذ عام (1967م) حيث كانت سنوية تصدر ضمن احتفالات الجامعة بيوم المرأة العالمي (8 مارس). تتكون أسرة تحريرها من الطالبات تحت إشراف أستاذ اللغة العربية. وبعد إدخال مادة الإعلام ضمن برامج الجامعة الأكاديمية في عام (1993م) أصبحت تصدر ثلاث مرات عن جمعية الإعلام. وهي مجلة نسوية ثقافية اجتماعية تقدم قضايا الطالبات والمجتمع في إطار الثقافة العامة. وتعمل لاكتشاف وصقل مواهب الطالبات في الكتابة الصحفية. وهي غير واسعة الانتشار إذ توزع داخل الجامعة وبعض الجامعات على سبيل التبادل الثقافي . وهي مستمرة الصدور تحت إشراف وحدة توثيق الدراسات النسوية.

فن الكاريكاتير في الصحافة النسائية:

اهتمت مجلة صوت المرأة بفن الكاريكاتير حيث أفردت صفحة خاصة به، وكانت تشرف عليها الأستاذة فوزية حسن اليمنى طيب، والتي كانت من أوائل خريجات كلية الفنون الجميلة من المعهد الفني كما كانت أول امرأة تختار مجال الكاريكاتير وقد كانت صفحتها تطرح ببلاغة صوراً كاريكاتيرية تعبر عن معاناة المرأة وما تتعرض له من ظلم واحفاف . كما كانت رسومات الكاريكاتير تطرح قضايا المجتمع بطريقة تجذب القارئ الذي يجد فيها ما يشفى غليله حول الممارسات السلطوية التي تنتهك حقوقه وتمتهن كرامته. وتقول الأستاذة محاسن عبدالعال، وهي تنتمي لاسرة تحرير المجلة: كانت لصفحة الكاريكاتير دور مميز في زيادة توزيع المجلة إذ لم تكن هناك آنذاك جريدة يومية تقدم الكاريكاتير. هذا وقد درج بعض القراء أن يتصلوا بالمجلة ليطلبوا أن يعبر رسم الكاريكاتير عن قضايا تعنى المجتمع وقد كانت هناك استجابة من جانب سيدة الكاريكاتير مما أثرى الصفحة والمجلة في آن واحد ، كما ترجمت رسومات الكاريكاتير الكثير من مشاعر المرأة والشعب في أشكال ساخرة ومعبرة وجريئة ، حيث كانت الصور فيها تغنى عن مئات الكلمات، كما كانت هناك اجتماعات أسبوعية لأسرة التحرير، لمتابعة توزيع المجلة وللتحضير لإصدار العدد الجديد وقد درجنا على تبادل الخبرات والمعلومات، لنتمكن من تحرير كل الأبواب بالمعلومات الكاملة ولمتابعة كل ما يدور في المجتمع فيما يخص المرأة والوطن. ذلك لضمان صدور المجلة حافلة بكل ما يطلبه القراء من نساء ورجال وشباب وعرض رسائلهم وآرائهم على صفحات المجلة.

خصائص الصحافة النسائية :

ونخلص من خلال هذا السرد التاريخي الى الإشارة الى اهم الخصائص التي تميزت بها الصحافة النسائية في السودان .

- كانت تعاني من مشكلات متعلقة بالتمويل والطباعة والتوزيع خاصة بعد ان أصبحت الصحافة صناعة عالية التكلفة، حيث انها كانت تحتاج الى تجهيزات فنية عالية التكلفة .
- عدم الاستمرارية وقصر فترات الصدور.
- نقص التدريب والتأهيل للصحفيات خاصة ما يتعلق بصناعة المجلة وانتاجها وتسويقها
- كانت عبارة عن صحافة مركزية تتركز في العاصمة وتأثيرها داخل الخرطوم إذا استثنينا صفحات المرأة بالصحف اليومية.
- لم تكن جاذبة لاصحاب المال ربما لأنها ضعيفة العائد المادى
- تناولت في بداياتها قضايا جوهرية للمرأة السودانية مما كان له الأثر الثقافي والاجتماعي على القارئات. رغم قصر فترات صدورها.
- على صعيد المتلقي، نجد عقبات كثيرة مثل نفشي الأمية وسط النساء، وعدم المقدرة المالية على شراء الصحف، خاصة مع وجود منافس قوي وأرخص وهو الإذاعة، فضلاً عن صعوبة توصيل الصحف نفسها للمتلقي.

في محاولاتها التكيف مع المطالبات الاجتماعية في اطار نظريته للمرأة ، في كثير من الأحيان كانت الصحفيات يكتبن بأسماء مستعارة - نفيسة أحمد الأمين (بنت النور)، نفيسة كامل في مراسلاتها مع طه حسين الاديب المصرى المعروف . حجة كاشف باسم شورة ارتبط بعضها بانظمة سياسية وعبرت عن توجهات ايدولوجية انتمت لها .

انجازات صحافة المرأة في السودان:

- أنها بادرت بغرس الاهتمام بالقراءة والمتابعة لدى النساء المتعلمات ، وأزكت روح النقاش والحوار حول ما يكتب في الصحافة النسائية ، مما جعل قضية المرأة تناقش على مستوى المجتمعات عامه .
- جعلت أصحاب القرار من رجال يلتفتون إلى قضايا كقضايا حيوية
- ساهمت في تشجيع النساء على ارتياد مجال الرواية
- صحيفة صوت المرأة مثلت بداية حقيقية لصحافة المرأة واقواها ظهوراً وتأثيراً واقترباً من المهنية الصحفية والرؤية الفكرية .

قضايا تناولتها صحافة المرأة:

ركزت صحافة المرأة على قضايا محددة حسب الحقب التاريخية التي صدرت في زمانها ، كما عبرت عن الأوضاع التاريخية والاجتماعية والسياسية التي أصدرت خلالها . ومع حركات التحرر التي انتظمت دول العالم الثالث ، اشتركت الصحافة النسائية بفاعلية في هذه الحركات، فكانت قضايا مثل تحسين وضع المرأة وضرورة خروجها الى العمل وتحررها الاقتصادي والتحرر من الانعتاق من التقاليد البالية ، وغيرها تتصدر

قائمة القضايا التي تناولتها صحافة المرأة آنذاك . كما ركزت أيضا على قضية محو امية النساء ، ومحاربة الغلاء والعبادات الضارة مثل حلقات الزار وعادة الشلوخ ، وزواج القاصرات وغيرها من الموضوعات

معيقات الصحافة النسائية:

المرأة السودانية أجمت لوقت طويل عن ارتياد مجال العمل الصحفي وذلك يرتبط بعوامل أهمها:

1. سطوة التقاليد الاجتماعية التي تدفع بالكثيرات لاختيار مهن أخرى غير مهنة الصحافة إذ انها تعتبر مهنة ذات طبيعة خاصة.

2. مشقة العمل في هذه المهنة التي اطلق عليها مهنة المتاعب وتستغرق من المشتغلين بها وقتاً كبيراً وجهداً ونشاطاً متصلين.

ويرجع السبب إلى انخفاض معدلات مشاركة المرأة الصحفية الكمية والنوعية إلى عدم تشجيع الرجل (وهو متخذ القرار) لإسهامات المرأة في ميدان الصحافة:

– المرأة الصحفية نفسها سرعان ما تستلم لدواعي عزلها ، وتترك ساحة العمل الصحفي دون رجعة فكثير من الاسماء النسائية تساقطت من ذاكرة المهنة مما أدى إلى انقطاع التواصل بين الاجيال.

– هنالك أسباب تختص بها الصحافة عامة والصحافة النسائية خاصة ، مما يجعل مكانة المرأة فيها لا تتسم بالثبات أهمها أن العديد من المجلات التي أصدرت لم يكتب لها الاستمرار لأسباب منها:

أ. عدم توفر الامكانيات إذ كان معظمها يمول ذاتياولا يتلقى دعماً حكومياً.

ب. أما المجلات التي كانت تمولها الحكومات فالسياسة التحريرية بها تتأثر سلباً وإيجاباً باتجاهات الوضع الحاكم.

3. النظرة الضيقة لمشاركة المرأة من قبل متخذي القرار:

– المرأة الصحفية نفسها سرعان ما تستلم لدواعي عزلها وتترك ساحة العمل الصحفي دون رجعة فكثير من الاسماء النسائية تساقطت من ذاكرة المهنة مما أدى إلى انقطاع التواصل بين الاجيال.

– هنالك أسباب تختص بها الصحافة عامة والصحافة النسائية خاصة مما يجعل مكانة المرأة فيها لا تتسم بالثبات أهمها أن العديد من المجلات التي أصدرت لم يكتب لها الاستمرار لأسباب منها:

ت. عدم توفر الامكانيات إذ كان معظمها يمول ذاتياولا يتلقى دعماً حكومياً.

ث. أما المجلات التي كانت تمولها الحكومات فالسياسة التحريرية بها تتأثر سلباً وإيجاباً باتجاهات الوضع الحاكم.

4. النظرة الضيقة لمشاركة المرأة من قبل متخذي القرار.

5. المضامين التي يتم تناولها والتي تخص المرأة لا تعرض بطريقة تستجيب لقضيتها كما أن كثيرات من كاتبات الاعمدة يتناولن الشأن العام ولا تجد مشاكل المرأة نفسها من يتصدى لها (فالجمره يجب أن تحرق الواطيه).

- عدم حصول الصحيفة على التدريب والتأهيل اللازم جعل عطاءها ضعيفاً مقنعاً في معظم الأحوال .
- مركزية الصحافة النسائية جعل من الشعب تعاطيها مع قضايا المرأة الريفية أو التجارب مع مشكلاتها.
- المجلات النسائية كانت عبارة عن مجلات عاصمية محدودة الأثر.

خاتمة:

الواقع الذي عكسناه يعرض بعض ملامح وضع المرأة عموماً عبر الحقب ، وتعتبر مكانة المرأة الصحفية جزء أصيل فيه إذ أنه الوعاء الذي تشكلت فيه مكوناتها الثقافية والإبداعية فتبدت آثاره عليها ، كما تناولت الورقة الوضع الصحفي عموماً مستعرضة تاريخ الصحافة السودانية ، وعلاقتها بالحركة الوطنية وانها مثلت وعاء استوعب التيارات الفكرية المختلفة التي عملت على استقلال السودان. اما الصحافة النسوية ك مؤسسة حديثة أدخلت على مجتمع تقليدي قدمت عديد من التنازلات من اجل رفع الوعائ النسائي من خلال المناداة بالتعليم والانعتاق من التقاليد البالية ، واستسلام النساء لوضاعهن دون مقاومة. غير أن الصحفية ربما تعتبر أكثر تمرداً على سياج الثقافة المقيدة للمرأة ، إذ أن اقتحام هذا المجال يعتبر اشارة إلى ايجابية أكثر وشجاعة وقدرة على التحمل تميز بها العمل الصحفي عموماً.

التوصيات:

- استهدافاً لتطور صحافة المرأة في السودان نطرح مجموعة من التوصيات، يمكن أن تكون مفيدة في مجال التطوير وذلك على النحو التالي:
1. توصي الدراسة بوجود اصدار مجلات خاصة بالمرأة تسهم في الحياة الفكرية سواء كانت تقليدية او صحافة الكترونية مستفيدة من نجاحات النساء في الماضي وتقديمهن لصحافة رسالية وتجاوز الاخفاقات التي تعرضت لها الصحافة النسائية في الماضي .
 2. افراد صفحات خاصة بالمرأة في الصحف التقليدية او الالكترونية وتشجيع الصحفيات على تناول القضايا الخاصة بالمرأة على صفحاتها.
 3. تصميم حملات صحفية تركز على القضايا المهمة مثل:
 - تكثيف حملات محو الأمية، وفرض إلزامية التعليم.
 - العمل على تطوير المرأة الريفية.
 - القضاء على العادات والتقاليد الضارة والتي تتمسك المرأة بها أكثر من الرجل وكذلك الاهتمام بالتربية الإسلامية.
 - الاهتمام بتربية النساء لمناهضة التيار السالب للعوامة.
 - تقديم م بدائل للصحافة تستطيع الصمود امام الغزو الثقافي .
 - تعريف المرأة بحقوقها بحقوقها وواجباتها تجاه أسرتها ومجتمعها.
 - ضرورة تنمية الوعي السياسي للمرأة السودانية وفتح آفاق للمرأة للمشاركة في الجمعيات والتنظيمات.

- توسيع مشاركة المرأة في فرص التدريب والتأهيل.
- الاهتمام بالثقافة الصحية للمرأة.
- 4. استيعاب المفاهيم الخاصة بمهنة الصحافة باعتبارها صحافة المتاعب.
- 5. توصي هذه الورقة دور الصحف والجهات الإعلامية في السودان بالاهتمام بالصحافة المتخصصة عموماً تحريراً وإخراجاً، وعلى وجه الخصوص صحافة المرأة باعتبارها صحافة موجهة وذات رسالة.

الهوامش:

- (1) منهج البحث التاريخي ، حسن عثمان ، القاهرة ، دارالمعارف ، 1980 ، ص 20
- (2) علي القيم، المرأة في حضارات بلاد الشام القديمة ص14-26
- (3) عمر حاج الزاكي، دور و مكانة النساء الملكيات في المملكة المروية ص3-4
- (4) نفس المرجع ص29
- (5) رباح الصادق المهدي - المرأة السودانية من التزكية الى المهديية ورقة قدمت في مؤتمر المهديية، جامعة الاحفاد للبنات يناير 2020
- (6) zeinabel-fatihel-badawi, the development of sudanese women movement, khartoum the ministry of information and social affairs
- (7) انظر الطيب محمد الطيب، المسيد ص244-245
- (8) هل ج 2 ص52
- (9) محمد ابراهيم، الاثار الكاملة للإمام المهدي ج1 ص 69
- (10) nawarel-shekhmahjoub, sudanese women during the mehdiya 18811898-- m.a. university of bergin, spring 1992, p 10
- (11) فاطمة احمد ابراهيم، طريقنا للتحرير مطبعة مصر سودان، 1962، ص16
- (12) زينب الفاتح البدوي، مرجع سابق ص 4
- (13) زينب عبدالرحمن ازرق، من خصائص لغة النساء بامدرمان، بلحث مقدم لإيستفاءالجزؤ الثاني من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغات السودانية و الافريقيه ، معهد الدراسات الاسيويه و الافريقيه جامعه الخرطوم 1994 ص 18
- (14) نفيسة كامل ، المرأهالسودانيه بين الماضي و الحاضر، الخرطوم ، 1994 ، ص59
- (15) نفس المرجع ص 115
- (16) محجوب عبدالملك بابكر، بين السياسه و الصحافة في السودان، بالخرطوم، صولو للطباعه و النشر، 2001 ص9
- (17) صلاح عبد اللطيف. الصحافة المتخصصة ، ص5
- (18) إسماعيل إبراهيم . الصحافة النسائية في الوطن العربي ، ص 22.
- (19) نفس المرجع ص26
- (20) سعاد إبراهيم عيسي . صورة المرأة في الصحافة السودانية .- رسالة ماجستير لنيل الدبلوم العالي في الإعلام ، غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، ص42
- (21) محاسن عبدالعال، مجلة صوت المرأة ، ورشة توثيق الصحافة السودانية، الخرطوم، مجلس الصحافه و المطبوعات الصحفية
- (22) نفيسة احمد الامين، مجلة نساء السودان ، ورشة توثيق الصحافة السودانية، الخرطوم، مجلس الصحافه و المطبوعات الصحفية

الدور السياسي للمرأة السودانية (350 - 1964م)

مركز بحوث ودراسات حوض
البحر الأحمر

د. نجاة أبو القاسم محمد أبو القاسم

المستخلص:

ظلت المرأة السودانية منذ القدم وحتى يومنا هذا تقوم بدور ريادي وعظيم اخطت دربه الجسورات في مروي وحملت رايته مناهضة ومقاومة ضد المستعمر النساء في العهود اللاحقة لذا هدفت هذه الدراسة والتي جاءت بعنوان الدور السياسي للمرأة السودانية (350م-1964م لكشف هذه المشاركة بحسب وضع المرأة في الفترات التاريخية والظروف السائدة وقتذاك من شكل الحكم والسياسة القائمة الأمر الذي جعل مشاركتها تعلق وتنخضو تأتي أهمية هذه الدراسة في أنها تكشف الأدوار العظيمة التي قامت بها المرأة زوداً عن الوطن، اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي توصلت الدراسة لنتائج عديدة منها اكتساب المرأة للعلم دعم دورها وأصبحت المرأة تتحدث عن شؤونها بدلا عن التحدث عنها، وأوصت الدراسة بأن تتبنى المرأة في حقل القضاء والمحاماة فكرة تعديل قانون الأحوال الشخصية المجحف والقائم اليوم وأوصت بأن تعمل المرأة على اقامة الورش السمنارات توطئة لمشاركتها في المؤتمر الدستوري القومي .

الكلمات المفتاحية : المرأة، السياسي، الدور، السودانية، التعليم، الاتحاد النسائي

The Political Role of the Sudanese Woman (350- 1964 AD)

Dr.Nagat Abuelgasim Mohamed Abuelgasim

Abstract:

Sudanese women stayed from the far past up to now, holding a pioneered and great role, tracked by the stout-hearted women at Kingdom of Marawi, whom raising the banner of country , in order to militate and resist the colonial in the far epochs, hence this study came under title of the political role of Sudanese woman in period of (3501964-), aimed to unveil their engagement, in accordance with women status in historical periods, and the prevailed situation at that time, and the shape of rule and the existing policy, which make her role and participation fluctuated in this matter. The significance of this

study is to identify the great contribution done by Sudanese women to defense their motherland. The study followed the analytical descriptive historical method. The study reached to many results, which the most important was follows: Acquisition of knowledge by woman sustain her role and contribution, and became perform and materialize her own affairs, instead of taking about. Then the study recommended by the following: Woman should be assigned in the field of Judiciary and attorney ship, as to amend the unjust the existing clauses of personnel status law. Woman should work, to initiate workshops, seminars, in preparing her contribution in the next national constitutional conference. **The Key Words:** the woman, the political, the role, the Sudanese, the education, the women union.

المقدمة:

لعبت المرأة السودانية دوراً كبيراً في العمل السياسي والمجتمعي وكانت برتاري أول ملكة تعتلي عرش مملكة كوش عام 265-245 ق.م وتصدت الملكات للرد على العدوان وإبرام اتفاقيات السلام ولعبت دوراً في القتال ففي عهد الفونج برز عدد من النساء منهن المقاتلة بكرة بت مكابر الجعلية من منطقة جبل أم علي كما أن هناك عدد مقدر من النساء عملن في مجال العلم عالمات ومتعلمات منهن فاطمة بنت جابر وعائشة بت ود قдал

رغم أن الحكومة التركية قد أضعفت دور المرأة السياسي واختزلته في تربية النشاء وخدمة الزوج إلا أنها لعبت أدواراً علمية واجتماعية واقتصادية لا تنفك عن الدور السياسي ومن أمثلة ذلك أمونه زوجة السنجق الملك الإيزيرق التي أنشأت مكتبين أحدهم للبنين والآخر للبنات وللإنفاق على المكتبتين قامت بزراعة القطن وحلجه وغزله وبرزت في ذات العهد الشاعرة بت المنى ورابحة الكنانية كمجاهدات ضد الحكم التركي وشاركت المرأة في الوقائع الحربية بين المهدي وجيوش الحكومة التركية ومن الشهداءات في ساحة القتال خديجة سوركتي وفاطمة بت أم الحسن وشاركت الحاجة بلولية في حصار بربر وامتطت فرسها وتقدمت المجاهدين إيماناً بضرورة حماية الأرض والعرض ومن اللائي باعن الخليفة عبد الله التعايشي الحاجة ست البنات التي آمنت بأن ثورة محمد أحمد المهدي تمثل عزة السودان ولقد شاركت المرأة أيضاً في تحرير الخرطوم بجمع معلومات تكشف ضعف دفاع غردون وتسلمت لتخبر المهدي بذلك

من نماذج اقدام المرأة قيادة الأميرة مندي بنت السلطان عجبنا التي قادت قومها لقتال الانجليز 1918م لقد ارتبط نضال المرأة السودانية بالتعليم الذي مهد لها طريق المشاركة السياسية وذلك بفضل تأسيس الشيخ بابكر بدري لأول مدرسة بنات في رفاعة 1907م ولقد حاولت الإدارة البريطانية تعطيلها لتحافظ على الوضع المتخلف في البلاد وتوالت المدارس المنشأة خصيصاً كمدرسة القابلات ومدرسة المعلمات بل تمكنت الطالبات من دخول الكلية الجامعية واقتحمت المرأة ميدان العلم والعمل العام فأخذت بتنظيم نفسها في جمعية وروابط واتحاد وصولاً الى الاتحاد النسائي الذي وضع دستوره وأقام جمعية عمومية وأجرى

انتخاباً فاختار اللجنة التنفيذية ورئيسة وسكرتيرة للاتحاد الأمر الذي رفع وعي المرأة وصارت أكثر تأهيلاً للمشاركة السياسية.

الدور السياسي للمرأة السودانية في التاريخ القديم 760 ق.م-350 م:

اعتلت برتاري عرش كوش كأول ملكة سودانية في عام 265-245 ق.م وهي صاحبة الهرم 10 بالبحر الأحمر الجنوبية كما حمل أقدم نقش مروي اسم الملكة شكرختو واشتهرت من الملكات أيضاً أماني ريناس في 99-84 ق.م والملكة أماني شختو والملكة تاولد ماك 56-43 ق.م اللاتي قمن بمهام الملوك خير قيام فأرسلن الجيوش لصد العدوان والوفود لعقد اتفاقات السلام وظلت المرأة تلعب دوراً أساسياً في القتال وفي السلام وفض النزاعات وتدهور واضمحلال المملكة النوبية تدنت مكانة المرأة لتحل محلها الثقافة الأبوية التي تمجد الرجل⁽¹⁾

لم يكن التدني الذي حدث في دور المرأة السياسي في المملكة النوبية نهاية لدور المرأة بل سجل لها التاريخ في الفترات اللاحقة عديد من الأدوار الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

الدور السياسي للمرأة السودانية في التاريخ الوسيط: 1405-1821 م:

ففي عهد الفونج برزت عدد من النساء فمنهن من تولت الرئاسة كشعبة المرغومابية التي تولت قيادة قبيلة الكواهلة في أرض البطانة فهي جدة المرغوماب والشداداب ومنهن المقاتلة بكرة بت مكابر الجعلية من منطقة جبل أم علي وبرز عدد كبير من النساء والسيدات في المجال التعليمي فنجحت الشيوخات في إدارة الخلاوي التي كانت مؤسسة تعليمية واقتصادية في وقت واحد فقد كن يقمن برعاية ففي قرية ترانج شمال نوري بشمال السودان برزت الشيخة فاطمة بنت جابر واستت خلوتها لتحفيظ القرآن التي صارت نظيرة لإخوانها علماء ذلك الزمان فشقيها ابراهيم بن جابر كان أول من أسس مدرسة⁽²⁾ كما أسست عائلتها العديد من الخلاوي في كورتي ودنقلا ودويم ود حاج وتنقاسي والقرير وعدد آخر من الخلاوي في شمال السودان وفي جبا أولياء جنوب الخرطوم⁽³⁾ كانت الشيخة عائشة بت ود قдал تعلم مبادئ القراءة والقرآن لتلاميذها ومن بينهم الشيخ خوجلي عبدالرحمن في توتي⁽⁴⁾

يرى الباحث أن المرأة السودانية صقلت نفسها بالعلم وشيخة وعالمة ومتعلمة ولم تكتف بأدوارها الطبيعية والتقليدية فها هي تشارك شقيقها الرجل في كل ما ينفع مجتمعا وبيئتها كما قال: النبي عليه الصلاة والسلام (النساء شقائق الرجال) ولقد شاع في الدولة السنارية أن وثائق السلطنة تحمل دائماً إلى جانب توقيع السلطان في مجلسه من المشايخ والملوك توقيع السلطان ومجلسه من المشايخ والملوك توقيع من يدعي وكيلحوش السلطان (خاله) وهو يوقع نيابة عن أم السلطان وقد رأى البعض ذلك محاولة للتوقيف بين المظهر الاسلامي (حيث أن المرأة غير بارزة) وبين التمسك بحق المرأة المدني في السلطان⁽⁵⁾ وفي هذا إشارة واضحة لدور سياسي كانت تلعبه المرأة على أيام سلطنة الفونج وإن كان خفياً

الدور السياسي للمرأة السودانية في التاريخ الحديث 1821-1898 م:

أ/ فترة الحكم التركي المصري 1821-1885 م :

رغم أن الإسلام ساوى بين الرجل والمرأة أمام الشرع وفي الحقوق والواجبات وهو لا يفرق بين المرأة المتزوجة أو غير متزوجة وبالاصطلاح القانوني فإن للمرأة شخصيتها القانونية المستقلة والكاملة فالمرأة المتزوجة لا تفقد أهليتها ولا شخصيتها فتظل المرأة بعد الزواج تملك أهليتها وحق إبرام العقود وتحمل

الالتزامات⁽⁶⁾ وبرغم ذلك فقد اضعفت الحكومة التركية دور المرأة السياسي والتي لم تقصر دورها في تربية النشء وخدمة الزوج بل خرجت في هذا العهد العثماني لأدوار علمية واجتماعية واقتصادية لاتنفك عن الدور السياسي ومن أمثلة ذلك أن أمونة زوجة السنجق الملك الازيرق والتي كانت تقرأ القرآن الشريف أنشأت مكتبين أحدهم للأولاد والآخر للبنات كل منه لقراءة القرآن وحفظ المتون ولتوفير المال للإنفاق على المكتبتين كانت تقوم بزراعة القطن وحلجه وغزله وكانت تتعفف من أن يمسه شيء من مال زوجها انفاقها على المكتبتين وبجانب ذلك خلوات لمن يختص من العباد والزهاد الحاضرين من أقصى البلاد لأداء فريضة الحج ومنزلها كالتكية للفقراء وأبناء السبيل والقاصدين بيت الله الحرام⁽⁷⁾ ولقد كانت للسيدة عائشة والسيدة آمنة بشركيلا في كردفان خلوة لتعليم الصبية القرآن⁽⁸⁾ وفي هذه الحقبة تم ضم دارفور التي زارها الرحالة محمد عمر التونسي وسجل ملاحظاته على وضع المرأة هناك قائلاً: (إن الرجال في دارفور لا يشتغلون بأمر البتة الا الحرب فليس للنسل دخل فيه وما سوى ذلك فهم والمرأة فيه سواء) ولعبت المرأة دوراً مهماً في شرق السودان وانتسبت أعداد منهن الى الطريقة الخطنية وكن ينتظمن في مجالس العلم ولقد شهدت هذه الفترة بدايات ضئيلة لتعليم المرأة السودانية تعليم مديني حديث و التدبير المنزلي والحياكة وذلك من خلال المدارس التبشيرية التي دخلت في تلك الفترة⁽⁹⁾ ومما سجلته المرأة من مواقف سياسية في هذه الفترة ورغم ضآلته فهو جدير بالتقدير ومن ذلك برزت الشاعرة وبنت المنى ورايحة الكنانية كمجاهدات ضد الحكم التركي والتي ساهمت في الحروب في المهديية⁽¹⁰⁾ ولما بادر الغازي التركي من الشايقية التسليم والخضوع وانعقد رأي القوم على الحرب دفاعاً عن شرف الأرض والكتفوا بالسخرية وأرسلوا لثعهم تختبر قوة العدو ومما نقلته طلائعهم عن قوة العدو وسلاحه الفتاك جعلهم في شيء من التردد والإحجام حتى برزت لهم إحدى بنات الملك مهيبة بت عبود وصاحت تحدث زعيمهم:

الليلة العقيد في الحلة متمسكن

في قلب التراب شوفنه متجكن

الرأي فاقده لا يدرك ولا يمكن

لا تعجيبن ضيم الرجال يمكن

واسترسلت مهيبة في شعرها تقريعاً وتعريضاً بالمتمردين وأخذت تقول بما يشبه التحدي

كان تربيتوا يرافقتنا

أدونا الدرق هاكم رحاطتنا

فاشتعلت حمية وحماس وتدافعوا كالأمواج نحو ساحة المجد والفداء فدارت معركة طاحنة غير متكافئة فإمتلات ساحة الحرب في 5 نوفمبر 1820 بجث الأبطال ثم دخل الغازي المدينة بعد زود رجالها عنها⁽¹¹⁾

نلحظ أن دور المرأة في هذه الحقبة العثمانية ابتعد عن السياسة بسبب الثقافة الذكورية التي سادت المجتمع آنذاك وغازها الاستعمار بالاضهاد والاسترقاق و جعلت دور المرأة ينحصر في النشاط الديني والاجتماعي والثقافي والاقتصادي ولكنها استعملت سلاح الأدب زوداً عن حياض الوطن

ب/ فترة المهديّة 1885-1898:

لقد ساهم القهر والظلم الذي كان سمة العهد التركي في خلق الشعور بالإنتماء الواحد حيث جاءت المقاومة الأولى له من قبائل شتى منهم النوبيين والشايقية والجبليين والفونج والنوبة والفور والشلك والنوير مما خلق أرضية صالحة لقيام الثورة المهديّة وتوجهت خلافاً لكل أنواع المقاومة السابقة إلى أن أصبحت قومية قيادة وأنصاراً وجماهير⁽¹²⁾ وشاركت المرأة في الوقائع الحربية بين المهدي وجيوش الحكومة التركيّة حيث كانت تقف خلف الرجال لعلاج الجرحى من جنود المهديّة ومن النساء اللائي استشهدن أثناء ترميض المقاتلين في أرض المعركة خديجة سوركتي وفاطمة بت أم الحسن وسعدى بت الحاج وكانت محاربة قوية وهي ابنة الأمير محمود ود أحمد الذي استشهد في معركة توشكي ومنهن أيضاً حليلة محمد عيسى أخت عثمان أزرق⁽¹³⁾ كما لعبت المرأة السودانيّة دوراً عظيماً في الثورة التحريرية التي قادها محمد أحمد المهدي والذي تقاطرت نحوه جموع المجاهدين وبدأ في اعدادهم المادي والمعنوي وحاول راشد بك أيمن مدير فشودة مهاجمته لكن عندما رأت البطلة رابحة الكنانية جيش الحكومة في 28 ديسمبر 1981م خرجت في ليلة باردة وظلماء جرياً إلى معسكر المهدي في قدير لتخبره بقرب جيش راشد بك أيمن الذي نصب كميناً قتل فيه راشد بك و111 من رجاله ولم ينج من جيش الحكومة إلا القليل واستولى المهدي على كثير من الأسلحة والمعدات⁽¹⁴⁾ ومن نساء تلك الفترة بت مسميس فلقد لعبت بشعرها الغنائي دوراً كبيراً في تحريك الشعور الوطني والعواطف البطولية ويذكر أنها قد تطوعت بحمل رسالة للواء صالح باشا ومنهن الحاجة بلولية التي رفضت أي محاولة لإثرائها عن عزمها في الاشتراك في حصار بربر فلقد امتطت فرسها وتقدمت المجاهدين إيماناً منها بضرورة الكفاح والزود عن الوطن من اللائي بايعن الخليفة عبد الله التعايشي

الحاجة ست البنات التي اشتهرت بالشجاعة وكانت تؤمن بأن ثوري محمد أحمد المهدي هي السبيل الوحيد لعزة السودان وامتداد أصيل للدين الإسلامي فلما استشهد أولادها لم تحزن عليهم بل قالت بضرورة دفع الجزية ولو بالدم من أجل أنتصار القضية السودانيّة واستشهدت وهي تحمل سيفها على يدها ومن النساء اللائي ناضلن من أجل الوطن بنت المكاوي فقد عاصرت المهديّة وشاركت في الحروب بإلهاب حماس المحاربي وتحريضهم لمحاربة الأتراك وطردهم⁽¹⁵⁾

لقد كانت النساء السودانيات يجلسن و يتسولن في شوارع الخرطوم جاسوسات لحساب المهدي وهن اللواتي كشفن ضعف دفاع غرودون حول المدينة وتسللن ليخبرن المهدي بذلك وساعدنه على احتلالها⁽¹⁶⁾ ويذكر الرئيس الأسبق لوزراء السودان محمد أحمد المحجوب لقد حضرت جدتي لأمي إحدى المعارك مع جدي وكان قائداً في جيش المهدي وهي تحمل على ذراعيها طفلة في الثانية من عمرها نعست الطفلة التي قدر لها أن تكون أمي وإذا برصاصة تكشط كتف الأم وتقطع نصف أذن الطفلة⁽¹⁷⁾ ومن نماذج الإقدام أيضاً ما تمثله الأميرة النوباوية مندي ابنة السلطان عجبنا 1918م التي قادت قومها لقتال الإنجليز مؤازرة والدها في جرأة وبسالة نادرين فخلدها التراث الشعبي وأطلق عليها المرأة الحديدية ويعزى لها أنها ابتدعت الموسيقى الحماسية التي شكلت الجلالات فأصبحت فيما بعد المارش الأساسي للجيش السوداني⁽¹⁸⁾ مما يجدر الإشارة إليه أن المرأة السودانيّة أفردت لنفسها مكانة عالية جعلتها في مكان الصدارة بين رفيقاتها في المنطقة وهي تتصدى للمستعمر بشجاعة جعلتها من الرموز الوطنية . ولقد أصبحت المرأة

السودانية رمزاً للوطن في الغناء السوداني

عزة في هواك نحن النبال* وللبخوض صفاك نحن النبال
عزة ما اشتبهت نوم الحجال* ولا السوار بكى في يمينا جال

ج/فترة الحكم الثنائي 1898-1956م:

كان يوم الجمعة 2 سبتمبر 1898م يوماً مشهوداً في تاريخ السودان الحديث حيث تم تدمير الجيش الوطني للدولة المهديّة لكن جسارة المدافعين أذهلت العدو وسلبته ميزة النصر⁽¹⁹⁾ وقتل قائده الخليفة عبدالله التعايشي في أم ديبكرات ولد شعوراً بالإهانة والاذلال بين السودانيين اللذين صمموا على مقاومة المستعمر⁽²⁰⁾

بينما حرصت بريطانيا على حرمان الشعب من أبسط حقوق الإنسان حرية التعبير برغم أن مناهضة الاستبداد ومقاومته أقرته الثورة الفرنسية وأيدته أوربا وذلك لأن بريطانيا سعت لاستدامة سيطرتها فقضت على الانتفاضات التي قامت ضدها قبلية وأدينية⁽²¹⁾

د/ الدور السياسي للمرأة السودانية في الحركة الوطنية 1898-1856م: التعليم :

ارتبط نضال المرأة السياسي ضد الطغيان البريطاني الذي استوطن السودان باشتراك ومساهمة زوجات أعضاء حركة 1924م⁽²²⁾ ولقد لعبت المرأة دوراً هاماً في نجاح مهام الإعداد والتحفيظ لعمليات الثورة⁽²³⁾ ارتبط نضال المرأة أيضاً بالتعليم الذي حصلت عليه ممهداً لها طريقاً للمشاركة السياسية حيث أن تعليم المرأة بدأ بمجهودات الشيخ بابكر بدري في رفاة 1907م وهي الأساس الذي قام عليه تعليم البنات في السودان أما الإدارة البريطانية فلقد حاولت بأساليب متعددة تعطيل قيام المدرسة النظامية الأولى لتعليم المرأة في السودان لأنها كانت تدرك أن كلما تأخر تعليم المرأة كلما تمكنت من المحافظة على الوضع المتخلف فقد استمرت المدرسة⁽²⁴⁾ وتوالت المدارس المنشأة خصيصاً للمرأة كمدرسة القابلات 1921م ثم تلتها مدرسة المعلمات وفتحت مدارس وسطى بأمر درمان وفي سنة 1949م تمكنت الطالبات من الدخول لكلية الخرطوم الجامعية ثم اقتحمت المرأة ميدان العمل والميدان العام تدريجياً⁽²⁵⁾

النادي النسائي بود مدني 1944م:

تحركت المرأة السودانية المتعلمة على الصعيد الفردي بكتابتها في الصحف تطالب بمزيد من التعليم وبإفراح المجال لاختها غير المتعلمة وتحدثت عن العادات الضارة التي تكبل حركة المرأة وتعرقل تطور المجتمع ففي مدني فكرت كبار الموظفين زوجات السودانيات والأجنبيات في تكوين نادي نسائي يجمعهن هدفه الترفيه عن عضواته ونوقشت الفكرة في منزل احداهن 1944م وتنادين لاجتماع عام حضرته عدد من زوجات الموظفين والمعلمات في مدني واقرت فكرة النادي وتقرر تنظيم الدعاية له وبداية العمل إلا أنه وجد معارضة من الرأي العام ولم يستمر غير ستة أشهر إلا أنه يعتبر بداية دعوة لتنظيم النساء في السودان⁽²⁶⁾

جمعية ترقية المرأة 1947م:

تبنى الإمام عبد الرحمن المهدي قضية تعليم المرأة فكان راعياً لأعمال الشيخ بابكر بدري في تعليم الفتيات داعماً لها وكان راعياً لجمعية ترقية المرأة وهي أول منظمة مجتمع مدني تعمل في ترقية النساء أنشأتها عدد من النساء المتعلمات والمعلمات 1947م

وكانت رئيسة لجنتها التنفيذية السيدة رحمة عبدالله جاد الله (27) ولم تجد الجمعية معارضة من الإداريين البريطانيين لأن زوجاتهم كن صديقات للجمعية ويحضرن بعض نشاطها ولقد ساعد الشيخ بابكر بدري عضوات الجمعية بوضع دستور الجمعية وتشجيعها إلا أنها ماتت في نهاية عامها الأول وذلك لأنها لم تستطع القيام بأعمال كبيرة وسط النساء ولكنها أحدثت حركة في الوسط النسائي وهيأت المجتمع لفكرة التنظيمات النسائية (28)

رابطة الفتيات المثقفات :

بعد أن قوي الفكر السياسي لدى المرأة من كثرة التجارب ومن خلال الأحزاب صارت المرأة تدلو بدلوها في الأحوال السياسية وتقدمت السيدة فاطمة طالب بفكرتها الراقية لقيام تنظيم نسوي يضم الفتيات المثقفات وجد تجاوب من جانب النساء أمثال خالدة زاهر، أم سلمة سعيد زينب الفاتح البدوي، عزيزة مكي عثمان أزرق سعاد علي بدرالدين ولأمنة علي بدرالدين وآسيا عباس وأمنة حمزة، وزوري سركيان. ونجحت الرابطة في أن تربط نفسها بالمجتمع النسائي وحصرت الرابطة نشاطها في الجانب التعليمي والثقافي لخلق مجتمع نسائي متعلم واعي خاصة وأن، معظم صاحبات الفكرة قد تعلمن في مدارس أجنبية (29) وترأست الرابطة خالدة زاهر سرور السادات في يونيو 1947م واستمرت الرابطة دون معارضة لأن أهدافها كانت واضحة فنجحت في فتح مدرسة ليلية تعلم النساء القراءة والكتابة ومبادئ الحساب كما فتحت روضة للأطفال وأقامت الرابطة سوق خيري كان له صدى واسع في مصر وتناقلته الصحافة المصرية إلا أن الحكومة الاستعمارية عندما شعرت أن الرابطة نجحت في كسب رضى مصر ظن الانجليز أن الرابطة امتداد لمؤتمر الخريجين فكان قاصمة الظهر على يد الخلافات المذهبية التي طفت على الساحة السياسية (30)

اتحاد النساء الناطقات بالانجليزية 1947م:

أثارت رابطة الفتيات المثقفات قلق الإدارة البريطانية لذلك رأت أن تجذب العناصر النسائية الى نشاط آخر لشل حركة الرابطة فكونت جمعية أسمتها اتحاد النساء الناطقات بالانجليزية حتى تجد مبرراً لوجود البريطانيات وتجتذب في نفس الوقت السودانيات المتعلمات وبدأ نشاطها في 1947م كان في قيادتها عد من البريطانيات ترأستها البريطانية لينا مارتن زوجة رئيس القساوسة في الكنيسة الانجليزية بالخرطوم وفي 1949م زاد عدد السودانيات في الجمعية زيادة كبيرة ولم يجذب الاتحاد أية نساء سودانيات خارج نطاق المدارس وفي عام 1953م تغير اسم الجمعية لتصبح الاتحاد النسائي العالمي وانحصر نشاطه في الجانب الترفيهي والخيري ترأسته السيدة بتي محمود والسكرتيرة العامة للاتحاد السيدة لوشيا دي بونا (31).

المرأة الصوفية والدفاع عن الوطن:

في إطار دعم النشاط الصوفي للمجهود الحربي للحلفاء برزت السيدة مريم بنت السيد هاشم الختم والتي تقيم في مدينتي سواكن ومصوع وهي الراقية لمليشات المروج والفروستي أثناء الحرب العالمية الثانية وهي قوات غير نظامية من قبيلة البجة أطلق على الأولى مليشيا المروج والأخرى فروستي وهو الاسم الذي أطلقه البريطانيون على الشيخ محمد الأمين ترك زعيم قبائل الهدندوة وقد وجهت السيدة مريم المليشات الى الإنخراط للدفاع عن الأرض (32)

المرأة في العمل النقابي : نقابة المعلمات 1949م:

حاولت الحكومة وضع لوائح لتقييد النساء والحد من مشاركتهن في النقابات مع الرجال فكونت المعلمات اتحاداً خاصاً بهن⁽³³⁾ في عام 1949م الذي أصبح نقابة المعلمات في عام 1951م التي انضمت في النهاية لنقابة المعلمين في عام 1965م وبذلك شاركت المرأة في العمل الوطني وحررت نفسها بالتعليم والاستقلال الاقتصادي⁽³⁴⁾

نقابة الممرضات 1950م:

نقابة الممرضات: بدأت الممرضات نضالهن النقابي في عام 1950م من داخل تنظيمهن النقابي الواحد مع الممرضين وبرزت من النقابيات الممرضات رفقة بهتا والتي تم اعتقالها مرات كثيرة والسيدة خادم الله عثمان وتميزت النقابيات الممرضات بالجرأة والاصرار وساهمن في العمل السياسي السري والعلني⁽³⁵⁾

فكرة الاتحاد النسائي 1952م:

خلقت الحركة الوطنية أرضية للعمل الاجتماعي والسياسي الذي شاركت فيه المرأة بطريقة جماعية وكان الجوال العام مهياً لميلاد تنظيم تجمعت فيه مكونات وتنظيمات المرأة تحت مسمى الاتحاد النسائي ولقد تم الاتفاق على تكوين الاتحاد وتكوين فكرة تمهيدية في اجتماع ضيق دعت له عزيزة مكي أزرق بمنزلها بحي بيت المال بأمدردمان في يوم الثلاثاء 17/يناير 1952م حضرته خالدة زاهر وفاطمة طالب وثريا أم باي ونفيسة المليك ونفيسة أحمد الأمين وحاجة كاشف وعمائم آدم ومحاسن جيلاني وأمسلمة سعيد وعزيزة مكي عثمان أزرق ونشرت جريدة الرأي العام عنوان (الاتحاد النسائي يخرج الى حيز الوجود) خبراً عن الاجتماع التمهيدي ودعوة الى الاجتماع الموسع في 31/يناير 1952م⁽³⁶⁾

أثمر التعليم الذي نالته المرأة السودانية قيام حركة نسائية تبلورت في السنوات الأخيرة من عمر الحكم الثنائي فيالاتحاد النسائي في ابريل 1952م⁽³⁷⁾ الذي كونته الرائدات المتعلمات⁽³⁸⁾ فالاتحاد النسائي ولد من رحم الحركة الوطنية وارتبط ارتباطاً مباشراً بها وإذا نظرنا الى بداية هذا التنظيم نجده جاء متزامناً مع ظهور الأحزاب السياسية التي نشطت في تلك الفترة كالتنظيمات الجماهيرية والفئوية والنقابية واتحاد العمال كاتحاد الشباب واتحاد طلاب كلية الخرطوم الجامعية ونتيجة لنشاط طلاب كلية الخرطوم الجامعية ونشاط العمال والمزارعين جعل المرأة تشعر بضرورة بلورة دورها لذلك فكرت في تنظيم نفسها⁽³⁹⁾ وفي داخل كلية الخرطوم الجامعية وضعت المرأة السودانية نموذجاً مشرفاً للمشاركة الفعلية في النشاط السياسي من خلال اتحاد الطلاب الذي كان منبراً قيادياً للحركة الوطنية كما نشرت صحيفة الصراحة مقالاً لنفيسة المليك عنوانه (اما أن لنا أن نستيقظ؟) تستشعر فيه بنات جنسها للمشاركة في المعركة ضد الاستعمار وفي عام 1951م اعتقلت خالدة زاهر لأنها عضو في لجنة السلام وبرأتها المحكمة فكانت أول امرأة تعتقل لعمل سياسي وفي نفس العام أعلنت نفيسة كامل وحواء علي البصير في الأبيض عن قيام جمعية خيرية نسائية واشتركت معهم مجموعة من الممرضات اللائي خرجن في مظاهرة سياسية ضد الاستعمار في 26/اغسطس 1951م فكانت أول مظاهرة تخرج فيها المرأة أما المعلمات فقد نجحن في النشاط المطليبي والاجتماعي من خلال نقابتهن واشتركت عزيزة مكي في المسابقة التي نظمها الاتحاد⁽⁴⁰⁾

دور اتحاد طلاب كلية الخرطوم الجامعية في مساندة الاتحاد النسائي:

شارك الاتحاد النسائي في الأنشطة الثقافية والندوات والمحاضرات والمعارض والمسيرات المختلفة خاصة السياسية وصحف الحائط والمسرحيات والأناشيد⁽⁴¹⁾ وبلغ عدد الطالبات بالكلية أربعة عشر طالبة هم فاطمة طالب أمينة أم بابي وانجل اسحق وثريا الدرديري وزينب الفاتح وفاطمة شوقي وأسماء أحمد البشير وسعاد الفاتح وسلمى سليمان وسيدة الدرديري ومحاسن جيلاني وحاجة كاشف وميري⁽⁴²⁾ جاءت مساندة الاتحاد واضحة وذلك عندما فكر الاتحاد القيام بعمل ثقافي وسياسي كبير يسלט الضوء على قيام الاتحاد وقبل ذلك قام أستاذ اللغة العربية دكتور محمد النويهي مصري الجنسية بالإعلان عن مسابقة في جريدة الصحافة بعنوان دور المرأة في النهضة الوطنية وتبرع بالجوائز للمتسابقين و فازت بالجائزة الثانية السيدة عزيزة مكي⁽⁴³⁾

ندوة الاتحاد 19 نوفمبر 1925 م:

قر النويهي تلخيص آراء اللذين اشتركوا في المسابقة من الفائزين وغير الفائزين ليقدمها في ندوة اتحاد الطلاب الذي أعلن بصورة كبيرة عنها ودعا لها اللجنة التمهيدية للاتحاد النسائي اللائي لم تتمكن كثير منهن حضور الندوة بسبب عدم سماح أولياء أمورهن ومن اللائي حضرن الندوة نفيسة أحمد الأمين وحاجة كاشف وسعاد الفاتح وسلمى محمد سليمان وبعض العاملات وأخريات من خارج الكلية وكانت أول ندوة مختلطة تشارك فيها المرأة السودانية ومن خلال اتحادها ورغم قلة الوجود النسائي إلا أن حشداً غفيراً حضر خاصة أن اتحاد الطلاب والصحافة قد نجحا في الإعلان للندوة أما النساء فقد غطين وجوههن (مقنعات) أدار الندوة السكرتير الثقافي الطيب حسب الرسول ولجنة الاتحاد كانت تتكون م من فاروق مصفى المكاوي وفاروق محمد ابراهيم النور وأبوبكر عثمان ومحمد صالح وعلي التوم أيد أغلب الحضور الاتحاد وضرورة أهمية مشاركتها وضرورة دعمها والوقوف الى جانب اتحادها

عارض أنصار السنة وكان من أبرزهم المرحوم شوقي الأسد وآخرون ونادوا بطرد الدكتور النويهي ومن المعارضين أيضاً الشيخ مصطفى من حزب الأمة إلا أنه كان مهذباً ولم يستعمل ألفاظاً جارحة⁽⁴⁴⁾

موقف النساء مما دار في الندوة:

قامت بالرد على المعارضين عزيزة مكي وسعاد الفاتح وارتفع صوت التصفيق لهما أما نفيسة أحمد الأمين فقد ردت على العم رجعي فعلمت على حديثه نقطة نقطة ولما أشدت الجدل قام الأستاذ معوض أستاذ الشريعة بالكلية فقال أن الاسلام لايقف أمام المرأة ولا أمام نهضتها أو مشاركتها ووعده أن يقدم في الأسبوع القادم محاضرة عن وضع المرأة في الشريعة الإسلامية في هذا المكان وأرتفع أيضاً صوت التصفيق فانتقل الأمر الى الصحف والمنتديات وأماكن العمل مما جعل العم رجعي يكتب مقالاً على ما قاله في الندوة⁽⁴⁵⁾

تكوين اللجنة التنفيذية للاتحاد النسائي 31 يناير 1952م:

انعقد الاجتماع الموسع في 31 يناير 1952م بمدرسة البنات الأهلية الوسطى تم انتخاب اللجنة التنفيذية للاتحاد وهي اللجنة التمهيدية السابقة المكونة من عشرة نساء هم خالدة زاهر وفاطمة طالب ونفيسة أبوبكر المليك ونفيسة أحمد الأمين ومحاسن جيلاني وثريا أم بابي وعمائم آدم وأم سلمة سعيد وحاجة كاشف وأضيفت سعاد الفاتح وفاطمة أحمد ابراهيم ولم يكن من مؤسسات الاتحاد⁽⁴⁶⁾ وترأست

الاتحاد الأستاذة فاطمة طالب وسكرتيرة الاتحاد الأستاذة نفيسة أحمد الأمين⁽⁴⁷⁾ وكان للاتحاد دستوره وبرنامجه⁽⁴⁸⁾ الذي حدد أهدافاً واضحة نصت كما جاء في دستوره على رفع مستوى المرأة السودانية وأدى هذا الى أسباب نجاحه وترسيخ أعماله في المجتمع السوداني⁽⁴⁹⁾ وانهمر التأييد للاتحاد من جهات عديدة وكذلك بدأت المعارضة وكانت بين فريقين الأول استند على الدين واعتبر هذا تراجع عما طالب به الإسلام أما الفريق الآخر فقد اعتمد على العادات والعرف والتقاليد وبعد عن القيم والأخلاق الكريمة ووسيلة للفوضى والانحلال ومن هؤلاء الشيخ حسن طنون امام جامع الخرطوم الذي تحدث ضد الاتحاد والشيخ الغبشاوي والسيد أمين بابكر ومعارضة بيت المهدي والإخوان بقيادة بابكر كرار وميرغني النصري اللذين حملوا العصي لمنع النساء من دخول حفل نظمه الاتحاد النسائي مما اضطر عضوات الاتحاد للجوء الى المؤيدين لحراستهن إلا أن هذه المعارضة قد انقشعت بعد أن أثبت الاتحاد وجوده بالأعمال دو قفز ومن العوامل التي رسخت للاتحاد ووطدت مكانته في المجتمع مالقيه من سند أدبي من مؤيديه وفي مقدمتهم تنظيمات العمال والطلاب والزراع والمعلمين والأدباء والفنانين ثم قطاعات كبيرة من المتعلمين والصحافة السودانية وفي مقدمتها جريدة الصراحة التي خصصت عدداً للاتحاد النسائي في أول أغسطس 1952م.⁽⁵⁰⁾ وأيد الامام عبدالرحمن تعليم المرأة ودورها العام في الحياة وإن موقف الامام عبدالرحمن من المرأة يجعله حتماً مع النهج الاسلامي التجديدي⁽⁵¹⁾ كان للاتحاد فروع في جوبا ومريدي⁽⁵²⁾ وفي كوستي والأبيض⁽⁵³⁾

يرى الباحث أن الاتحاد النسائي شكل قاعدة جديدة للعمل السياسي مستقلة عن الأحزاب بل يعتبر مدرسة لتعلم الديمقراطية وذلك من خلال تشكيله عبر جمعية عمومية ودستور وانتخاب.

أهم نشاطات الاتحاد:

في مجال التعليم فتح المدارس النهارية ورياض الأطفال والمدارس الأولية والوسطى وفتح مدارس ليلية للنساء الكبار وعمل على محو الأمية في العاصمة والأقاليم وفي مجال التوعية العامة و عن طريق المذيع كان للاتحاد ركن خاص لرفع مستوى المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وعن طريق الكتابات الصحفية وعن طريق النشاط الثقافي في الأندية والمدارس وفي داره مما كان له الأثر في رفع مستوى المرأة الاجتماعي⁽⁵⁴⁾ واحتلت حقوق المرأة في محاربة الخرافة والعادات الضارة مركز الصدارة وتناول الاتحاد الجوانب السياسية وأبدى احتجاجه على حرمان المرأة من حق الانتخاب بموجب دستور الحكم الذاتي الذي أعدته الادارة البريطانية بالسودان واجيز بعد التعديلات التي ادخلت عليه نتيجة لمفاوضات الحكم الذاتي بالرغم من أن هذا الحق لم يقيد بالتعليم ومنح الأميين من الجنس الآخر وقبل ذلك فقد شاركت المرأة في العمل السياسي⁽⁵⁵⁾ حيث خرجت خالدة زاهر في المظاهرة ضد الجمعية التشريعية وتم اعتقالها كما اعتقلت أيضاً ليوم واحد لتحدثها في ندوة في نادي الخريجين ضد الاستعمار⁽⁵⁶⁾

كان مولد الاتحاد النسائي نقطة تحول كبيرة في برامج وأهداف الحركة النسائية واهتمت بالقضايا العاملة والحقوق التي تخص النساء ففي 1952-194م شهدت المرأة نشاطاً كبيراً للمرأة السودانية فتصاعد الحس الوطني والوعي القومي لدى النساء ودفع الكثيرات للمشاركة مع الفئات الجماهيرية الأخرى ف الصراع من أجل الحقوق وضد الاستعمار ودفع النساء للمطالبة بالمزيد من الحقوق وفي مقدمتها حقوقها في العمل السياسي الذي طالبت به قبل الاستقلال في عام 1954م⁽⁵⁷⁾

وأهتم الاتحاد بإبراز مطالب المرأة في عريضة متكاملة تتضمن حرية المرأة وحقوقها في التعليم والعمل والأجر المتساوي والترقي والمعاش واختيار الزوج والانفصال والعمل العام والتنظيم وحقوقها القانوني والسياسي⁽⁵⁸⁾

في عام 1954م عند انتخاب الجمعية التشريعية أعطيت المرأة الحق في التصويت لخريجات الثانوي كما طالبت بالمشاركة في اللجنة التي وضعت أول دستور مؤقت للسودان وأكسبت هذا الحق بمشاركة السيدة ثريا الدرديري سكرتيرة الاتحاد النسائي في هذه اللجنة وفي هذه المرحلة قبل الاستقلال وبعده تمكنت المرأة من تحقيق كثير من المكاسب كالمساواة في الأجور والتأهيل والتدريب في الداخل والخارج، مشاركة المرأة في المؤتمرات النسائية العالمية والمشاركة في العمل النقابي واهتمام الأجهزة القانونية بناءً على طلب المنظمات النسائية بمراجعة قوانين الأحوال الشخصية للحفاظ على كرامة المرأة وتوسيع فرص العمل في الخدمة المدنية حسب الكفاءة تأكيد حق المعاش للمرأة العاملة⁽⁵⁹⁾

في عام 1954م عند انتخاب الجمعية التشريعية أعطيت المرأة الحق في التصويت لخريجات الثانوي إلا أن هذا الكسب الجزئي قد تراجع لما قامت الحكومة الوطنية والجمعية التأسيسية التي أعلنت الاستقلال من داخل البرلمان⁽⁶⁰⁾ وبعد الاستقلال أجريت في البلاد الانتخابات مرتين ولم يكن للنساء أي حقوق سياسية بل واجه هذا الأمر المعارضة والمقاومة⁽⁶¹⁾ ولقد عطلت الحكومة العسكرية برئاسة الفريق عبود 1958م بحل جميع الأحزاب والهيئات عطلت أيضاً

الاتحاد النسائي في 1959م كسائر المنظمات الديمقراطية⁽⁶²⁾ لقد شاركت المرأة في النضال ضد نظام الفريق عبود 1958م لأجل إعادة الحرية مما أكسبها تأييد ومساندة المجتمع الذي اعترف بالكثير من حقوقها وتوجت حكومة أكتوبر الأولى نضال المرأة بالاستجابة لمطالبها فاكسبت حقوقها في التصويت والترشيح وشاركت بأعداد كبيرة فاق أعداد الرجال في كثير من المناطق كما فازت الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم بعضوية البرلمان من دوائر الخريجين⁽⁶³⁾

الجدير بالذكر أن المرأة حصلت بوعيها ونضالها على حقها السياسي وحقوقها في تمثيل نفسها والمرأة في السودان أن تشارك وبجدارة في الجهاز التشريعي الوطني ونأمل أن نرى اسهامات المرأة في المؤتمر القومي الدستوري المرتجى .

الخاتمة :

قامت المرأة في تاريخ السودان القديم بمهام الملك حيث شاركت في الحرب وأرسلت الوفود وفضت النزاعات وأبرمت اتفاقيات السلام.

شاركت المرأة في تاريخ السودان الوسيط في فترة السلطنة السنارية في مجلس السلطان حيث كان يتم التوقيع نيابة عن أم السلطان فضلاً عن دورها في تعليم القرآن والانفاق عليه.

رغم اختزال الحكومة التركية لدور المرأة في ادارة المنزل وخدمة الزوج وتربية النشء إلا أنها لعبت دوراً استخبارياً قويا كدور رابحة الكنانية لصالح الثورة المهديّة ودور النساء في تحرير الخرطوم . وفي فترة الحركة الوطنية كانت المرأة في خضم المعركة فتصدت زوجات المناضلين عرفات محمد عبدالله وعلي عبداللطيف السيدة آمنة عرفات والعازة محمد عبدالله حيث كن يقمن بحمل الرسائل الى المناضلين سرّاً

وذلك لربط فصائل الحركة وشاركت العازة محمد عبدالله في مظاهرات طلبة الكلية، عند تصاعد النضال الوطني ضد المستعمر انتظمت المرأة في النقابات من أجل حقوقها ومن أجل الحرية والسيادة.

شهد العام 1952م قيام الاتحاد النسائي الذي انتشرت فروعة في عدد من مدن السودان واهتم الاتحاد بإبراز مطالب المرأة كما طالبت بالمشاركة في اللجنة التي وضعت أول دستور وطالبت بحقوقها السياسية فاكتمت حق الترشح والتصويت

النتائج:

- اكتساب المرأة للعلم دعم دورها الوطني
- سلط اتحاد كلية الخرطوم الضوء على الاتحاد النسائي
- صارت المرأة تتحدث في شؤونها بدلاً أن يتحدث عنها
- تأسيس المرأة للعمل النقابي
- اكتساب الحقوق السياسية
- سجلت المرأة اسمها في تاريخ الحكم والقيادة

التوصيات:

- أن تتبنى المرأة في حقل القضاء والمحاماة فكرة تعديل قانون الأحوال الشخصية المجحف القائم الآن
- تنمية الثقافة القانونية لدى النساء لمعرفة حقوقهن السياسية والاجتماعية
- التأكيد على المشاركة الفعلية للمرأة في ادارة البلاد
- منع عزل النساء من العمل في مجال المساحة والقضاء
- أن تعمل المرأة على اقامة الورش والسمنارات توطئة لمشاركتها في المؤتمر الدستوري القومي

الملاحق :

صور بعض رائدات الحركة النسوية السودانية



الأستاذة/نفييسة كامل



الأستاذة / نفييسة المليك



البروفيسور / حجة كاشف بدري



الأستاذة/ نفيسة أحمد الأمين



الأستاذة /فاطمة أحمد ابراهيم



الدكتورة /خالدة زاهر

64/ويكيبيديا

الهوامش:

- (1) أسماء حسين محمد آدم وآفاق محمد صادق: المشاركة السياسية للمرأة السودانية في مواقع اتخاذ القرار - الواقع والتحديات والرؤى المستقبلية، 11 مارس 2006م، ص 4.
- (2) حاجة كاشف الحركة النسائية السودانية، دار جامعة الخرطوم 1984م، ص 3.
- (3) المعتمد أحمد الحاج: الخلاوي ي السودان نظمها ورسومها حتى نهاية القرن التاسع، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، 2005م، ص 67.
- (4) فاطمة بابكر محمود: المرأة الأفريقية بين الإرث والحداثة، ط 1، دار كمبرج للنشر، 1422هـ-2002م ص 249.
- (5) عمر حاج الزاكي: ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الرابع-دول حوض النيل الاستراتيجية والتغيير، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية.
- (6) درية أحمد محمد محمود، المشاركة السياسية منذ 1889م، ط 1، مكتبة عبد الملك عودة الأفريقية، 2015م، ص 13.
- (7) تاج السر عثمان الحاج: التاريخ الاجتماعي لفترة الحكم التركي 1821-1885م، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، الخرطوم، نوفمبر 2004م ص 88.
- (8) بشير كوكو حميدة: الخلفية الاجتماعية للمرأة السودانية - مجلة الثقافة السودانية - السنة الرابعة، العدد الخامس عشر، أغسطس 1981 ص 103.
- (9) نفس المرجع ص 88.
- (10) أسماء حسين وآفاق محمد: مرجع سابق، ص 5.
- (11) محبوب برير محمد نور: تراث وقبس من الفكر والتاريخ، (بدون تاريخ) ص 46-47.
- (12) محمد عمر بشير: التعليم والوحدة الوطنية، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، 2005م، ص 11.
- (13) حاجة كاشف، الحركة النسائية السودانية، مرجع سابق ص 86.
- (14) اسماعيل محمد المصطفى أبو القاسم، التعامل الانجليزي المصري مع الثورة المهديية في الترة من يونيو 1881- إلى ديسمبر 1884م، مجلة آداب النيلين، المجلد 2 العدد 1 يونيو 2014، ص 213.
- (15) منى أحمد ابراهيم دياب، دور المرأة السودانية في الحراك الإجتماعي والسياسي 1900-1969م، ط 1، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة 2006م، ص 17-18.
- (16) عبد الودود شلبي: الأصول الفكرية لحركة المهدي السوداني ودعوته، مكتبة الآداب، ميدان الأوبرا، القاهرة (بدون تاريخ) ص 17.
- (17) محمد أحمد المحجوب: الديمقراطية في الميزان، دار النهار، بيروت 1393هـ، ص 20.
- (18) عمر حاج الزاكي: الكنداكة (أيقونة) ثورة ديسمبر 2018م السودانية، مجلة آداب العلمية المحكمة، العدد الأول مارس 2021.
- (19) عبد الرحمن ابراهيم الحلو: أم ديكرات جولة بين مراقد الشهداء والمعتقلات، مطابع السودان

للعلمة، 2019م نص 17.

- (20) محمد سعيد القدال: تاريخ السودان الحديث، مركز محمد عمر بشير، أم درمان ، 2001م، ص 409.
- (21) ميمونة ميرغني حمزة: الديمقراطية الزائفة: استنتها بريطانيا في السودان وورثتها النخب الطائفية الدروس المستفادة، مجلة القلم التاريخية والحضارية، العدد الثامن عشر صفر 144هـ سبتمبر 2022م ص 67.
- (22) أسماء حسين محمد آدم وآفاق محمد صادق، مرجع سابق، ص 5.
- (23) منى أحمد إبراهيم دياب ، مرجع سابق ص 10.
- (24) حاجة كاشف : الحركة النسائية السودانية، مرجع سابق، ص 15-16.
- (25) أسماء حسين محمد وآفاق محمد صادق، مرجع سابق ص 3-7.
- (26) حاجة كاشف : الحركة النسائية السودانية، مرجع سابق.
- (27) سارا الفاضل محمود: كتابات وأقوال في السياسة والفكر والحياة، تحرير رباح الصادق (بدون تاريخ) ص 12.
- (28) حاجة كاشف، الحركة النسائية السودانية، مرجع سابق، ص 107-108.
- (29) نفس المرجع ص 10.
- (30) منى أحمد إبراهيم دياب ، مرجع سابق، ص 26-27.
- (31) حاجة كاشف ، الحركة النسائية السودانية، مرجع سابق، ص 107.
- (32) محبوب برير، مرجع سابق، ص 261.
- (33) المرأة والتنمية، سلسلة كتيبات المرأة والقانون والتنمية، جمعية بابكر بدري للدراسات النسوية، 1997م، ص 17.
- (34) عمر حاج الزاكي، مرجع سابق.
- (35) حاجة كاشف ، الحركة النسائية السودانية، ص 133.
- (36) منى أحمد إبراهيم دياب ، مرجع سابق ص 33.
- (37) فدوى عبدالرحمن على طه : السودان في عهد الحكم الثنائي 1899-1956م، دار الزهراء، الخرطوم (بدون تاريخ) ص 48.
- (38) لمرأة والتنمية، مرجع سابق ص 17.
- (39) مقابلة مع الأستاذة نفيسة أحمد الأمين بمكتبها في جامعة الأحفاد للبنات / أم درمان.
- (40) حاجة كاشف ، الحركة النسائية السودانية، مرجع سابق ص 109.
- (41) مقابلة مع الأستاذة محاسن جيلاني في كلية أفريقيا الخرطوم الرياض الساعة العاشرة صباحاً 17/يناير 2010م.
- (42) مقابلة مع بروفيسر حاجة كاشف في جامعة الأحفاد للبنات أم درمان 14 يناير 2010م.
- (43) نفس المصدر.
- (44) نفيسة أحمد الأمين مصدر سابق.
- (45) نفس المصدر.

- (46) حاجة كاشف، مقابلة، مصدر سابق.
- (47) منى أحمد ابراهيم دياب، مرجع سابق، ص 33.
- (48) مقابلة مع البرفسير فاروق محمد ابراهيم النور بمنزله بالخرطوم، الرياض، 9يناير 2010م.
- (49) حاجة كاشف، الحركة النسائية السودانية، مرجع سابق ص 111-112.
- (50) منى أحمد ابراهيم دياب، مرجع سابق ص 33-34.
- (51) الصادق المهدي: عبد الرحمن الصادق: امام الدين، أم درمان 1996م، ص 31.
- (52) منى أحمد ابراهيم، مرجع سابق ص 35.
- (53) محاسن جيلاني مصدر سابق .
- (54) منى أحمد ابراهيم دياب، مرجع ساب، ص 35.
- (55) فدوى عبدالرحمن علي طه، مرجع سابق، ص 48-49.
- (56) خالدة زاهر: مقابلة بمنزلها بالخرطوم، العمارات 17يناير 2010م .
- (57) حيدر ابراهيم: المرأة السودانية في الحياة العامة، وقائع ندوة مهرجان المرأة الأول، الخرطوم 8-11مارس 20023م، ص 42.
- (58) الطيب على عبدالرحمن: السودان ..التفرد والسماح أطروحة في حب الوطن، الخرطوم، مطابع العملة، 2016، ص، 213.
- (59) حيدر ابراهيم: مرجع سابق ص 41-42.
- (60) نفيسة أحمد الأمين: مرجع سابق.
- (61) المرأة والتنمية، مرجع سابق، ص 17.
- (62) منى أحمد ابراهيم، مرجع سابق ص 81-82.
- (63) حيدر ابراهيم، مرجع سابق ص 43.
- (64) ويكيبيديا